جامعة سعد دحلب البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود، مالية وبنوك

سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر

- نظرة اقتصادية -

من طرف

ابراهيم علي أمال

أمام اللجنة المشكلة من

علاش أحمد	أستاذ محاضر.أ	جامعة البليدة	رئيسا
رزيق كمال	أستاذ محاضر.أ	جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
منصوري الزين	أستاذ محاضر.أ	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
قاسي ياسين	أستاذ مساعـد.أ	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، ديسمبر 2009

ملـخـص

يشكل الفقر عقبة أساسية في وجه التنمية، لذا تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحته باعتباره هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء عليه قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنمية وتطويراً. والجزائر إحدى الدول التي اعتبرت مكافحة الفقر هدفا أساسيا في تحقيق التنمية.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا البحث إلى معرفة أسباب هذه الظاهرة، وتحديد حجمها والتعرف على واقع مكافحة الفقر في الجزائر من خلال الإشارة إلى أهم الجهود المسخرة لمكافحتها، وتقييم دور هذه الجهود في تحسين وضعية الفقراء الجزائريين.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من تبني الجزائر لجملة من الإجراءات لمكافحة الفقر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها، ويبقى التراجع في معدلات الفقر في السنوات الأخيرة مؤقت وغير مستدام، باعتبار أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة ناتج عن مناصب شغل مؤقتة، وأن تحويل برامج التشغيل المؤقتة في الجزائر إلى برامج تمنح فرص عمل دائمة في مشاريع إنتاجية تساهم في خلق القيمة المضافة ودعم روح الإبداع وخلق المشاريع الصغيرة هي أداة فعالة لمكافحة الفقر في الجزائر، كما توصلت الدراسة إلى التأكيد بأن مكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، تتطلب تفعيل كل الجهود المبذولة على كل المستويات.

شـــــكـــــر

« ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه»
سورة الأحقاف الآية 15

الشكر والحمد لله أول العمل وآخره

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور كمال رزيق الذي تتبع هذا العمل وأحاطه بالرعاية والاهتمام، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

قائمـة الجـداول

الرقم		الصفحة
01	دليل الفقر البشري.	34
02	القيمة النقدية لحدود الفقر.	83
03	المؤشر العام للفقر.	89
04	تطور معدلات البطالة.	92
05	طبيعة مناصب الشغل.	93
06	تطور الأجر الوطني الأدنى خلال الفترة 1990-2007.	95
07	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال السنوات: " 1988، 1995، 2000".	98
08	تطور معدلات الفقر من 2002-2005.	100
09	تغيرات معدلات الفقر وعدد الفقراء مابين سنتي 2000 و2006.	101
10	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2006.	102
11	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	110
12	تطور حصيلة الزكاة خلال الفترة2003-2007.	124
13	الصرف الفعلي للفقراء وعدد العائلات المستفيدة ومعدل الاستفادة.	125
14	حصيلة زكاة الفطر للحملات الخمس.	126
15	تطور عدد المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية خلال الفترة2001-2008	127
16	تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف ANGEM للفترة 2005-مارس 2008.	128
17	متوسط تغيرات السنوية لقيم المضافة، الشغل، الإنتاجية للفترة 1997-2006.	130
18	نفقات الاستهلاك حسب مختلف التحقيقات.	133

قائمـة الأشكـال

الـــرقم		الصفحة
01	معدل انتشار الفقر عند 1.25 دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد 1981-2005.	25
02	نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد أو دولارين في اليوم عام 2004، وتوقعات لعام 2015.	26
03	التضخم الإجمالي ومعدل تضخم المواد الأساسية الغذائية للفترة 1998-2007.	96
04	نسبة السكان الذين يتوفرون على اقل من دولار في اليوم.	132
05	مؤشر فجوة الفقر.	132
06	نصيب الخمس السكاني الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني1988-2015.	133
07	نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات ويعانون من نقص الوزن.	134
08	نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحد الأدنى من الحريريات.	135

الفهـرس

ملخص

شكـر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفهرس

مــقدمـــــة.....09

1. دراسة ظاهرة الفقر.....15

1.1. محاولات تعريف الفقر وتحديد حجمه.....16

1.1.1. تعريف ظاهرة الفقر.....16

2.1.1. أسباب ظاهرة الفقر.....19

3.1.1. خصائص الفقراء 22

4.1.1. حجم ظاهرة الفقر في العالم 24

2.1. قياس الفقر.....28

1.2.1. خط الفقر وطرق تقديره 28

2.2.1. مؤشرات قياس الفقر 31

3.2.1. الأساليب الأخرى لقياس الفقر 32

3.1. مشكلة قياس الفقر 35

1.3.1. مصادر بيانات الفقر 35

2.3.1. صعوبات قياس الفقر وطنيا 37

3.3.1. صعوبات مقارنة الفقر دوليا 38

4.1. الآثار المختلفة لظاهرة الفقر 41

1.4.1. الآثار الاقتصادية.....41

2.4.1. الآثار الاجتماعية.....42

3.4.1. آثار أخرى 44

2. أساليب مكافحة الفقر 46
1.2. سياسات مكافحة الفقر 47
1.1.2. السياسات الاقتصادية..... 47
2.1.2. السياسات الاجتماعية 49
3.1.2. دور الزكاة في مكافحة الفقر 52
2.2. استراتيجيات مكافحة الفقر 55
1.2.2. مراحل مكافحة الفقر وإعداد إستراتيجيات مكافحته..... 56
2.2.2. محاور استراتيجيات مكافحة الفقر 58
3.2.2. إستراتيجية البنك الدولي للقضاء على الفقر 61
3.2. جهود مكافحة الفقر 63
1.3.2. الجهود الدولية لمكافحة الفقر 64
2.3.2. الجهود الإقليمية لمكافحة الفقر 67
3.3.2. مجالات عمل المنظمات الدولية لمكافحة من الفقر 69
4.2. تجارب بعض الدول في مكافحة الفقر..... 70
1.4.2. التجربة الماليزية 70
2.4.2. التجربة البنغالية 74
3.4.2. التجربة الصينية 77
3. واقع مكافحة الفقر في الجزائر 81
1.3.تشخيص الفقر في الجزائر 82
1.1.3. حدود الفقر في الجزائر 82
2.1.3. أسباب الفقر في الجزائر 84
3.1.3.خريطة الفقر في الجزائر 88
2.3. تطور ظاهرة الفقر في الجزائر 91
1.2.3. محددات الفقر في الجزائر..... 91
2.2.3. تطور الفقر النقدي(الدخل) في الجزائر..... 97
3.2.3. تطور الفقر البشري في الجزائر 101
3.3. أساليب مكافحة الفقر في الجزائر 103
1.3.3. سياسات مكافحة الفقر في الجزائر 103
2.3.3. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر..... 116

3.3.3. دور صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر.....121
4.3. محاولة تقييم جهود مكافحة الفقر في الجزائر.....126
1.4.3. اجتماعيا 127
2.4.3. اقتصاديا.....129
3.4.3. الجزائر وتحقيق الهدف الأول للألفية.....131
خاتمة 137
قائمة المراجع 142
الملاحق 154

مقدمــة عامة

تعتبر ظاهرة الفقر من أبرز القضايا والتحديات التي تصدرت ومازالت تتصدر على مستوى العالم، قائمة المشكلات الملحة التي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها. فهي حلقة مفرغة قوامها تدني الإنتاجية وانخفاض الدخل، ونقمة تعيق النمو وتحول دون تقدم البلدان وتقف عقبة أمام تحقيق التنمية، والنهوض بالمجتمع نحو الرقي والعدالة وتحقيق العيش الكريم. وهي ظاهرة عالمية تحدث في كل مجتمع؛ حيث أشار تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي لعام 2001/2000 م أن حوالي خمس سكان العالم يعيش على أقل من دولار واحد يوميا، ويعيش حوالي النصف على أقل من دولارين يوميا، على الرغم من أن الأوضاع الإنسانية تحسنت في السنوات الماضية أكثر مما كانت عليه من قبل، لأن الثورة العلمية وروابط الاتصالات العالمية، والإمكانات التكنولوجية لم تكن من قبل أكبر مما هي عليه الآن، لكن توزيع هذه المكاسب العالمية غير متكافئ بصورة واضحة.

وما ميز برامج التنمية أنها ظلت ولمدة طويلة تعالج المشاكل الناجمة عن الفقر وتهتم بها، دون أن تعالج مشكلة الفقر ذاتها أي تعالج النتائج وليس الأسباب؛ فالفقر حالة اجتماعية واقتصادية منتجة للمشاكل توجهت الجهود للحد من آثارها وانفق العالم – ومازال ينفق –الملايين من الدولارات لمواجهتها، بينما يكتفي برصد القليل للحد من مشكلة الفقر وهي المشكلة الرئيسية.

لذا فإن علاج ظاهرة الفقر يقضي على العديد من المشاكل من المنبع والمصدر، بدلا من أن يتركها تنمو وتتكاثر ثم يُحاول علاج آثارها بتكلفة تصل إلى أضعاف ما تتطلبه الوقاية من جهد ومال. ومنه لابد أن يُقر بأن كل ما ينفق اليوم على سياسات تهدف إلى مكافحة الفقر سوف يوفر أضعاف ما سوف ينفق للحد من آثاره إذا ما تركت تستفحل.

ومنه فإن التحديات التي يواجهها العالم في جهوده للقضاء على الفقر، تأتي في مقدمة انشغالات المجتمع الدولي، بحيث تشكل الموضوعات الرئيسية لجداول أعمال المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقد وتستهدف إيجاد الآليات المناسبة للقضاء عليه، حيث اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 49 بأن الفقر يمثل مشكلة بالغة الإلحاح وأكدت ذلك في تقريرها الصادر في شهر ديسمبر 1994 بشأن حقوق الإنسان والفقر حيث ورد أن: "الفقر والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكا خطيرا لكرامة الإنسان ومن ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع حد لهما".

كما تناول مؤتمر القمة العالمي الذي انعقد بكوبنهاجن في مارس 1995 من بين موضوعاته الرئيسية مشكلة الفقر في العالم والقضاء عليها.

كما يعمل البنك الدولي على تخفيض الفقر أسبابه ومظاهره بحلول سنة 2015، وقد وضع قادة العالم لـ189 بلدا في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر2000 إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين؛ تتضمن سبعة أهداف رئيسية من شأنها التخفيف من حدة الفقر في المجتمع الدولي بتحقيقها سنة 2015، وقد أضيف في السنة الموالية هدف ثامن. ونظرا لأهمية هذه الظاهرة وبناءا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/196 فقد تم تحديد تاريخ 17 أكتوبر من كل عام للإحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر. حيث احتفل بهذا اليوم لأول مرة في عام 1987.

وفي هذا الإطار، سارعت الدول النامية على غرار دول العالم إلى عقد جملة من المؤتمرات، والندوات لتسليط الضوء على هذه الظاهرة. والجزائر إحدى هذه الدول التي لم تكن بمنأى عن مشكلة الفقر، خاصة مع انخفاض أسعار النفط في سنة1986م، وتجسيد برامج الإصلاح الاقتصادي وتدهور الوضع الأمني، هذه الأوضاع كانت لها انعكاسات على مستوى معيشة الأفراد التي تراجعت إلى حد كبير، وتوسعت معها ظاهرة الفقر الأمر الذي دفع السلطات العمومية إلى عقد ورشات عمل وإجراء تحقيقات وإعداد البرامج لمكافحة الفقر والعمل على التقليل من انتشاره وفقا لأهداف الألفية للتنمية.

لكن على الرغم من الوضعية المالية المريحة للجزائر في السنوات الأخيرة ،حيث شهدت أسعار البترول ارتفاعات متواترة، وارتفاع احتياطي الصرف، إلا أن هذا الرخاء المالي لم تلمسه العديد من الفئات في المجتمع الجزائري، ولم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري. كما أن تضارب نسب الفقر المعلنة من خلال تصريحات المسئولين في الحكومة وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية، ومختلف الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تؤكد عدم وجود معايير واضحة للقياس الاقتصادي والاجتماعي وغياب دراسات دقيقة حول الفقر بالإضافة إلى الاختلاف في تحديد الفقير في الجزائر.

وعلى ضوء ما سبق نطرح إشكالية بحثنا والمتمثلة في:

ما هي جهود الجزائر في مكافحة الفقر وما هو أثر هذه الجهود على واقع الفقر في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الفقر وكيف يتم قياسه، وما هي خصائص فقراء العالم؟

- ما هي السياسات والاستراتيجيات المنتهجة من طرف المنظمات الدولية لمكافحة الفقر؟
- ما هي أهم التجارب التي يمكن الاستفادة منها لمكافحة الفقر؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار مكافحة الفقر؟

الفرضيات

وللإجابة على الإشكالية السابقة وضعنا الفرضيات التالية:

- يمكن لقياس الفقر أن يسمح بالتعرف على الفقراء ومعرفة حجمهم في المجتمع بهدف تحديد خصائصهم.
- إن رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة لمكافحة الفقر، يتطلب بالضرورة الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية والتجارب الناجحة.
- قد تكون نجحت الجزائر في القضاء تماما على مشكلة الفقر من خلال ما تبنته من سياسات واستراتيجيات.

أهمية الدراسة

يكتسب البحث أهميته؛ من أهمية الموضوع حيث أصبح من القضايا الاقتصادية المعاصرة على الصعيد العالمي والمحلي، حيث يحظى بالاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي والمحلي، بالإضافة إلى اعتبار ظاهرة الفقر مشكلة اقتصادية واجتماعية لابد من البحث على الحلول والتدابير لمعالجتها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة أسباب الفقر، وحجم هذه الظاهرة الفقر والجهود المسخرة لمكافحتها؛
- معرفة واقع الفقر في الجزائر؛
- تقييم الجهود التي بذلتها الجزائر في تحسين وضعية الفقراء؛

أسباب اختيار الموضوع

إن مبررات اختيارنا لهذا الموضوع تعود أساسا إلى اعتبارات علمية وعملية:

أما الاعتبارات العلمية، وفي حدود اطلاعنا، فإنها قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية وبنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي ستكون هذه المحاولة البحثية كجهد من الجهود التي بذلت في الجزائر لمكافحة الفقر.

وأما الاعتبارات العملية فتنبع من كونها تعالج موضوعا يطرح الكثير من الجدل بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري، وعن ميولاتنا الذاتية لتناول هذا الموضوع، فهي نابعة من إحساسنا بضرورة العمل المشترك وعلى كل المستويات، من أجل تفعيل الجهود المبذولة في مكافحة الفقر في الجزائر، ولو من خلال أفكار ومقترحات.

حدود الدراسة

إن التحكم في جوانب الدراسة؛ يستوجب تحديده في حيث مجال دراسته عبر فترة بداية الثمانيات إلى سنة2008 الإضافة إلى تقديم توقعات لسنة 2015. أما عن الحدود المكانية فبالإضافة إلى الجزائر سيتم الإشارة إلى بعض التجارب المهمة في مجال مكافحة الفقر أهمها: تجربة ماليزيا، تجربة بنغلاديش، وتجربة الصين .

منهج الدراسة

على ضوء طبيعة الموضوع والأهداف التي يسعى لتحقيقها؛ يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ثم تحليلها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد في تقديم التوصيات.

الدراسات السابقة

انصبت الدراسات السابقة حول:

- **بوساق كريمة**، مذكرة ماجستير، جاءت الدراسة بعنوان "سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر-"، جامعة الجزائر، 2004، تناولت الباحثة مشكلة الفقر في الدول النامية باعتبارها مشكلة تواجه مسار التنمية في هذه الدول كما قامت الباحثة بدراسة بعض السياسات الهادفة للقضاء على الفقر في هذه الدول.

- **بوعوينة سليمة**، مذكرة ماجستير، بعنوان "ظاهرة الفقر وانتشارها في الجزائر"، جامعة الجزائر، 2003، قامت من خلالها الباحثة بالتركيز على أسباب هذه الظاهرة في الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

- **بشير معطيب**، مذكرة ماجستير، "إشكالية الفقر في الجزائر"، جامعة الجزائر، 2005، وقد ركز الباحث على المقاربات المتعددة الأبعاد لظاهرة الفقر، أي اهتم بالجانب النظري أو المفاهيمي والنظريات المختلفة المفسرة لظاهرة الفقر.

بالإضافة إلى الدراسات السابقة هناك دراسات أخرى اهتمت بدراسة الدور الذي يلعبه صندوق الزكاة في مكافحة الفقر وهنا يمكن ذكر مايلي:

- **بن مقلة رضا**، مذكرة ماجستير، "دور الزكاة في معالجة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي-إستراتيجية صندوق الزكاة الجزائري في محاربة الفقر وتحقيق التنمية-"، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية 2006-2007، جامعة الجزائر، حيث أوضح الباحث الجانب الاجتماعي للزكاة وكيف يمكن لها أن تعالج الفقر وتحقق التكافل الاجتماعي.

- **عزوز أحمد** ، مذكرة ماجستير، "تقييم تجارب نظام إلزامية الزكاة في محاربة الفقر-دراسة حالة بعض دول العالم الإسلامي-" جامعة البليدة، 2008، جامعة البليدة، تناول فيها الباحث مشكلة الفقر من جانب إسلامي، حيث عرض واقع تطبيق الزكاة في بعض الدول الإسلامية، وحاول إعطاء تقييم لمدى نجاح هذه الدول في الحد من الفقر.

وتعد دراستنا هذه تكملة لتلك الدراسات السابقة إذ أنها إضافة إلى ما ركزت عليه الدراسات السابقة ستشير إلى واقع مكافحة الفقر في الجزائر وأثر الجهود التي بذلت في هذا المجال على الفقراء الجزائريين.

صعوبات البحث

أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة تتمثل في:

- عدم تصريح الجهات المعنية بواقع الفقر في الجزائر، السبب في ذلك أن ظاهرة الفقر في الجزائر تشكل إحدى "الطبوهات"؛ إذ أن الحديث عن الفقر يعني، بالضرورة، عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت.

- تضارب في بعض نسب الفقر من تصريح إلى آخر ومن دراسة إلى أخرى.
- نقص الدراسات الحديثة والتي تمس الجانب التطبيقي للموضوع.

أقسام الدراسة

بناءا على التساؤلات التي تم طرحها وعلى الفرضيات التي تمت صياغتها، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول رئيسية:

حيث نتطرق في فصله الأول، إلى دراسة ظاهرة الفقر، متناولين في مبحثه الأول محاولات تعريف الفقر وتحديد حجمه ، وفي المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى قياس الفقر، أما المبحث الثالث نتعرض فيه إلى مشكلة قياس الفقر، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل نشير إلى الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة.

أما الفصل الثاني، فسنخصصه لدراسة وتحليل أساليب مكافحة الفقر، إذ نتطرق في المبحث الأول منه، إلى سياسات مكافحة الفقر، وفي المبحث الثاني إلى استراتيجيات مكافحة الفقر، أما المبحث الثالث فسنخصصه لدراسة جهود مكافحة الفقر، في حين سنخصص المبحث الرابع لدراسة تجارب بعض دول في مكافحة الفقر.

أما الفصل الثالث والأخير، فسنخصصه لدراسة وتحليل واقع مكافحة الفقر في الجزائر حيث سيتم تشخيص هذه الظاهرة من خلال مبحثه الأول، وفي المبحث الثاني سنبرز تطور هذه الظاهرة في الجزائر؛ مشيرا إلى محددات هذه الظاهرة، إضافة إلى المبحث الثالث الذي يتعرض إلى أساليب مكافحة الفقر في الجزائر، ويعرض المبحث الرابع والأخير، محاولة تقييم جهود مكافحة الفقر في الجزائر في حدود المعطيات المتوفرة لدينا، والذي في مطلبه الأخير يحاول استشراف موضع الجزائر من تحقيق الهدف الأول للألفية بحلول عام 2015.

الفصل 1
دراســة ظاهـرة الفقـر

رغم ما حققته البشرية من قفزة هائلة في التطور الاقتصادي بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية، ظل العالم يعاني من مشكلة كبيرة تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، ألا وهي الفقر. حيث اعتبرت هذه الأخيرة من أعقد المشاكل الموروثة من القرن الماضي والتي تواجه الاقتصاد العالمي في بداية هذا القرن.

يعد الفقر من المفاهيم النسبية إذ يحاول وصف ظاهرة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية.

وعليه خصصنا هذا الفصل لدراسة وتحليل ظاهرة الفقر بهدف التعريف بها وقياسها وتحديد الصعوبات التي تواجه قياسها والإشارة إلى أهم الآثار الناجمة عنها من خلال المباحث التالية:

1.1. محاولات تعريف الفقر وتحديد حجمه
2.1 . قياس الفقر
3.1. مشكلة قياس الفقر
4.1. الآثار المختلفة لظاهرة الفقر

1.1. محاولات تعريف الفقر وتحديد حجمه

يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، هذا ما صعب تعريف الفقر بصيغ دقيقة، فثمة اختيار واضح بين ما إذا كان ينبغي الحديث عن الفقر بمعناه المطلق أم بمعناه النسبي، وما كان ينبغي قصره على مفهوم الدخل وأبسط الاحتياجات، أم ينبغي السعي إلى وضع تعريف واسع يتجاوز الغذاء والمأوى والصحة والتعليم، وثمة اختيار آخر بين ما إذا كان ينبغي نعت الشخص بالفقر استنادا إلى المنظمات الدولية أو الأخصائيين الاقتصاديين والاجتماعيين، أم ينبغي الاهتداء في ذلك بما للفقير من تصور عن حالته؟! بناءًا على هذا سنحاول تقديم تعريف لهذه الظاهرة وتحديد أهم أسبابها وخصائص الفقراء.

1.1.1. تعريف ظاهرة الفقر

ورد للفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التي تتحدث عن التنمية الاقتصادية والبشرية ومكافحة الفقر، والتي يمكن تقسيمها إلى تعريفات الفقر من منظور الدخل، وتعريفات الفقر من منظور التنمية البشرية.

1.1.1.1. الفقر من منظور الدخل

في المحاولات الأولى لفهم ظاهرة الفقر كان ينحصر مفهومه في نطاق الدخل والإنفاق على الحاجات الأساسية وفي هذا الإطار نذكر التعاريف التالية:

التعريف الأول: عرف البنك الدولي في تقريره لعام 1990م الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة [1] ص.4.

التعريف الثاني: يعرف تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE لعام2001، الفقر" بأنه الأشكال المختلفة من الحرمان أو عموما هو عدم قدرة الناس على إشباع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية أو تحقيق الرفاهية".[2] ص02

التعريف الثالث: يعرف الفقر أيضا بأنه: "حالة عدم الحصول على مستوى المعيشة يعتبر لائقا أو كافيا، في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد.[3] ص07

التعريف الرابع: يعرف الفقر كذلك على أنه الحرمان من الغذاء والرعاية الصحية والتمتع بالحياة، فهو الجوع وفقدان المأوى وعدم القدرة على التداوي والتمدرس بسبب شح الموارد المالية، وهو كذلك البطالة والخوف من المستقبل.[4] ص 02

التعريف الخامس: الفقر هو عجز الفرد أو الأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية، ويمكن تقسيمه إلى فقر مطلق وفقر نسبي.

فالفقر المطلق هو مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية وهي الأغذية المهمة والملابس، المأوى...وغيرها وهي تمثل الحاجات الأساسية لضمان استمرارية الحياة[5] ص44.

أما الفقر النسبي فيعتبر الفقر ظاهرة نسبية حيث يوجد في كل مجتمع طبقة من الفقراء حتى في أغنى المجتمعات في العالم، ووفقا لهذا المدخل يتم ترتيب أفراد المجتمع تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا لمتوسط الدخل بدءاً بالمجموعة الأعلى ثم الأقل فالأقل أو العكس. والـ 40٪ من السكان الأقل دخلا هي طبقة الفقراء حتى ولو كان أقل دخل هذه المجموعة أعلى من حد الفقر، وهذا يعني أن الفقراء هم الأفراد الأقل دخلا بغض النظر عن مستويات دخولهم.[6] ص18

بالإضافة إلى هذه التعاريف هناك تعاريف أخرى للفقر يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع: يتضمن النوع الأول ما يمكن أن نطلق عليه التعريفات الموضوعية للفقر وهذه التعريفات تحدد مستوى محددا للدخل أو الإنفاق، أو معدلا يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء.

أما النوع الثاني من التعريفات فهو ما يطلق عليه التعريف الذاتي للفقر، والذي يعرف الفقر وفقا لمنظور الشخص لذاته، فإذا ما كان يشعر أنه لا يحصل على احتياجاته بغض النظر عن كيفية تعريفه لاحتياجاته الأساسية يتم تعريفه كفقير وهذا التعريف الشخصي للفقر عادة ما يضع مستوى أعلى لدخل الفقير.[7] ص20

والنوع الثالث من التعريفات هو التعريف الاجتماعي للفقر الذي يأخذ حد الفقر باعتباره الحد الأدنى الرسمي لمستوى الدخل، وهذا هو الدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يكون مقيداً في قوائم الإعانة الاجتماعية، وطبقا لهذه التعريفات فإن الأشخاص يعتبرون فقراء عندما يعترف "رسميا" بأنهم فقراء. ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذا التعريف الأخير هو كونه قد أخفق في تعريف الفقراء بشكل موضوعي إذ أن الحصول على الإعانة الاجتماعية قد يكون شرطا كافيا ولكنه ليس ضروريا للدلالة على الفقر.

ومما سبق نجد أن الفقر يعبر عن حالة اقتصادية تقترن بانخفاض الدخل إلى الحد الذي يصعب معها إشباع الحاجات الضرورية ليعيش الإنسان حياة لائقة.

2.1.1.1. الفقر من منظور التنمية البشرية

إن الوعي بمحدودية منظور الدخل قد دفع ببرنامج الأمم المتحدة إلى تصور مفهوم جديد، يقوم أساسا على التنمية البشرية اعتقادا منه أن هذا المفهوم يسمح بدراسة أحسن، وذلك اعتمادا على مؤشرات اجتماعية متعددة، للحصول على صورة أكثر شمولية ووضوح.

وقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام 1990م، التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، والتعلم، والتمتع بمستوى معيشي لائق. إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، وحقوق الإنسان الأخرى...الخ. وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات، فان الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق، وبالحرية، والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين. [8] ص11 ؛ وعليه فإن ظهور تقرير التنمية البشرية خلال السنة سابقة الذكر فتح أفاق جديدة لمفهوم الفقر يتعدى معيار الدخل والحاجات الأساسية.

أما إستنادا إلى تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 يعرف الفقر بأنه "عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، سواء كان شخصا أو أسرة أو مجتمعا محليا. [9] ص10

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الفقر : بأنه عبارة عن حالة احتياج أو حرمان من عدة حاجيات أساسية وضرورية، من اجل عيش حياة حميدة وسليمة. [10] ص73

ويذهب "روبرت مكنمارا" الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي، إلى أن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة لسوء التغذية والجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة. [11] ص10

ومن خلال هذه التعاريف نرى بأن الفقر يعرف حسب:

- المعيار النقدي: الأخذ بعين الاعتبار نفقات الاستهلاك أو الدخل وهنا يتم تحديد حد معين يعتبر عنده أو دونه الشخص فقيرا مثل حد الفقر؛

- منظور التنمية البشرية يحوي منظور الحاجات الاجتماعية الأساسية ويستند أيضا إلى منظور القدرة، والتي تعني القدرة على المشاركة في القرارات والتعبير، أي توفر الفرص لكي يعيش المرء حياة لها قيمة.

واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن القول بأن ظاهرة الفقر لم تعد تقتصر على مجرد انخفاض في مستوى الدخل (فقر الدخل) بل امتدت لتشمل الفقر البشري بكل جوانبه المختلفة، أي أن الفقر هو حالة من الحرمان تتجلى مظاهرها في انخفاض الدخل، وتدهور في الحالة الصحية وتدني في المستوى التعليمي وعدم قدرة الإنسان على تنمية قدراته وإمكانياته لكي يعيش المرء حياة لائقة.

2.1.1.أسباب ظاهرة الفقر

هناك العديد من العوامل التي تمثل أسباباً لوجود الفقر وتوسعه، إلا أن هناك أسباب رئيسية مباشرة عززت من الظاهرة تنقسم إلى أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية، إضافة إلى أسباب أخرى نجملها فيما يلي:

1.2.1.1. الأسباب الاقتصادية

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى ظاهرة الفقر في الآتي:[12] ص409

- ارتفاع معدلات البطالة نتيجة لعدم قدرة الأجهزة الإنتاجية والخدمية على استيعاب العمالة والطلب الإضافي سنويا في ظل عدم فعالية ونجاعة سياسات التشغيل، ناهيك عن برامج الخوصصة التي تؤدي إلى التسريح الجزئي أو الإجمالي للعمال؛

- انخفاض إنتاجية العمالة، إذ لا يمكن غض البصر عن أن الإنتاجية هي إحدى العوامل المهمة التي تحدد دخل العمالة في أي دولة، وارتفاع إنتاجية العمالة يعني ارتفاع الإنتاج وارتفاع تولد الدخل. وتتأثر إنتاجية العمالة بثلاثة عوامل هي إمكانية الحصول على التعليم، إمكانية الحصول على الخدمات الصحية وإمكانية الحصول على الأصول والائتمان، ونقص إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية يخفض من قدرات العمالة ويخفض من إنتاجيتها، كما أن نقص إمكانية الحصول على الأصول والائتمان يخفض من درجة إتاحة الأصول التي تعين العمال على الإنتاج وترفع إنتاجيتهم؛

- ارتفاع معدل عبء الإعالة، والذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط، وارتفاع معدل عبء الإعالة في الدولة مثل (3 أو4 أشخاص) يعني أن الدخل الذي يحصل عليه عامل واحد يستخدم لإعالة ثلاثة أو أربعة أشخاص في المتوسط، والسبب الأساسي في معدل عبء الإعالة هو البطالة، فكلما ارتفع معدل البطالة كلما قل عدد العمالة الموظفة ومن ثم كلما ارتفع عبء الإعالة؛

- سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم الاستفادة منها، بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الإنتاج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد؛[13] ص265

- عدم المساواة في توزيع الدخل والذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين أولهما هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان، والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الأصول والائتمان، والسبب غير المباشر الثاني هو عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء للتعويض عن عدم العدالة في توزيع الدخل، والتحويلات الصافية إلى الفقراء هي الفرق بين الضرائب غير المباشرة التي يتحتم على الفقراء دفعها على إنفاقهم الاستهلاكي وإعانات الدعم والتحويلات التي يحصلون عليها (سواء عينا أو نقدا) من الحكومة والمجتمع المدني (من المنظمات غير الحكومية)؛ [12] ص409

- برامج التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطئ التحسينات في مجال الصحة أو تراجعها، انخفاض مستوى التعليم...الخ؛[14] ص105

- فشل استراتيجيات التنمية التي اتبعتها الدول في العقود السابقة؛[15] ص19

- ضعف وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي: يعتمد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في رؤيتهما لمكافحة الفقر، على تنشيط ودعم النمو الاقتصادي باعتباره شرطا ضروريا للقضاء على الفقر من خلال النتائج المترتبة على هذا النمو، لكنه غير كاف لوحده بل يستلزم برامج اجتماعية مساندة. والحقيقة أن تحقيق أي دولة لفترة طويلة ومتواصلة من النمو الاقتصادي الحقيقي القوي الذي يتجاوز 6%، يشكل شرطا موضوعيا مواتيا لمكافحة الفقر، لأنه يعني ببساطة أن الأمة بأسرتها أصبحت تحقق دخلا أعلى يتزايد بمعدلات سريعة ويمكنها إذا تبنت حكوماتها سياسات اجتماعية فعالة، أن تمكن الفقراء من رفع مستوى معيشتهم ليلامس الحد الأدنى للحياة الكريمة. [6] ص20

2.2.1.1. الأسباب الاجتماعية

تتمثل أهم الأسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر فيما يلي: [13] ص266

- عدم كفاية برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بالنسبة للأسر الفقيرة؛
- عدم وجود تلاءم و انسجام بين أهداف السياسة الاقتصادية والأولويات الاجتماعية؛

- عدم كفاية الخدمات المتصلة بالرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل؛
- نقص المتابعة والرقابة على الإنفاق الموجه للخدمات الاجتماعية إذ غالبا ما يلاحظ أنها تصرف لغير مستحقيها؛
- نقص الاهتمام بالتنمية البشرية بالنظر إلى القدرات البشرية التي تتمتع بها جل الدول الفقيرة والتي بإمكانها أن تشكل ميزة تنافسية إذا ما تم استغلالها على أمثل وجه؛
- النمو الديمغرافي بحيث نجد النمو السريع للسكان بوتيرة أكبر من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام وشدة التفاوت في توزيع الدخل، بالإضافة إلى الأوضاع المتدهورة في الريف ؛
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع. [16] ص216

3.2.1.1. أسباب أخرى

إضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية هناك أسباب أخرى نلخصها فيما يلي:

- إتباع سياسة مجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر من خلال امتلاك بعض أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر؛[16] ص215

- مخلفات الاستعمار والصراعات الداخلية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي الذي انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الظروف الأمنية الصعبة في بعض الدول ساعدت على زيادة الفقر؛[17] ص305

- الفساد والبيروقراطية وذلك بسبب البطء في التعامل، يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد لعام 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية أربعه جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، وتتمثل في أن:[18]

- الفساد يقلص النمو الذي يتم خلقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية؛

- الفساد يقلل من نوعية ومستوى البنية التحتية كما يقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء، فالفساد يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم

المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر.

3.1.1. خصائص الفقراء

يجري العرف على تعريف الفقراء على أنهم الفئات التي تعيش على أقل من دولار واحد قي اليوم على أساس تعادل القدرة الشرائية للعملات، ويقدر عدد هؤلاء الفقراء على مستوى العالم باقل من مليار نسمة، أما إذا ارتفع هذا المستوى الى دولارين في اليوم فيقدر عدد السكان الفقراء في العالم أوعلى هذا الأساس بنحو 2.6 مليار نسمة، وعادة ما يعاني هؤلاء الفقراء إلى جانب إنخفاض مستوى الدخل من انخفاض مستوى التعليم الذي يحصلون عليه.[19] ص232

وفي هذا الجزء من البحث نتطرق الى أهم الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها في تمييز الفقراء من غير الفقراء في المجتمع، وتتمثل تلك الخصائص في:

1.3.1.1. خصائص الأسرة

تعطي الخصائص الديمغرافية بعض الدلالات عن المستوى الاقتصادي للأسرة، ومن ثم يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات مثل: حجم الأسرة، معدل الإعالة، نوع رب الأسرة وعمر رب الأسرة، في التمييز بين الأسرة الفقيرة، فبالنسبة لحجم الأسرة فإنه غالبا ما يتم تصنيف الأسر كبيرة الحجم على أنها أسر فقيرة [8] ص37 ، حيث ترتفع معدلات الإعالة في تلك الأسر مما قد يؤدي إلى زيادة معاناتها، وقد أكدت العديد من الدراسات على العلاقة الموجبة بين حجم الأسرة ومستوى الفقر، وتنطبق تلك العلاقة سواء في الريف أو في الحضر على الرغم من ارتفاع متوسط حجم الأسرة في الريف عن الحضر، يلعب التركيب العمري لأفراد الأسرة دورا هاما في تحديد المستوى الاقتصادي للأسرة؛ حيث أن ارتفاع عدد الأفراد في الفئتين العمريتين (أقل من15 سنة) و(60سنة فأكثر) من شأنه رفع معدل الإعالة. [20] ص10

أما بالنسبة لنوع رب الأسرة فقد أشارت عدة دراسات من بينها دراسة (رافاليون1995) إلى تركز الفقر في الأسر التي تعولها أنثى، ومن المهم الاعتماد على الحالة الاجتماعية لرب الأسرة، بالإضافة لنوعه للتمييز بين الأسرة الفقيرة وغير الفقيرة؛ حيث ترتفع نسبة الفقر في الأسر التي تعولها أرملة وتعول أطفالا وأرجعت نفس الدراسة ذلك إلى أن السبب وراء ذلك هو أن الإناث يحتجن إلى العمل لساعات أطول للحصول على نفس مستوى الدخل الذي يحصل عليه الذكور.

ومن بين الخصائص التي تلعب دورا كبيرا في تحديد الأسر الفقيرة نجد عمر رب الأسرة؛ فعلى سبيل المثال تكون الأسر التي أربابها من صغار السن أكثر عرضة للفقر إذ يكون لرب الأسرة أطفال صغار مما يزيد من عبء معدل الإعالة. كما أنه لا يكون لديه ثروة متراكمة، إلا أنه مع تقدم عمر رب الآسرة يبدأ معدل الفقر في الانخفاض نتيجة لانخفاض معدل الإعالة وارتفاع مستوى خبرة ودخل رب الأسرة.[20] ص11

2.3.1.1. الخصائص الجغرافية وخصائص المسكن

يعتبر البعد الجغرافي متغيرا أساسيا في التعرف على خصائص الفقراء حيث توضح الدراسات تركز معظم الفقراء في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث أكد روبرت ب. زوليك رئيس السابق لمجموعة البنك الدولي على أن الفقر في المناطق الريفية يشكل نسبة غير عادية تبلغ 82 في المائة من مجموع الفقراء في البلدان ذات الاقتصاديات السائرة في طريق النمو، ومن ثم فإن زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة يعتبر عاملا أساسيا في الحد من الفقر ويرجع السبب إلى أن فقراء الريف يواجهون ظروف معيشية صعبة. [20] ص11

كما تعد خصائص المسكن مؤشرا لقياس مستوى رفاهية الأسرة وقد قسمت تلك الخصائص إلى مجموعتين أساسيتين هما: ملكية المسكن وهيكل المسكن (ويشمل نوع مواد بناء الحوائط والأسقف والأرضيات)، ولعل أهم ما تم ملاحظته هو تركز الفقراء في المنازل ذات الأسقف والحوائط غير الدائمة (مثل الحوائط والأسقف المصنوعة من القش والطين)، أما عن تأثير ملكية المسكن فيختلف في الحضر عن الريف، حيث نجد أن ملكية المسكن محددا هاما في تحديد الفقراء في الحضر أين يقطن معظم الفقراء في منازل لا يملكونها، في حين يعتبر هيكل المسكن عاملا أساسيا في تحديد الفقراء في الريف حيث يقطن الفقراء في منازل مصنوعة من القش والطين.[20] ص10

3.3.1.1. خصائص التعليم والحالة الوظيفية

يلعب التعليم دورا هاما في تحديد المستوى الاقتصادي للأسر، وذلك لما له من ارتباط وثيق بالدخل وتوفير فرص العمل، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الفقر والمستوى التعليمي، حيث أن معظم الفقراء الذين التحقوا بالتعليم لم يحصلوا سوى على التعليم الأساسي فقط، مما يدل على الدور الهام الذي يلعبه التعليم في الحصول على الدخل والحصول على فرص عمل جديدة، وما تجدر الإشارة إليه أن الإناث الفقراء يمثلون نسبة كبيرة من المستويات المنخفضة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأسرة الفقيرة تعتبر تعليم الإناث كلفة زائدة لا مردود منه، ومن ثم لا تفضل تلك الأسر التحاق بناتها بمراكز التعليم. [20] ص12

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجبة بين ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة، حيث وجد أن معظم الأفراد المنتمين إلى المجموعات الفقيرة هم من البطالين، الأمر الذي قد يرجع إلى عدم التحاق الفقراء بالتعليم أو الاستمرار فيه مما يؤدي إلى تدني فرص حصولهم على وظائف ملائمة، وهناك اتجاه آخر يرى تركز الفقراء في الوظائف العارضة أو في العمل لحسابهم مثل الباعة الجائلين وليس العاطلين فقط مما يعني أن مشكلة الفقر لا تتمثل في نقص فرص العمل فقط وإنما تتمثل أيضا في حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد.[20] ص11

4.1.1. حجم ظاهرة الفقر في العالم

على ضوء ما ورد آنفاً ولفهم طبيعة الفقر كظاهرة تمس كل الدول، لابد من البحث عن حجم هذه الظاهرة في العالم من خلال دراسة تطور معدلات الفقر في العالم، والاتجاهات المستقبلية لهذه الظاهرة. وهذا ما سيتم معالجته في هذا المطلب.

1.4.1.1. تطور معدلات الفقر في العالم

بذلت جهود كبيرة لتحديث ولتحسين البيانات الخاصة بالفقراء في العالم، وشمل ذلك بيانات جديدة حيث تعتمد أحدث التقديرات على 675 مسحا للأسر في 116 بلدا ناميا، وتمثل تلك البلدان 96 في المائة من سكان العالم النامي، حيث اعتمدت على عينة عشوائية تتألف من 1.2 مليون أسرة.

1.1.4.1.1. معدلات الفقر في العالم بين1981-2005

إن تقديرات البنك الدولي الحديثة تظهر أنه في عام 2005 كان هناك حوالي 1.4 مليار شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي الجديد وهو 25 .1دولار أمريكي في اليوم الواحد، الذي تم إعداده من قبل برنامج المقارنات الدولية عام 2005 حيث وجد أن كلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى مما كان مقدراً لها عام 1993، كما أخذ أيضاً في الاعتبار اختلاف نوعية الاستهلاك فيما بين البلدان. ويعد خط الفقر العالمي المعدل وهو 1.25 دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم الواحد (بأسعار 2005) هو متوسط لخطوط الفقر التي وُجدت في 15 من أشد البلدان فقرا. وقد توصلت دراسة برنامج المقارنات الدولية عام 2005 التي أعدها البنك الدولي إلى النتائج التالية:[21] ص02

- انخفضت نسبة سكان العالم النامي الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم إلى النصف من 52% إلى 26% بين عامي 1981 و2005.

- بلغت نسبة اتجاه الانخفاض مقدار نقطة مئوية واحدة كل عام في إجمالي معدل الفقر، مما قلص أعداد الفقراء بنحو 500 مليون (من 1.9 مليار إلى 1.4 مليار) بين عامي 1981 و2005. ولقد

تفاوتت نسب تراجع الفقر فيما بين المناطق (انظر الشكل 1.1)؛ فقد انخفضت أعداد الفقراء في شرق آسيا، إلا أنها ارتفعت في أماكن أخرى. وعلى الرغم من أن منطقة شرق آسيا كانت تعاني من أعلى معدلات لانتشار الفقر في العالم "في الثمانينيات (80 في المائة من السكان كانوا يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد عام 1981)، إلا أن معدل الفقر قد انخفض إلى 56 في المائة عام 1990 و18 في المائة عام 2005. كما انخفض عدد الفقراء نحو 600 مليون شخص في الصين وحدها. وفي العالم النامي خارج الصين، انخفض معدل الفقر من 40 إلى 29 في المائة بين 1981-2005، رغم أن عدد الفقراء ظل دون تغير وهو 1.2 مليار شخص.

أما عن معدلات الفقر خلال الفترة 1981-2005 وعدد الفقراء خلال نفس الفترة حسب مختلف مناطق العالم ، فقد لخصتها الدراسة السابقة من خلال الجدولين اللاحقين (انظر الملحق 2،1).

وفقا لهذه الجداول -يسير العالم النامي ككل –على المسار الصحيح لبلوغ الهدف الإنمائي الأول للألفية الجديدة الذي يرمي إلى تقليص معدل الفقر السائد في العام1990 إلى النصف بحلول العام 2015.

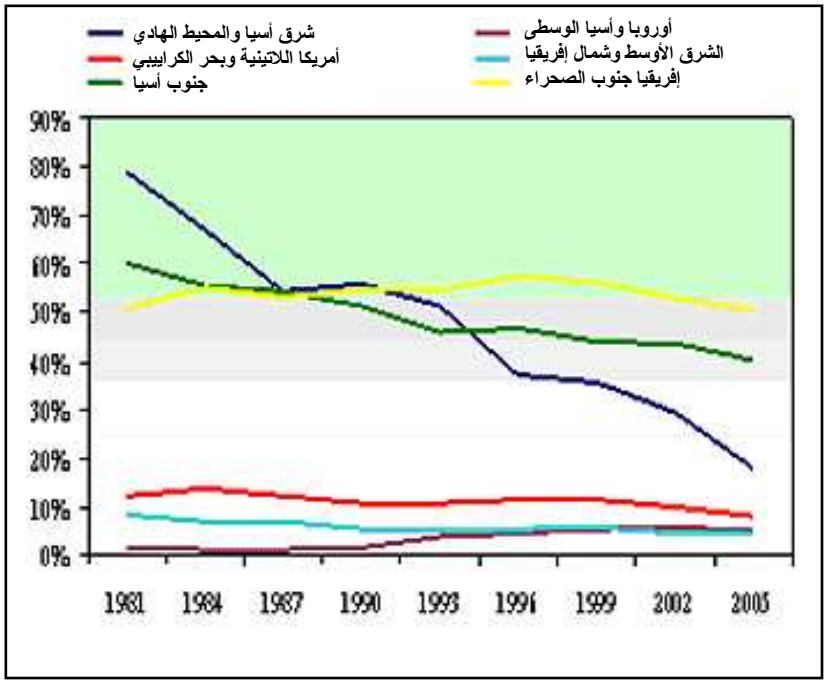

شكل رقم 01: معدل انتشار الفقر عند 1.25 دولار أمريكي أو أقل في اليوم الواحد 1981- 2005 [21] ص02

2.1.4.1.1. الاتجاهات المستقبلية لمعدلات الفقر

وفقاً لمعظم التقديرات الحديثة بشأن معدلات الفقر في العالم، فمن المتوقع أن ينخفض عدد من يعيشون في فقر مدقع ممن يقل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد من 29 % عام 1990

إلى10 %عام 2015. ورغم انخفاض أعداد من يعيشون في فقر مدقع انخفاضا كبيرا منذ عام 1990، فإن الاتجاهات تتباين فيما بين المناطق، مع تأخر أفريقيا جنوب الصحراء عن المناطق الأخرى كثيرا في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. والشكل رقم(1-2) يوضح نسبة من يقل دخلهم عن دولار أو دولارين في اليوم في عام 2004 إضافة إلى توقعات البنك الدولي بشأن تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015.[22]

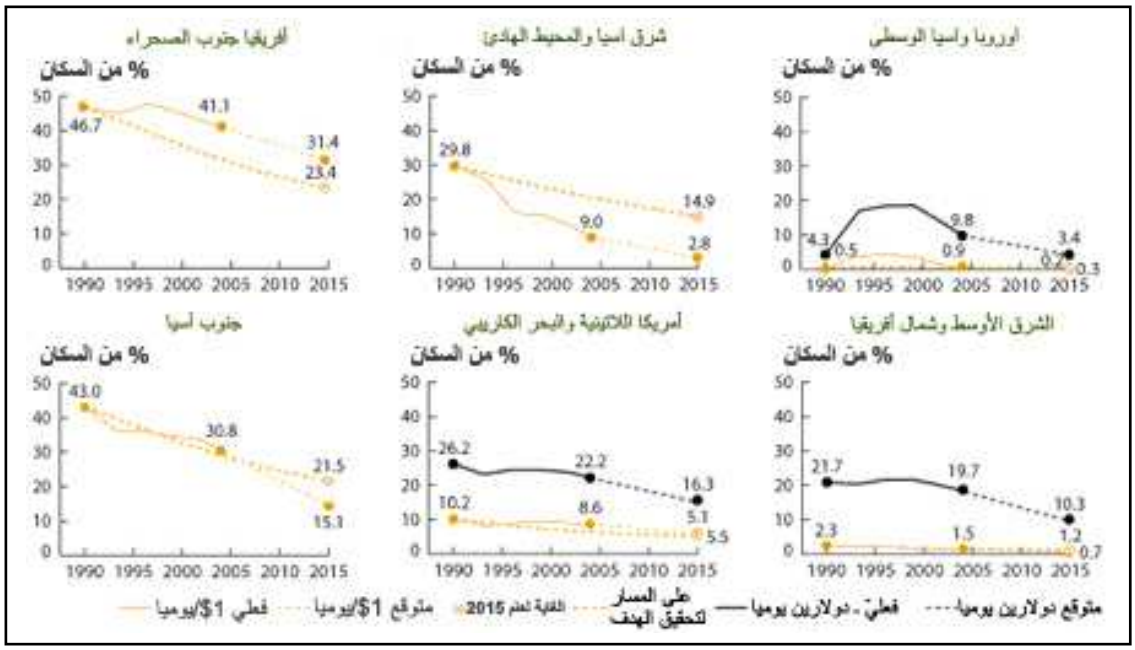

شكل رقم 02: نسبة من يقل دخلهم عن دولار أو دولارين في اليوم في عام 2004، والتوقعات لعام 2015. [23] ص02

حققت بعض البلدان المستوى المستهدف. ويمكن للبلدان التي يظهر في الشكل أنها على المسار الصحيح أن تصل إلى المستهدف بحلول عام 2015 إذا حافظت على معدل تقدمها الحالي. لكن فيما يتعلق بالبلدان التي يبين الرسم أنها منحرفة عن المسار الصحيح فإنها تقوم بخفض عدد الفقراء ببطء شديد.

لكن هل ستؤثر الأزمة المالية على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بحلول2015؟

2.4.1.1. أثر الأزمة المالية على الفقر في العالم

يواجه الاقتصاد الدولي أسوء أزمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير، وقد بدأ الأمر لأول وهلة على انه خلل في سوق الائتمان العقاري للولايات المتحدة الأمريكية في صيف 2007 م، إلا أنه بدأ في

الاتساع خلال سنة 2008م محدثا تصدعات أعمق على مدى الساحة المالية الدولية مؤديا إلى انهيار مؤسسات مصرفية رئيسية، والى تراكم انهيار أسواق الأسهم وتجمد الائتمان. [24] ص01

تؤثر الأزمة المالية على الفقر وتوزيع الدخل عبر القنوات الرئيسية التالية: [25] ص05

- حدوث تباطؤ في النشاط الاقتصادي: يؤدي حدوث أزمة مالية إلى انخفاض في دخل العمال في القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، نتيجة لفقد الوظائف في القطاع الرسمي وانخفاض الطلب في القطاع غير الرسمي، وتقليل ساعات العمل وخفض الأجور الحقيقية كل هذه العوامل لها اثر سيئ على دخل الفقراء. ودخول عمال القطاع الرسمي العاطلين في القطاع غير الرسمي يضع ضغوطا إضافية على أسواق اليد العاملة غير الرسمية؛

- تعديل الأوضاع المالية وتقليل الخدمات الاجتماعية: لخفض الإنفاق أثر على حجم الخدمات الاجتماعية الهامة التي تقدم كخدمات عامة، بما يشمل الإنفاقات على المساعدة الاجتماعية،كما أنه يحد من حصول الفقراء على هذه الخدمات عندما ينخفض دخلهم، والفقراء مضطرون إلى دفع ثمن الخدمات المماثلة في القطاع الخاص، وهو ما يعرض ميزانياتهم المحدودة إلى ضغوط إضافية، وخفض الإنفاق العام على القطاعات الهامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، له أيضا اثر على الفقر لأن زيادة حالات المرض تؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية العامة، في حين أن انخفاض المستويات التعليمية يحد من توفر العمال المهرة، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الإنفاق الاجتماعي الموجه نحو الرعاية الصحية الوقائية والتعليم الابتدائي قد يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وتقليل الفقر؛

- التغيرات في قيمة الأصول وتوزيع الدخل: لتغير قيمة الأصول اثر كبير على توزيع الدخل؛ فالتغير في أسعار الفائدة وكذلك في أسعار الأصول والعقارات يؤثر على الثروة، وتحرير التجارة وإلغاء دعم الأسعار والخصخصة تؤثر جميعها على فئات الدخل المختلفة بشكل غير متماثل، والفئات الأكثر ضعفا تكون في كثير من الأحيان هي الفئات الأكثر تعرضا للآثار السلبية.

ستؤثر الأزمة المالية بصورة ملموسة على مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة وأنها تأتي في أعقاب أزمتي الغذاء والطاقة، إذ ستؤدي عمليتي التضييق في الحصول على الائتمان والنمو الضعيف إلى تراجع في الإيرادات العامة، وستضع قيودا على قدرات حكومات الدول النامية في تمويل الاستثمارات اللازمة للتعليم والصحة والأهداف التنموية الإنسانية الأخرى، إذا لم يتم وضع شبكات ملائمة للضمان الاجتماعي، سيكون الفقراء الأكثر تأثرا بالأزمة. [24] ص07

وقد أظهرت دراسة جديدة للبنك الدولي سقوط مزيد من سكان الدول النامية في براثن الفقر من جراء الأزمة المالية العالمية. وأشارت هذه الدراسة إلى أن تقديرات جديدة جمعها البنك لعام 2009 تظهر أن ضعف نمو الاقتصاد سيزيد عدد الأشخاص تحت خط الفقر المحدد عند مستوى 1.25 دولار في اليوم 46 مليوناً على ما كان متوقعاً قبل تفجر الأزمة ف 2007. هذا بخلاف 53 مليوناً سيظلون يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وأضافت الدراسة أن الأرقام السابقة لا تشمل ما بين 130 مليون شخص و155 مليوناً سقطوا في براثن الفقر في 2008 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. و أن التوقعات الجديدة تبرز المخاطر التي قد تترتب على عدم الوفاء، بهدف خفض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام 2015 في إطار أهداف التنمية للألفية.[26]

في حين أن معظم العالم يركّز على إنقاذ البنوك، ينبغي أن لا ننسى أن الفقراء في الدول النامية أكثر عرضة للخطر إذا انهارت اقتصادياتهم.

2.1. قياس الفقر

من الطبيعي أن دراسة أي ظاهرة أو مشكلة اقتصادية تتطلب تعريفا واضحا لتلك المشكلة إضافة إلى توفر مؤشرات ومقاييس اقتصادية تمكن من قياس تطور هذه المشكلة عبر الأزمنة المختلفة وبين المجتمعات والدول، بحيث تبنى هذه المؤشرات والمقاييس على أسس ومنهجيات علمية واضحة وفقا لبيانات إحصائية، من هنا اتجه الباحثين والاقتصاديين إلى السعي نحو إيجاد مؤشرات ومقاييس للفقر وفقا للنظريات الإحصائية والاقتصادية.

1.2.1. خط الفقر وطرق تقديره

تقوم الدراسات بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة خط الفقر، ويحسب خط الفقر عادة على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة.

1.1.2.1. خط الفقر

إن خط الفقر هو الحد الفاصل بين الفقراء عن غير الفقراء، ويسمى أيضا عتبة الفقر، ويعد الفرد فقيرا إذا ما كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر، فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو

دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها يفوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. [27] ص04

وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر أهمها خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع وخط الفقر النسبي.

- خط الفقر المطلق، ويطلق عليه تسمية خط الفقر العام أيضا، يعرف بأنه إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى. [28] ص04

- خط الفقر المدقع والذي يطلق عليه تسمية خط الفقر الشديد أيضا. وتتبع عدة طرق لتقدير خط الفقر المدقع من بينها اعتباره يساوي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط.

- خط الفقر النسبي الذي يعتمد على أنه من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعد فقيرا، واختلف على مقدار هذه القيمة إذ عدها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن الأول يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما الثاني هو قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.[27] ص04

- خط الفقر الاجتهادي: لتقدير خط الفقر يمكن اللجوء إلى مسوحات إحصائية يطلب فيها من عينة من الأفراد بالإدلاء بآرائهم الاجتهادية حول مستوى الدخل أو الاستهلاك الذي يعتقدون أنه يمثل الحد الأدنى المقبول اجتماعيا. إلا أن من الملاحظ ميل الأفراد إلى إعطاء قيمه أعلى لذلك التقدير كلما ارتفعت دخولهم. ولتجاوز هذه المشكلة تعتبر قيمة خط الفقر هي القيمة التي يذكرها الأفراد الذين يعيشون عند ذلك الخط. وتحقيقا لذلك يطرح السؤال الآتي: ما هو موقع مستوى دخلك (أو استهلاكك) مقارنة بالمستوى الذي تعتقد انه يمثل الحد الأدنى المقبول اجتماعيا؟ هل هو أدنى منه أم مساو له أم أعلى منه؟ ويؤخذ دخل الأفراد الذين تكون إجاباتهم بأن دخلهم مساو للحد الأدنى المذكور.[29] ص5

إضافة إلى تلك الخطوط، تستخدم خطوط فقر خاصة للأغراض معينة، من بينها ما يستخدمه البنك الدولي لأغراض المقارنات لنسب الفقر كخط الفقر دولار واحد للفرد في اليوم ودولارين للفرد في اليوم.

2.1.2.1. طرق تقدير خط الفقر

تقدر قيمة خط الفقر المطلق عادة عن طريق تكلفة الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية بالنسبة للمواد الغذائية والتي في الغالب تحدد وفقا لحاجة الجسم من السعرات، ومن عناصر تغذية أخرى كالبروتين، بالإضافة إلى تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية. وهنالك طريقتان رئيسيتان لتطبيق هذا الأسلوب تختلفان في كيفية تحديدهما للمواد الغذائية.

- الطريقة الأولى: طريقة السلة الغذائية تقوم على تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة. ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون بالتغذية وبما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني. ويحسب إجمالي تكلفة السلة المذكورة على أساس أدنى الأسعار. ولو اعتبرنا أن خط الفقر المدقع يساوي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، تكون القيم المحسوبة لإجمالي تكلفة السلة هي قيمة خط الفقر المدقع. أما خط الفقر المطلق فيقدر باعتباره يساوي إجمالي تكلفة سلة المواد الغذائية مضافا إليه تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية. وتقدر التكلفة الأخيرة وفقا لنسبة الإنفاق على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق.[29] ص07

- الطريقة الثانية: طريقة النمط الغذائي الفعلي تقوم على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات في كل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل من بيانات متوسط كمية استهلاك الفرد من كل مادة غذائية. ثم تحدد قيمة خط الفقر المدقع باعتبارها تساوي متوسط الإنفاق على المواد الغذائية المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات. أما قيمة خط الفقر المطلق فتحدد باعتبارها تساوي مقدار الإنفاق الإجمالي المقابل لمتوسط احتياجات الفرد من السعرات. وتتميز طريقة النمط الغذائي الفعلي، مقارنة بطريقة السلة الغذائية، في أن خط الفقر يقدر فيها على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي من المواد الغذائية وليس على أساس سلة من المواد الغذائية التي تحدد وفق اعتبارات تغذوية في الغالب. كما أن تكلفة المواد الغذائية تحسب في الطريقة الأولى وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة غذائية، وهذا أكثر توافقا مع الواقع، إذ أن تباين الأسعار من منطقة إلى أخرى لا يسمح لنفس الأسرة بشراء كافة المواد الغذائية الضرورية بأدنى أسعارها في المناطق كافة. إلا أن تطبيق طريقة النمط الغذائي الفعلي يتطلب توفر بيانات تفصيلية ودقيقة عن كميات الإنفاق أو الاستهلاك من كل مادة غذائية رئيسية وذلك بالنسبة لكل فئة من فئات الإنفاق أو الدخل. ونظرا لعدم توفر هذه البيانات أو أن ما يتوفر منها ليس بالدقة والتفصيل المطلوبين تلجأ الكثير من الدول إلى طريقة السلة الغذائية لتقدير خط الفقر.[29] ص08

2.2.1. مؤشرات قياس الفقر

رغم الأهمية الكبيرة لخط الفقر في دراسات الفقر إلا أنه بحكم تركيبه لا يصلح إلا لتمييز الفقراء في المجتمع ولا يعطي دلالات أخرى عن مدى عمق ظاهرة الفقر مثلا، وعليه برزت مؤشرات أخرى لتكميل خط الفقر أهمها:

1.2.2.1. مؤشر نسبة الفقر

ويسمى أيضا مؤشر تعداد الرؤوس وهو يمثل الكسر بين عدد الفقراء والعدد الإجمالي للمجتمع، ويمثل عدد الفقراء كل الأشخاص المتواجدين تحت خط فقر وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا واستخداما مع أنه لا يعكس الميزتان المطلوبتان في مؤشرات الفقر (فرضية الرتابة وفرضية التحويلات) ويتم حساب مؤشر الفقر كالآتي: [30] ص32

$$HI = \frac{Y}{N} \times 100\%$$

حيث: HI: نسبة السكان الفقراء

Y: عدد الأفراد(الأسر) تحت خط الفقر

N: مجموع عدد السكان (الأسر)

هذا المؤشر يعطي بكل بساطة نسبة الفقراء في مجتمع ما، ولا يتغير إذا تغيرت درجة فقرهم تحت عتبة الفقر.

2.2.2.1. مؤشر فجوة الفقر

إن هذا المؤشر يعكس حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر، أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساويا لخط الفقر، وما يمكن ملاحظته هو أن مؤشر فجوة الفقر يحقق ميزة من المميزات المطلوبة في مؤشر الفقر وهي ميزة الرتابة، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع الفجوة، ويتم حساب مؤشر فجوة الفقر حسب المعادلة التالية: [31] ص05

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \frac{z - yi}{z} \times 100$$

حيث:

PG: فجوة الفقر.

Z: خط الفقر.

N: إجمالي عدد السكان.

Yi: مستوى استهلاك/دخل الفقير.

n : عدد الفقراء.

3.2.2.1. مؤشر شدة الفقر

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم و في نفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجمع مربعات فجوات الفقر النسبية وذلك حسب المعادلة التالية:[32]

$$PS==\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{z-yi}{z}\right)^{2}\times 100$$

حيث: PS تمثل شدة الفقر

3.2.1. الأساليب الأخرى لقياس الفقر

بجانب أسلوب خط الفقر، اتبعت أساليب أخرى لقياس الفقر منها:

1.3.2.1. مؤشرات قياس مستوى المعيشة

يمكن قياسها من خلال:[33]

- دخل الأسرة : وهذا المؤشر يعبر بشكل رئيسي عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الرئيسي لمستوى المعيشة، وهناك صعوبات تعترض هذا المؤشر منها تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة ، والتباين بين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها حسب العمر والجنس ، إضافة إلى التغير في مستوى معيشة الأسر التي قد لا يتطابق مع دخلها.

- الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة: وهذا المؤشر استحدث لتلاقي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة إضافة إلى كونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات دخل ونفقات الأسرة.

- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية: وهذا المؤشر يعتبر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبها ويتم حسابه بقسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية.

- نسبة الإنفاق على المواد الغذائية: مؤشر له دلاله على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة ويستخدم حسب الرأي القائل بأنه إذا ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت بالمقابل النسبة التي توجهها الأسرة نحو المواد غير الضرورية.

- حصة الفرد من السعرات الحرارية أو البروتين: وهذا المؤشر من المؤشرات التغذوية حيث يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو البروتين.

2.3.2.1. مؤشرات الفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد والأسر ومن هذه المقاييس نجد : [34] ص ص205-206

1.2.3.2.1. منحنى لوزنز

من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة توزيع الدخول بين الأفراد والأسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد، والمحور العيني يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها، ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعد توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع إذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

2.2.3.2.1. معامل جيني

يعد معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل وتعتمد فكرته على منحنى لوزنز ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز، وبين خط المساواة (الخط القطري الذي يصل بين نقطة الأصل والنقطة(1،1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5، ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، إذ يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5. وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة التوزيع أفضل.

3.3.2.1. قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية

لكون فقر الدخل جزء فقط من الصورة، ينبغي أيضا رؤية أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، لذلك فقد تطلب الأمر العمل باتجاه وضع مقاييس جديدة مناسبة، لذا اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية منذ عام 1990، الذي يعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم،

وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة في إطار تعزيز التنمية البشرية (الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد)، يندرج ضمنه مؤشر الفقر البشري IPH.

- مؤشر الفقر البشري IPH.

إن هذا المؤشر أنتج مقياسين مختلفين لكل من الدول النامية والدول الصناعية وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم01: دليل الفقر البشري [35] ص25

مؤشر الفقر البشري – I (للدول النامية)	مؤشر الفقر البشري – II (للدول الصناعية المتقدمة)
• نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة (% من السكان). • معدل الأمية للبالغين (% من السكان من عمر 10 سنوات وأكثر). • مؤشر مركب من : - نسبة السكان التي لا تتوفر لها مياه آمنة - نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحية - نسبة الأطفال ذوي الوزن الناقص (تحت الخمس سنوات).	• نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة (% من السكان) • نسبة الأمية الوظيفية (% من السكان من عمر 16 إلى 65 سنة) • نسبة السكان تحت خط الفقر (% من السكان) • نسبة البطالة الطويلة (12 شهرا وأكثر)(% من القوى العاملة)

من الجدول نستنتج:

- هناك مؤشرات خاصة لمجموعة البلدان النامية مختلفة عن المؤشرات المعتمدة للدول الصناعية المتقدمة، والمنطق الكامن خلف هذا التمييز هو نابع من أن الفقر مفهوم نسبي، وبالتالي فإن العتبات التي تحدد المستوى الذي تعتبر فيه الأسرة أو الشخص فقيرا، تختلف بين المجموعتين بشكل بين؛ ذلك أن عتبة الفقر ليست مجرد مرتبة كمية في تدرج الدخل أو الإنفاق، بل هي تشير إلى اختلاف نوعي فيما يعتبر مقبولا أو غير مقبول في مجتمع ما. وما ذلك إلا تأكيد على الطابع النسبي لمفهوم الفقر وتعريفه وقياسه، وتأكيد على الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لهذه الظاهرة.[35] ص25

إن هدف دليل الفقر البشري – I هو قياس الفقر من حيث ثلاث جوانب أساسية هي: [36] ص11

- مدة الحياة ومستوى الصحة: وتتمثل في المخاطر التي تحول دون العيش لعمر معين، وذلك اعتمادا على تحديد احتمال أن لا يعيش المولود حديثا حتى سن الأربعين.
- التمدرس وتلقي المعارف: وتتمثل في حرمان الأفراد من القراءة والكتابة والاتصال وكذلك اعتمادا على معدل القراءة والكتابة بين البالغين.
- إمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع: ونقيس به نسبة المحرومين من العناصر الأساسية للحياة.

بحيث يرمز لمؤشر العمر بالرمز P_1، كما يرمز لمؤشر التعليم بالرمز P_2 ، ويرمز لمؤشر المستوى المعيشي بالرمز P_3 والذي يمثل المتوسط الحسابي للمؤشرات التالية :[37] ص240

1. P_{31} نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب.
2. P_{32} نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية.
3. P_{33} نسبة الأطفال التي يقل أعمارهم عن 5 سنوات والذين يعانون من نقص في الوزن.

وبالتالي لدينا:

$$P_3 = (P_{31} + P_{32} + P_{33}) / 3$$

وعليه يحسب مؤشر الفقر البشري للدول النامية بالعلاقة التالية:

$$HPI\text{-}1 = [(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)\ 1/3]^{1/3}$$

وكلما كان IPH مرتفعا كل ما كان البلد فقيرا، نلاحظ أن مؤشر IPH يسمح بتقييم سليم لمستوى الفقر في مختلف الدول وبالتالي معرفته تسمح بتوجيه الجهود لمكافحة الفقر. إلا أنه لا يوضح فعالية مكافحة الفقر أي بعبارة أخرى المنهجية المتبعة من طرف الأمم المتحدة تتمثل في تعيين فجوات الفقر فقط ولا تشمل دراسة مجموع الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الفقر.

3.1. مشكلة قياس الفقر

قد يبدو قياس الفقر واستخراج مؤشراته من الأمور السهلة التي تعتمد على الطرق الإحصائية العلمية، غير أن هناك صعوبات جمة تعترض جمع البيانات ومقارنتها داخل البلد الواحد على امتداد فترات زمنية ما، أو عند مقارنتها بالنسبة لبلدان مختلفة، وسنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى هذه المعوقات من خلال جملة من النقاط نوردها في المطالب الموالية.

1.3.1. مصادر بيانات الفقر

تعتمد مصادر بيانات الفقر على الأسلوب المستخدم في القياس، وعلى الهدف الأساسي من عملية القياس، فإذا كان الهدف هو تحري حجم الفقر ومدى انتشاره وعمقه ومراقبة تطوراته في المجتمع،

فيتطلب ذلك تحديد خط الفقر وبناء مؤشرات الفقر المعتمدة عليه، وهذا يتطلب توفر بيانات كمية بينما إذا كان ينصب الاهتمام بالتعرف على وجهات نظر أفراد المجتمع المشمول بالمسح من خلال المشاركة وعلى فهمهم لأسباب الفقر وطرق محاربته فتعتمد البيانات النوعية، ومن هنا يمكن تصنيف مصادر البيانات إلى عدد من المصادر الرئيسية وأهمها:[38] ص 05

1.1.3.1. السجلات الحكومية

إن سجلات الخدمات الحكومية تعتبر مصدرا مهما لقياس الفقر، هذه السجلات تتباين بين الدول حسب دقتها وشموليتها للمجتمع، وأهم البيانات الممكن استخدامها في قياس الفقر من سجلات الخدمات بيانات المؤسسات التعليمية، المؤسسات الصحية، مؤسسات العمل، مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية.

2.1.3.1. المسوحات

إن المصدر الأمثل لبيانات الفقر يكون من خلال تنفيذ مسح إحصائي كمي متخصص بالفقر وهناك عدد قليل من الدول التي تعكف على تنفيذ هذا النوع من المسوح، بينما هناك عدد من المسوح الكمية التي تنفذ حاليا ويمكن الاستفادة من نتائجها في قياس وتحليل الفقر، من أهم هذه المسوح مسح الأسرة متعدد الأهداف الذي يتم من خلاله جمع بيانات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر والأفراد كبيانات الإنفاق والاستهلاك والدخل والصحة والتعليم... ومن أهم هذه المسوح المسح العنقودي المتعدد المؤشرات، إضافة إلى مسوحات أخرى.

إضافة إلى المسوحات الكمية السابقة هناك مسح متخصص للأسرة هو مسح نفقات ودخل الأسرة، وتتركز الأهداف الرئيسية لهذا المسح بتوفير الأهميات النسبية لسلة المستهلك لغايات بناء الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إضافة إلى توفير بيانات تتعلق بالإنفاق الاستهلاكي الخاص للأسر وحساب المرونات والتعرف على مصادر وتوزيع الدخل.

أما المسوح النوعية فهي تجمع ما بين البيانات الكمية والبيانات النوعية، ولكنها تختلف عن المسوح الكمية كونها تشرك الأفراد والمجتمعات في العملية البحثية، من خلال أخذ انطباعاتهم وفهمهم ومعلوماتهم بخصوص أسباب الفقر وسبل معالجته، وذلك تحت اسم ما يعرف بالمسوح بالمشاركة، وهذا النوع من المسوح ينفذ ضمن عدة طرق وأهمها طرق تقييم المستفيدين.

3.1.3.1. المصادر الدولية

إضافة إلى بيانات السجلات والمسوح بأنواعها هناك المصادر الدولية وأهم هذه المصادر بالنسبة

للدول تقرير التنمية البشرية، بيانات وتقارير البنك الدولي، تقارير الأهداف التنموية الألفية، وأخيرا مصادر المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحوث. [38] ص 06

2.3.1. صعوبات قياس الفقر وطنيا

يعتري قياس الفقر وطنيا من مختلف المصادر جملة من المعوقات التي تقف عائقا أمام الحصول على مؤشرات فقر تتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة والدقة، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

1.2.3.1. اختلاف في تحديد مستوى خط الفقر

هناك اختلاف في تحديد مستوى خط الفقر من باحث إلى أخر حتى ولو تم استخدام بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة الواحدة، كذلك هناك اختلاف من خلال تطبيق طريقتي الدخل والإنفاق، وهناك صعوبات تعترض مقارنة البيانات لنفس البلد على امتداد فترة زمنية ما أو عند مقارنة البيانات لنفس البلد على امتداد فترة زمنية ما أهمها:

- تطرح عملية قياس الفقر مشكلة أخرى هي مـا هي وحدة القياس المستعملة؟ هـل هي العائلة أم أن العائلة قد تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد، ومن المعلوم أن مسوح ميزانية الأسرة التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك قامت بتحليل استهلاك ودخل العائلة ككل وليس كل فرد على حدى، ، وأحد أهم المبررات لذلك هو حقيقة وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة، والعائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع والخدمات بين أفرادها، والسبب الأخر هو صعوبة تحديد دخل كل فرد ضمنها. ومن جانب أخر هناك مبررات اختيار الفرد بدل العائلة منها أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة عادلة، كذلك فإن سوق العمل يوظف أفرادا ويخصص لهم أجورا وفقا لخصائصهم، وأخيرا فإن بعض مؤشرات التنمية مثل الهيكل الوظيفي لقوة العمل ومعدلات وفيات الأطفال ومعدلات الالتحاق بالدراسة هي جميعها مؤشرات للأفراد وليس للأسرة. [39] ص 181

- صعوبة التعبير الكمي عن العديد من المفاهيم النوعية المتداخلة والمتنوعة وهي مهمة صعبة من الناحية الفنية، قد لا يجدي في النهوض بها الاعتماد على مؤشر واحد أو صيغة بسيطة، وهو تحدي عظيم يتطلب الابتعاد عن طرق القياس التقليدية، واستكشاف أساليب جديدة يمكن معها التعبير الكمي ولو على بعض العوامل النوعية التي يتضمنها المفهوم الجديد للتنمية.[40] ص 16

- صعوبة التحديد الكلي لحق كل جيل في الدخل، والحكم على ما يجب استبقاؤه من موارد للأجيال المستقبلية.

2.2.3.1. نقص البيانات

قد تكون هناك مشكلة نقص في البيانات، مما يعيق رصد التطور بالإضافة إلى [38] ص08:

- عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فعلى سبيل المثال أن الأسرة هي الوحدة الإحصائية في مسح نفقات ودخل الأسرة ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى الأفراد الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى أفراد الأسرة أو بالنسبة لمجموعات معينة من السكان.

- فقدان البيانات اللازمة إلى حساب بعض المؤشرات أو البيانات لبعض الفترات الزمنية، مما يؤدي إلى اللجوء لأساليب التقدير أو الاستعانة ببيانات دولية أو أحيانا تنفيذ مسوح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة.

- إن البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تخدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة، ولا تتضمن بيانات عن الأسر والأفراد التي تصاب بالفقر وتخرج منه بشكل دوري، أي بمعنى آخر إن الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يصابون بالفقر بشكل مرحلي أو مؤقت.

- في الغالب إن بيانات الفقر المتوفرة لا تتضمن معلومات كافية عن بعض شرائح المجتمع كشريحة الأغنياء التي يكون لسلوكياتها وأنماط استهلاكها آثار مباشرة بالنسبة للفقراء ولجهود مكافحة الفقر.

- شح البيانات عن الفئات الأشد فقرا، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما أن أوضاعها غير المستقرة تؤدي إلى عدم شمولها ضمن المسوحات.

3.3.1. صعوبات مقارنة الفقر دوليا

إن إيجاد منهجية واضحة تمكن من مقارنة مستويات الفقر بين البلدان تمثل تحدي أمام الباحثين، فعلى مستوى دولة أو قطر معين فإن تعدد منهجيات قياس الفقر يؤدي إلى اختلاف وتباين في النتائج، فكيف إذا ما طبقت المنهجية بأكثر من دولة ذات أنماط إنفاق وثقافات استهلاكية متباينة وبيانات ذات كفاءة ودقة متفاوتة؟.

1.3.3.1. إشكاليات خط الفقر الدولي

يعتبر خط الفقر الدولي المحدد بإنفاق يساوي دولار واحد في اليوم للفرد حسب تعادل القوة الشرائية، خط الفقر الدولي الأكثر شيوعا واستخداما، منذ أطلق البنك الدولي تقريره الشهير عن الفقر عام 1990 وقد تعرض هذا القياس لنقد شديد لجهة دلالته ودقته، ومع ذلك لا يزال معتمدا على نطاق واسع جدا، لا بل إن أهداف الألفية التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2000 ، اعتمدته لقياس الانجاز والتقدم فيما يتعلق بالهدف الأول من أهداف الألفية، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع.

وقد كتب الكثير في نقد هذا القياس ، ولتوضيح ماهية هذا القياس بإيجاز، فإن البنك الدولي في تقريره عن الفقر الصادر عام 1990 ، قدر خطوط الفقر النسبية الوطنية في عدد من الدول الأكثر فقرا في العالم بما يعادل إنفاق دولار واحد في اليوم حسب قيمة الدولار عام1985 واعتبره قياسا صالحا لقياس الفقر في العالم، نظرا لإنه يعبر عن الفقر المدقع في أفقر البلدان، وبالتالي فمن هو فقير نسبة إلى هذا الخط في هذه البلدان هو حتما فقير نسبة إلى بلده الذي هو أفضل حالا. وبالطبع كانت هناك معالجات إحصائية تأخذ بعين الاعتبار تفاوتات القدرة الشرائية - وغيرها من العوامل الأقل تعقيدا– من اجل تصحيح القيمة الفعلية للدولار المعتمد في القياس، بحيث يكون صالحا للمقارنات الدولية.

وبعد سنوات، تم تصحيح القياس استنادا إلى حزمة تحقيقات ميدانية وتدقيق النتائج، وتمت تحديث قيمة الدولارالمعتمد والتي أصبحت توازي 1.08 دولار بأسعار1993 وخلال عام 2005، تمت عملية تحديث جديدة وأصبحت بموجبها قيمة الدولار المعتمد، 1.25 دولار بأسعار عام 2005 واعتبارا من عام 2008 بدأت تصدر تقارير تعتمد القيم الجديدة لتعادل القوة الشرائية، ومعها القيمة المحدثة للدولار المعتمد في قياس الفقر، الأمر الذي نتج عنه تغير في حساب نسب الفقر عالميا، وفي معظم البلدان. [41] ص13

وحسب تقرير أهداف الألفية الدولي لعام 2006 الصادر عن الأمم المتحدة، فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بدولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية وهو 1.08 دولار بأسعار 1993 في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تقدر بحوالي2.4 % عام 2002 وهي النسبة الأدنى في مناطق العالم النامي باستثناء بلدان الاقتصاد الانتقالي في جنوب شرق أوروبا والتي تبلغ فيها النسبة المقابلة 1.8 % أما لجهة تغير هذه النسبة مع الزمن، فان التقرير نفسه يشير إلى أن النسبة زادت بشكل طفيف إذ ارتفعت من 2.2 %من السكان عام 1990 إلى2.4 % سنة2002.

ولا يتغير الوضع بعد التحديث الذي تم عام 2008 إذ مع احتساب نسب الفقر على أساس خط الفقر الدولي المحدد بـ 1.25 دولار للفرد في اليوم بأسعار 2005 ، فإن نسب السكان الفقراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت 3.5 % عام 1990 مقابل 2.2 %حسب دولار 1993 وارتفعت هذه النسبة الى 3.8 %سنة 2005 ، بحسب تقرير أهداف الألفية العالمي لعام 2008. [41] ص14

2.3.3.1. المنهجيات المقترحة لمقارنة الفقر بين الدول

إن إجراء مقارنات بين البلدان أمرا صعبا. فعندما يصدر عن دراسة وطنية في بلد معين أن نسبة الفقر هي في مستوى محدد مشابه لبلد آخر، فانه ليس بإمكاننا التأكيد بان مستويات الفقر متشابهة في البلدين إلا إذا تحققنا من التعريف المعتمد للفقر في كل من البلدين، ومنهجية القياس، وتشابه نوعية البيانات الإحصائية. وهذا أمر غير متوفر حتى اللحظة، وبالتالي فان ما يصدر في التقارير حول نسب الفقر في الأقاليم الكبرى أو الأقاليم الفرعية على أساس خطوط الفقر الوطنية، يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، ويجب التعامل معه مع ملاحظة هذه التحفظات المشار إليها. [35] ص 02

لذا تم بناء عدد من المؤشرات لقياس ومقارنة الفقر ضمن منهجيات معينة من قبل عدة جهات دولية بحيث تخدم هذه المنهجيات في قياس الفقر ضمن الدولة الواحدة وتمكن من مقارنة مستويات الفقر بين مختلف البلدان، ومن أهم هذه المنهجيات الشائعة الاستخدام:

- وفر البنك الدولي بيانات عن الفقر بأشكال مختلفة، فقد قام بنشر بيانات عن نسب الفقر لمعظم الدول النامية وفق منهجية خط الفقر المحدد بدولار واحد للفرد في اليوم وخط الفقر المحدد بدولارين للفرد في اليوم ولاستبعاد أثر سعر صرف العملة المحلية من أسعار السلع والخدمات يتم تعديل هذا الخط باستخدام مماثلات القوة الشرائية لوحدة العملة في الدولة (PPP).حيث أن تعادل القدرة الشرائية هي طريقة تستخدم في المدى الطويل لقياس التوازن بسعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات، أي القوة الشرائية لمختلف العملات في بلدانها الأصلية لسلة معينة من السلع. [42]

- اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر الفقر البشري، والذي يركز على الحرمان في ثلاثة عناصر أساسية من عناصر الحياة البشرية، وهي: طول العمر ممثلاً بمؤشرات النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن 40 سنة، والحرمان المتعلقة بالمعرفة ممثلاً بالنسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، والحرمان المتعلق بعدم العيش في مستوى لائق، ممثلاً بثلاث مؤشرات هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم المياه المأمونة، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم

الخدمات الصحية، والنسبة المؤدية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن، ويحسب الرقم القياسي للفقر البشري باعتباره يساوي متوسطاً تجميعياً للمؤشرات المذكورة. يعتري هذه المنهجية معوق أساسي يتمثل في أن مؤشر الفقر البشري هو مقياس ترتيبي يرتب الدول حسب مستويات الفقر ولا يبحث خصائص الفقراء وتوزيعاتهم حسب خصائصهم الاقتصادية أو الاجتماعية. إضافة إلى أن عدم توفر البيانات المطلوبة في بعض الدول لحساب المؤشرات اللازمة لبناء الدليل يضطر إلى اللجوء لتقدير هذه المؤشرات وبالتالي فان الرقم القياسي الذي يبنى عليها يكون ذو كفاءة ودقة أقل نسبيا.[38] ص 08

- ارتباط مؤشرات القياس بمستوى المعيشة في الدولة محل الدراسة، فلو تم استخدام خط الفقر مثلا لدولة غنية مثل الولايات المتحدة الأمريكية لأصبح جميع السكان في معظم الدول النامية في عدد الفقراء، وبالمثل استخدام خط الفقر لدولة منخفضة الدخل مثل الهند سينفي صفة الفقر عن سكان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. [07] ص 25

وعليه فإن دراسة الفقر بهدف رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة لمكافحته، يتطلب الاستناد إلى الدراسات الوطنية وخطوط الفقر الوطنية التي هي أكثر صلاحية في هذا المجال.

4.1. الآثار المختلفة لظاهرة الفقر

إن للفقر آثار اقتصادية واجتماعية وآثار أخرى حيث أنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر فأكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب وبالتالي إلى ارتفاع تكلفة الحد منه، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه الآثار.

1.4.1. الآثار الاقتصادية

للفقر مجموعة من الآثار الاقتصادية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[43] ص 20

1.1.4.1. أثر الفقر على الاستهلاك

يتحدد الإنفاق على الاستهلاك بعدة عوامل من أبرزها الدخل، وأن وجود نسبة من الفقر في أي دولة يعني تدني مستوى الدخل لتلك النسبة، وتدني مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.

2.1.4.1. أثر الفقر على الدخل والادخار والاستثمارات

إن انخفاض معدل الدخل الفردي يؤدي إلى عدم توفر الغذاء الكافي، والملبس الواقي والمسكن اللائق والعلاج اللازم وقت المرض وعدم توفر التعليم من جهة، ومن جهة أخرى أن الدخل منخفض

يؤدي إلى انخفاض المدخرات إن لم يمكن انعدامها نهائيا، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية وهذا ما يجبر الدولة على الاقتراض من الخارج.

3.1.4.1. أثر الفقر على مستوى الإنتاج والإنتاجية

ترتبط ظاهرة الفقر ارتباطا وثيقا بتدني مستوى الإنتاج والإنتاجية ولقد اختلفت آراء الاقتصاديين في تفسير هذه الأخيرة من بينها :[43] ص 21

- انخفاض نوعية القوى العاملة من حيث مستوى التعليم والغذاء والصحة؛
- قلة الإمكانيات الحديثة و عدم كفايتها؛
- انتشار البطالة؛
- انعدام الحوافز المادية والمعنوية أمام العاملين؛
- سوء وعدم تناسق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية مما يساهم في الارتفاع النسبي الطاقات العاطلة؛
- الانخفاض المرتبط بقلة استخدام الطاقة.

بالإضافة إلى ما سبق فان وجود نسبة من الفقر تؤدي بالعديد من القطاعات المنتجة والتي تنتج سلع أساسية إلى الاختفاء نظرا لانخفاض القوة الشرائية لدى الفقراء وكذلك فإن الفقر يؤثر على الإنتاج من خلال انخفاض الادخارات والتي تعد من الموارد الهامة لتمويل العملية الإنتاجية.

2.4.1. الآثار الاجتماعية

يشكل الفقر على اختلاف طرق قياسه وأبعاده، عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية باعتباره طاقة متاحة معطلة في أوساط المجتمع كما يشكل الفقر أيضا تهديدا للاستقرار السياسي والاجتماعي نتيجة لعدم اطمئنان الفرد على حاضره و مستقبله، وبالتالي فانه يسعى بشتى الوسائل إلى تحسين أوضاعه المعيشية وهو ما ينتج عنه ردود أفعال اجتماعية تهدد تماسك ووحدة المجتمعات. وعليه فان الفقر يفرز آثارا اجتماعية خطيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2.4.1. الأثر على سلوك الفرد

يؤثر الفقر تأثيرا فعالا على سلوك الفرد من خلال:[43] ص 20

- يمكن للفقر أن يولد عنف جماعي، كما أن تطور الإجرام مرتبط باستهلاك مختلف أنواع المخدرات وهنالك علاقات حقيقية ما بين ارتفاع العنف وارتفاع نسبة الفقر.

والواقع أنه تتداخل العوامل النفسية والاجتماعية في توليد السلوكات اللااجتماعية باعتبار أن الفقر بالإضافة إلى أبعاده الاقتصادية؛ هو جملة من الضغوطات النفسية ومظاهر الإقصاء الاجتماعي

بمختلف صوره التي يكون لها أثرا خطيرا على حياة الجماعة على السواء لأن هذه الحالة قد تكون بيئة صالحة للتطور باتجاه المزيد من التطرف والانحراف والعدوانية ولذلك لابد من حل الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل تقليص مجال العنف والإجرام.

- زيادة التفكك الأسري وغياب التكافل الاجتماعي.

- الشعور بالإقصاء والحرمان والتهميش واليأس، الشيء الذي يقتل روح الإبداع بالإضافة إلى ضعف المشاركة في الحياة العامة.

- نقص الاهتمام بالأطفال وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال بحيث وجد أن هناك أطفال لا تتجاوز أعمارهم الرابعة والخامسة يعملون في وظائف صناعية ووظائف أخرى يكادون جميعا أن يكونوا معرضين للأخطار في أثناء قيامهم بالعمل ويرجع ذلك أساسا إلى مشاكل اقتصادية في الأسرة تحرم الطفل الفقير من التعليم.[44] ص11

2.2.4.1. الأثر على التعليم

لقد أبدت الدول النامية اهتماما كبيرا بالتعليم وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال زيادة الإنفاق عليه ومع ذلك فإن الفرد في الدول النامية له نصيب من إجمالي الإنفاق على التعليم اقل بكثير من نصيب الفرد في الدول المتقدمة هذا بالنسبة للدول أما بالنسبة للفقراء فيلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستويات التعليم والمهارة وبالتالي انتشار الجهل والأمية؛

- حتى مع مجانية التعليم فإن الفقر يجعل عملية التعليم مكلفة ولا يمكن تحملها بالنسبة لكثير من الأطفال الفقراء، كما أن الذهاب إلى المدرسة يستدعي حدا أدنى من التكلفة يتمثل في دفع قيمة الملابس والأقلام والكراسات وغيرها...إلى جانب أن إرسال الطفل إلى المدرسة يعني ضياع دخل كانت الأسرة في حاجة ماسة إليه و من ثم فان الأسرة الفقيرة تفضل إرسال أطفالها كي يعملوا أو يتدربوا على إحدى الحرف أو المهارات بدلا من إرسالهم إلى المدارس.[12] ص45

3.2.4.1. الأثر على الصحة

هناك علاقة بين الفقر والصحة، فالغذاء الصحيح أساس الصحة حيث أن توفره يعمل على النمو السليم للإنسان، وتجديد الخلايا وصنع المضادات المقاومة للأمراض وإمداد الجسم بالطاقة التي يحتاجها للقيام بأي نشاط كبير أم صغير، وغالبا ما لا يستطيع الفقير توفير الغذاء الصحي والمتوازن نظرا لانخفاض دخله مما يؤدي به إلى الإصابة بأمراض عدة مثل مرض فقر الدم و غيرها من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وقلة الطعام والافتقار إلى بعض أنواعه، هذه الأمراض التي تؤدي إلى الخمول وتدني الإنتاجية التي تساهم في الزيادة في الفقر. بالإضافة إلى أن الدول النامية تعاني من مشكلة الأزمة

الغذائية هذه الأخيرة التي نتج عنها سوء التغذية والتي بدورها تمس النساء والأطفال بشكل أكبر من الرجال بحيث أن هناك 826 مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية خلال الفترة 1996-1998 منهم 792 مليون نسمة في العالم النامي و35 مليون نسمة في العالم المتقدم.[45] ص01

3.4.1. آثار أخرى

بالإضافة للآثار السابقة، للفقر أثار أخرى أهمها:

1.3.4.1. الآثار السياسية

إن العلاقة السوية بين الدولة والمجتمع المدني ينبغي أن تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين، وتنظيماتهم في اتخاذ القرارات وكلما ازدادت المشاركة السليمة المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة كلما كان ذلك دليلا على كون الدولة تعبر تعبيرا أمينا عن توجهات المجتمع وتطلعاته. وإذا كانت المشاركة الشعبية تعني إشراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم ،فان ذلك يقضي –بالضرورة-أن تكون لدى الناس إمكانية مستمرة إلى صنع القرار وإلى السلطة.

وحيث أن المشاركة تتطلب حدا مقبولا من القدرات والنفوذ والسيطرة، فإنها تتطلب أيضا مزيدا من التمكين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية قدرة أي شخص على مزاولة أي نشاط اقتصادي مشروع، ومعناه من الناحية الاجتماعية الإشراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، ومعناه من الناحية السياسية حرية اختيار تغيير الحكام على كل مستوى.

وتواجه قضية الإشراك في كثير من البلدان النامية عقبات عديدة بعضها قانوني وبعضها سياسي وبعضها اجتماعي وثقافي حيث تقضي مجمل الممارسات إلى إقصاء وتهميش العديد من الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الفقراء.[46] ص58

وهكذا يجد الفقراء أنفسهم مستبعدين رغما عنهم من المشاركة في جوانب كثيرة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو أمر بدا باعثا على القلق مما حدا بالبنك الدولي إلى أن يشير إلى ذلك في تقريره لعام 2000 والذي جاء تحت عنوان "الهجوم على الفقر" بقوله: "...في عالم فيه القوة السياسية بصورة غير متكافئة ،تحاكي أحيانا طريقة توزع القوة الاقتصادية..." فإن الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الدولة قد تكون غير مواتية للفقراء، فعلى سبيل المثال ،كثيرا ما لا يحصل الفقراء على مزايا الاستثمار العام في التعليم والرعاية الصحية، وكثيرا ما يكونون ضحايا الفساد والتعسف من جانب

الدولة، كما أن نتائج الفقر تتأثر كثيرا بالقواعد والمبادئ والقيم والأعراف الاجتماعية السائدة التي تؤدي إلى استبعاد المحرومين سياسيا ولهذا السبب فإن تسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوة يعتبر عنصرا رئيسيا في تقليل عدد الفقراء وتمكينهم من المشاركة.[46] ص 59

2.3.4.1. آثار على البيئة والموارد الطبيعية

يعاني الفقراء أكثر من غيرهم من التدهور البيئي –خاصة من يعيشون في الريف، إلا أنه في بعض الظروف قد يصبح الفقر ذاته سببا في التدهور البيئي خاصة عندما تستنزف الشعوب مواردها وبصفة أساسية لا يؤذي الفقراء بيئتهم عمدا إلا وهم مكرهون، فهم يدفعون إلى المجاعة ويطردون من أراضيهم وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكاني، ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة بينما لا يتوفر لديهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال تزودهم بوسائل المعيشية متصلة.[11] ص52

ومما سبق دراسته؛ يتضح بأن:

- الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، وإن اختلفت أسبابها تظل نتائجها واحدة ولا ينكر أحد خطورتها.

- ظاهرة الفقر هي نتاج جملة من الأسباب تتضافر مجتمعة لتخلق بيئة مواتية لانتشار الفقر وزيادة حدته. وأن تحديد هذه الأسباب بشكل صحيح يمكن أن يكون عاملاً فاعلاً في مكافحة الفقر.

- تطور الفقر وانتقاله من مجرد ظاهرة تتواجد في كل المجتمعات إلى مشكلة اقتصادية اجتماعية ذات أبعاد متشعبة قد واكبه تطورا واضحا في مجالات قياس الفقر من خلال إيجاد المنهجيات اللازمة لبناء مختلف المؤشرات.

- إن التطور في مجالات قياس الفقر ومقارنته بين البلدان لا زال يعتريه جملة من المعوقات، تتركز بشكل مباشر في مصادر البيانات إضافة إلى بعض المعوقات في أساليب مقارنة الفقر دوليا خاصة ضمن المنهجيات الشائعة الاستخدام حاليا كدليل التنمية البشرية وتحديد خط الفقر بدولار واحد ودولارين للفرد.

- إن دراسة الفقر بهدف رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة لمكافحته، يتطلب الاستناد إلى الدراسات الوطنية وخطوط الفقر الوطنية التي هي أكثر صلاحية في هذا المجال.

- يتسبب الفقر في جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية و آثار أخرى، يمكن التقليل منها تدريجيا إذا ما تم اعتماد مجموعة من الأساليب لمكافحة الفقر وهذا ما سيتم تناوله بالدراسة والتحليل في الفصل الموالي.

الفصل 2
أساليب مكافحة الفقر

تشكل مكافحة الفقر واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تواجه دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم، لكن بوجود تفاوت في حجم هذه الظاهرة بين دولة وأخرى. كما أن أساليب مكافحتها والحد من انتشارها يختلف باختلاف اقتصاديات هذه الدول.

وعليه ستكون دراستنا في هذا الفصل حول أهم هذه الأساليب المعتمدة دوليا وفي عينة من الدول بهدف الوصول إلى وضع حلول قائمة على فرضيات وتصورات أولية، قد تسهم في فهم أفضل لمشكلة الفقر ومعالجته، وللإلمام بجوانب هذا الجزء من البحث سيتم التطرق إلى مجموعة من النقاط نوجزها في المباحث التالية:

1.2. سياسات مكافحة الفقر
2.2. استراتيجيات مكافحة الفقر
3.2. جهود المنظمات الدولية لمكافحة الفقر
4.2. تجارب بعض الدول في مكافحة الفقر

1.2. سياسات مكافحة الفقر

لم تعد مشكلة الفقر محصورةً في أطر وطنية وجغرافية محددة، بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي، فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تبين حديثاً للاختصاصين أن هناك خللاً يعترض مسيرة التنمية، ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك السبب بمشكلة الفقر التي أصبحت عائقاً أساسياً لعملية التنمية. ولمواجهة ظاهرة الفقر ولتحقيق التنمية يتطلب تطبيق مجموعة السياسات التي سنتعرض لها في هذا المبحث بالدراسة والتحليل.

1.1.2. السياسات الاقتصادية

يمكن تلخيص السياسات المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتي من شأنها التقليص من الفقر في:

1.1.1.2. السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو أداة جوهرية وقوية لتخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستويات المعيشة، لذا لابد من تعجيل خطى النمو الاقتصادي في البلدان؛ حيث يتطلب تحقيق النمو القوي إيجاد مناخ اقتصادي مساعد على الاستثمار وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، وتشجيع إيجاد مناخ محبذ للنمو المنصف .[47] ص 12

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الحد من الفقر، والدلائل الشاملة لعدة بلدان تبين أن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالحد من الفقر، لذلك فإنه يتعين أن تعمل السياسات العامة للحد من الفقر على تعزيز الإسراع بمعدل النمو، وكذلك الحد من نمو الفقر على السواء، ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكلٍ فعال إلا إذا أتاحت إمكانيات العمالة التي ينشؤها هذا النمو للفقراء زيادة في دخلهم، إما من خلال انخفاض البطالة، أو من خلال رفع عائدات العمل أو كليهما.

ولكن هناك العديد من العوامل التي تجعل الفقراء لا يستطيعون الاستفادة من فرص تحسين الدخل التي يوفرها النمو الاقتصادي. يتصل بعض هذه الأسباب بالإنتاجية المنخفضة للفقراء بسبب مهاراتهم المنخفضة. [48] ص 18

وبالتالي يجب أن يعمل النمو لصالح الفقراء على توجيه الموارد بشكل يتناسب مع انتشار الفقر (مثلاً في الزراعة الصغيرة) أو حيث يعيش الفقراء (مثل المناطق غير النامية والأحياء الحضرية الفقيرة).

2.1.1.2. سياسات توزيع الدخول

تقوم الدولة بتوزيع الدخل القومي، ويتوقف ذلك على طبيعة الأدوات والسياسات المنتهجة والتي تتوقف بدورها علي نوعية النظام الاقتصادي والاجتماعي المطبق فيها، وموقف النظام المتبع من قضية العدالة التوزيعية.[49] ص 203

وتتمثل أهم أنواع السياسات التوزيعية فيما يلي: [50] ص 18

- سياسة التشغيل: حيث عبر عن التشغيل في قطاع الدولة في إجمالي العاملين في القطر. وتوضح النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي عشرة نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 2.1 نقطة مئوية.

- سياسات التحويلات النقدية والعينية: حيث تشتمل التحويلات النقدية والعينية على التزامات المعاشات وعلاوات العائلات والأطفال، وتعويضات الإجازات المرضية ، وتعويضات البطالة ، والتعليم والعناية الصحية. هذا وقد عبر عن التحويلات النقدية والعينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح النتائج أن زيادة التحويلات بعشر نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 3.4 نقطة مئوية.

- سياسات تثبيت الأسعار : بينت النتائج أن البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم تقل درجة العدالة في توزيع الدخل فيها، وبالتي فإن تثبيت الأسعار لها مردود ايجابي في تحسين حالة توزيع الدخل. الذي يؤدي إلى تحسين وضعية الفقراء.

- سياسات الاستثمار في رأس المال البشري: حيث عرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 25 سنة وأكثر. وتوضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بسنة دراسية واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي1.4 نقطة مئوية.

3.1.1.2. سياسات الاقتصادية الأخرى

ثمة مجموعة من السياسات تعتبر حاسمة بالنسبة للبلدان العالقة في مشكلة الفقر أهمها:

- برامج الإقراض بالغ الصغر : توضح تجربة البنك الريفي (بنك جرامين) التي طبقت في بنغلاديش؛ أن من شأن الإقراض بالغ الصغر للقطاعات السكانية التي تعاني من الفقر المدقع، أن يتغلب على التشوهات التي عادة ما تميز سوق الائتمان المحلي، وتتسبب في أن تظل القطاعات الهشة في

المجتمع حبيسة مشكل الدخول المنخفضة. هذا ويتوقع أن تؤثر هذه البرامج في عمق الفقر في المدى الزمني المتوسط وفي انتشار الفقر في المدى الزمني الطويل.

- برامج الإصلاح الزراعي: توضح تجربة نمو أقطار شرق آسيا والتي كانت أهم صفاتها أن تم توزيع فوائد النمو الاقتصادي بطريقة عادلة فيما بين الشرائح السكانية،وأن برامج الإصلاح الزراعي التي تم تطبيقها بعد الاستقلال، وفي بعض الأحيان خلال الفترة الاستعمارية، قد كان لها وقع إيجابي فيما تحقق من إنجازات تنموية لاحقة. وعلى الرغم مما تعرضت له مثل هذه البرامج من نقد إلا انه في إطار طويل المدى لأحداث التنمية فإنها لا تزال تحتوي على مضمون توزيعي يعتد به. [50] ص 25

- المعونة الدولية: تشكل المعونة الدولية استثمارا أساسيا للتنمية البشرية ومكافحة الفقر، ويمكن قياس عائد هذا الاستثمار من خلال تفادي الأمراض والوفيات وتوفير التعليم لجميع الأطفال، والتغلب على مختلف أنواع اللامساواة بين الجنسين، وخلق الأوضاع الكفيلة بنمو اقتصادي مستدام، وفي الوقت الراهن تعاني المساعدات الإنمائية من عدة مشاكل أهما: النقص المزمن من التمويل وعليه مازال هناك قدر كبير مما ينبغي فعله لسد الفجوات في تمويل التنمية. [51] ص16

بالإضافة إلى هذه السياسات هناك ما يلي: [52]ص18

- الاستثمار في التنمية البشرية: الاستثمار في التغذية والصحة والتربية والمياه والصرف الصحي لتعزيز قوى عاملة منتجة يمكنها الإسهام بفعالية في الاقتصاد العالمي.

- مساعدة صغار المزارعين على زيادة إنتاجيتهم والتخلص من زراعة الكفاف والجوع المزمن خاصة في البلدان التي تعيش غالبية سكنها في الريف.

- الاستثمار في البنية التحتية (الطاقة والطرق والمرافئ والاتصالات) لجذب استثمارات جديد في مجلات غير تقليدية.

- تطوير سياسات إنمائية صناعية تدعم نشاطات القطاع الخاص اللاتقليدية، مع اهتمام خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات بالغة الصغر.

2.1.2.السياسات الاجتماعية

في نفس الإطار تتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء من الصدمات الخارجية والداخلية. كما تشتمل على برامج للأشغال العامة وبرامج للتحويلات النقدية والعينية.

1.2.1.2. شبكات الضمان الاجتماعي

توفر شبكات الضمان الاجتماعي تأمين الفقراء ضد انهيار دخولهم وتشجيعهم للقيام بمبادرات لرفع إنتاجيتهم، ما يرفع من دخولهم ويحفز النمو على المستوى الكلي، وعليه فإن توفر شبكات الضمان الاجتماعي من شأنه ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عندما تقع الأزمات وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية، لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن النظر إلى شبكات الضمان الاجتماعي على أنها استثمار تنموي طويل المدى وليس على أنها عبء على الميزانية الجارية للدولة. [27] ص 15

تشمل برامج الضمان الاجتماعي على عدة برامج فرعية، هدفها الأساسي مساعدة الطبقات والشرائح الفقيرة في المجتمع، ولعل أهم تلك البرامج: برامج ضمان كبر السن (الشيخوخة)، برامج الرعاية الطبية، برامج إعانات البطالة وغيرها، وفيما يلي نذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر: [19] ص 243

1.2.1.2. ضمان كبر السن:

بمقتضاه تنشئ الحكومة نظام ضمان اجتماعي يشمل ضمان كبر السن للعمال والأشخاص الذين يعملون لحسابهم، ويدفع كل شخص يكسب أجر ويشمله قانون الضمان الاجتماعي نسبة من دخله الشخصي السنوي، ويدفع رب العمل أيضا نسبة معينة، ويعتمد المبلغ الذي يحصل عليه الشخص على ضمان كبر السن على دخله الشهري، وتعتمد عائدات الضمان على عدد السنوات التي قضاها الشخص في العمل، ويتقاضى الشخص الضمان الاجتماعي من تاريخ التقاعد إلى حين الوفاة.

2.2.1.2.الرعاية الطبية وضمان البطالة والبرامج الأخرى:

الرعاية الطبية وهي تأمين إلزامي للمعالجة في المستشفيات، ويشمل كل نفقات المستشفى عمليا في كل فترة مرضية (هذا في الولايات المتحدة الأمريكية)، كما توجد أنظمة تأمين البطالة وتمول هذه الأنظمة عن طريق الضرائب المفروضة على أرباب العمل، وبمجرد أن يصبح المؤمن عاطلا عن العمل، فانه يستطيع الحصول على تعويضات بعد فترة انتظار قصيرة هي أسبوع بشكل عام، وبهذا يكون تأمين البطالة هو وسيلة أخرى هامة لمنع الناس من الوقوع دون خط الفقر.

وفي تصميم شبكات الضمان الاجتماعي بواسطة الحكومات يمكن الاهتداء بالمبادئ التالية التي استنبطت من التجارب العملية :[53] ص 08

- أن تتجاوب شبكات الضمان بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء، وأن لا تكون معتمدة بدرجة كبيرة على التصرف الإداري.

- أن تتجنب شبكات الضمان توفير الحوافز السلبية، كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف والاتجاه إلى الاستفادة من تعويضات البطالة، وتلك التي تشجع على الاعتماد على الدعم الحكومي لفترات طويلة.

- أن تكون شبكات الضمان ذات كفاءة، بمعنى أن تساوي بين التكلفة الحدية لتوفير الضمان الاجتماعي والعائد الحدي المترتب على رفع رفاه الفقراء مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.

لا تعنى هذه المبادئ العامة أنه يتوجب تصميم شبكات الضمان، بحيث تعتمد على استهداف دقيق للذين يمكن أن يستفيدوا من البرامج المدرجة تحت الشبكة. إذ أن عملية الاستهداف نفسها تنطوي على تكاليف ومن ثم فإنه ليس هنالك ما يؤكد نجاعة الاستهداف الدقيق في تصديه للفقر ومساعدة الفقراء، بل يجب أن تستهدف كل شرائح المجتمع.

2.2.1.2. برامج الأشغال العامة

هي برامج تعمل على توفير فرص العمل لكل الراغبين في العمل في مشاريع البنية التحتية على المستوى المحلي التي يتم تمويلها عن طريق الحكومة. والتي يمكن الاستناد في تصميمها على المبادئ التالية: [27] ص 15

- توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.
- أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفراً بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال فترات الأزمات بطريقة تلقائية.
- أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية.
- أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.
- أن يتم تحديد الأجر في المشروعات المنفذة بحيث تشجع أولئك المحتاجين للعمل للتقدم للوظائف ولتشغيل أكبر عدد منهم وتشجيع الآخرين للبحث عن وظائف في قطاعات أخرى ذات أجور مرتفعة نسبياً.
- ينبغي أن يكون الهدف من المشاريع العامة هو تمكين كل الراغبين في العمل في الحصول على وظائف وبغير ذلك فإن المشروع يكون قد فشل في توفير شبكة للضمان الاجتماعي.

3.2.1.2. برامج التحويلات النقدية والعينية

تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم.

تشتمل هذه البرامج التي يتم التحكم ببدايتها ونهايتها وتوسعها، على نظام المنح الدراسية للأسر وعلى أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية أو استردادها بعد انقضاء الأزمات، إذا كانوا قد تخلصوا منها بغية تمويل الاستهلاك. وينبغي أخذ الحذر في تصميم مثل هذه البرامج ففي كثير من الأحيان يكون المطلوب من توفير الائتمان هو منح وليست قروض ومن ثم ينبغي أن يتنبه الجهاز الإداري لهذه الأنظمة إلى الاحتياجات الفعلية للفقراء. [27] ص 16

3.1.2. دور الزكاة في مكافحة الفقر

ينظر الإسلام إلى الفقر كمشكلة اجتماعية خطيرة، لذلك فإن الدين الإسلامي جعل مسؤولية مكافحة الفقر مسؤولية المجتمع بكل ما فيه من مؤسسات وأفراد، فالإسلام يعمل آليا على حل مسألة التفاوت بين الدخول وتحقيق نمو المجتمع، وذلك من خلال عدة طرق منها الميراث، الملكية، تحريم الربا والاحتكار والغرر والسرقة، واستغلال النفوذ وأكل المال بالباطل، والدعوة إلى الإنفاق والبذل في سبيل الله وأهم هذه الطرق وبصفة أساسية الزكاة.[54] ص 13

وفيما يلي توضيح دور الزكاة في استهداف الفقير اقتصاديا واجتماعيا باعتبارها أهم وسيلة مكافحة الفقر في الإسلام.

1.3.1.2. الدور الاجتماعي للزكاة في مكافحة الفقر

تعتبر الزكاة إحدى الأدوات الاجتماعية الهامة في التقليل من الفقر من خلال:

1.1.3.1.2 الدور المباشر في مكافحة من الفقر

توفر الزكاة مصدر رزق مستقر لعائل الأسرة تعمل على حفظ العلاقات الأسرية، وتوجد الجو المناسب للأبناء لينشأوا في كنف ذويهم في جو نفسي مساعد وبيئة مادية مناسبة. كما تمثل الزكاة ضمان اجتماعي رفيع وحصن ضد تقلبات الأيام وعون وسند للمضطرين. [55]

لذا لابد من توفير مصدر ملائم ومتجدد لإعالة الفقراء، وهذا يوجب علينا أننا في كل عام نأخذ من مال الأغنياء مقداراً ونعطيه للفقراء. فلو قمنا بدراسات واقعية لمقدار للزكاة الذي يمكن أن يُحصّل،

قد نجد أنه في معظم البلدان الإسلامية يمكن حل مشاكل الفقر في حدود زمنية معقولة من خلال تحصيل الزكاة وتوزيعه.[56]

2.1.3.1.2. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

تقوم الزكاة بدور هام في جهاز الاقتصاد الإسلامي، فهي تنقل المال المدفوع من الغني إلى الفقير بهدف إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع، ومن المتوقع أن يضمن كل فرد في المجتمع عن طريق الزكاة الحد الأدنى من أسباب المعيشة. فالزكاة هي الوسيلة الأكثر فعالية في إعادة توزيع الثروة لمصلحة محدودي الدخل وذوي الحاجة، على المدى الطويل، ويتجلى أثر ذلك في ما يلي:[57] ص 127

- الزكاة اقتطاع حقيقي من ثروات الأغنياء.
- إضافة فعلية للذمة المالية لمستحقين الزكاة.
- تفرض الزكاة على جميع الثروة حتى ولو كانت متناقصة مادام النصاب قائما.
- أداة ثابتة ومستمرة في إعادة التوزيع.

وهكذا يتبين أن لنظام الزكاة تأثيرا فعالا في تحقيق التوازن العادل للدخول على الأمد القصير، وبالاستمرار في جباية الزكاة وتوزيعها؛ يتم إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، بين طبقات المجتمع الواحد، بما يؤدي إلى تنمية القدرة الاقتصادية لمحدودي الدخل، بصفة خاصة، وبما يخفف من حدة الآثار السلبية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

3.1.3.1.2. تحقيق التكافل الاجتماعي

إن تحديد نصيبا معلوما للفقراء في أموال الأغنياء أمر يخفف وطأة الشعور بالحاجة في نفس الفقير، ففي نظام الزكاة تجد الغني هو الذي يسعى في طلب الفقير وليس العكس، وفي هذا إعزاز للفقير، ورفع للحرج الذي قد يصيبه من جراء أخذ المال من المزكي.

إن الزكاة تربط مابين أبناء المجتمع، معطيهم وآخذهم برباط متين من المودة والمحبة والعرفان بالجميل، وهذا التكافل الاجتماعي في مغزاه ومؤداه، أن يحس كل واحد في المجتمع بأن عليه واجبات نحو هذا المجتمع يجب عليه أدائها، كما أن للفرد حقوقا في هذا المجتمع يجب على القائمين عليه أن يعطوا كل ذي حق حقه من غير تقصير ولا إهمال وأن يدفع الضرر عن الضعفاء، فمصارف الزكاة من شانها إقامة التكافل الاجتماعي في المجتمع، وذلك أن الزكاة تصرف للبلد الذي جمعت فيه، كما أنها تقيم التكامل الاجتماعي في مجتمع الدولة لان أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات البلد الذي جمعت فيه تنقل إلى غيره من البلاد المجاورة. [58] ص 277

2.3.1.2. الدور الاقتصادي للزكاة في مكافحة الفقر

إن دور الزكاة يمتد إلى التدخل في عصب الحياة الاقتصادية، بالتأثير المباشر وغير المباشر في الإنتاج والاستهلاك والدخول والثروات والموارد، وهذا تحقيقا لأغراض النمو الاقتصادي والمساهمة في استحداث التنمية الاقتصادية المنشودة وذلك من خلال حفز الاستثمار وغيرها.

لذا سنوضح في هذا الفرع كيف تعمل الزكاة على محاربة الفقر في المدى القصير والطويل، عن طريق تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.2.3.1.2. الدور الاستثماري

استثمار أموال الزكاة قد يحصل من المستحقين للزكاة بعد قبضها، أو من الإمام أو نائبه الذي يشرف على جمع أموال الزكاة ولكل حالة حُكمها. حيث يترتب على فريضة الزكاة زيادة الاستثمار الكلي الخاص، من خلال استخدام جزء من حصيلة الزكاة في شراء آلات ومعدات، وإنشاء مشروعات صغيرة لحجم وكبيرة الحجم وتمليكها للفقراء.[59]

2.2.3.1.2. محاربة الاكتناز

الاكتناز مشكلة تقف عائقا في وجه التنمية الاقتصادية، ذلك لان اكتناز الأموال معناه حجب كمية منها عن مجال التداول والدوران مما يجعل القدرة المالية الاستثمارية منخفضة لأنها بعيدة عن المجال الاستثماري، ولذلك جاءت الزكاة بحل يقضي على هذه المشكلة، لأن الزكاة تفرض عن المال النامي والعاطل على حد السواء، ولذلك فان المال العاطل يكون معرضا للنقصان إذا لم يدفع به في المجال الإنمائي لتخرج زكاته من الإيرادات التي يدرها.[60] ص140

لذلك يلجأ الأفراد إلى استثمار أموالهم حفاظا على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى 2.5% سنويا وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب.

3.2.3.1.2. زيادة الطلب الاستهلاكي

إن إنفاق الزكاة على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة توضع تحت تصرفهم باعتبارهم يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، فمنهم من يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم من استهلاكهم والتي تعود عليهم من ادخارهم،وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون حجم استهلاكهم

لأنهم في حاجة دائما إلى إشباع رغبتهم وحاجاتهم الضرورية وحيث لا مجال لخفض استهلاكهم،مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع طلباتهم ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي للسوق.[61] ص760

وبالتالي تؤدي فريضة الزكاة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في اتجاهين:

- الاتجاه الأول: زيادة مباشرة من خلال توجيه جزء من حصيلة الزكاة لتحقيق حد الكفاية للفقراء والمساكين.
- الاتجاه الثاني: زيادة غير مباشرة لأثر لاحق وتابع للزيادة في الدخل المترتبة على الزيادة في الاستثمارات التي حفزتها الزكاة.

4.2.3.1.2. الزكاة وتوطين المشاريع

إن الزكاة لا تؤثر على توطين المشاريع من خلال التأثير على المعدل أو السعر، وإنما تتدخل بطريقة توجيهية أخرى وهي التحكم في حصيلة الزكاة، بحيث لا يسمح لها بالخروج من مكان تحصيلها إلى مكان آخر، إلا إذا تم استنفاد جميع فرص التوطين، حين ذلك يجوز نقلها إلى الأبعد مع مراعاة الأقرب وهذا بهدف جعل الأفراد يراقبون بأنفسهم سبل صرف زكواتهم، حتى يرو بأم أعينهم نتائج مساهماتهم.

كما أن الزكاة من ناحية أخرى تدفع إلى توطين المشاريع الزراعية في المناطق النائية والصعبة من خلال تخفيف معدل الزكاة بالنصف عنه في المناطق الأخرى ذات العيون والأمطار.[62]

من خلال ما سبق يتضح بأن هناك جملة من السياسات التي طبقتها ومازالت تطبقها العديد من الدول لمكافحة الفقر، إلا أن الزكاة أثبتت فاعليتها في علاج الفقر في تاريخ السلف الصالح، إذ كانت تؤخذ بتمام حقها وتصرف إلى مستحقيها، فأدت إلى القضاء على الفقر في وقت وجيز وتوارت قصص وأخبار صحيحة عن أن بعض ديار المسلمين خلت من الفقراء في زمن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما.

2.2. استراتيجيات مكافحة الفقر

بسبب تفاقم مشكلة الفقر في العالم على الرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيا في بعض الدول، فقد تم الاعتماد من قبل بعض المؤسسات الدولية على صياغة إستراتيجيات من ضمن أولوياتها مكافحة الفقر والاهتمام بالتنمية البشرية في العديد من الدول. سنركز في هذا الجزء من البحث على مراحل

صياغة استراتيجيات مكافحة الفقر، محاور هذه الاستراتيجيات ، والإستراتيجية المقترحة للقضاء على الفقر من طرف البنك الدولي.

1.2.2. مراحل مكافحة الفقر وإعداد إستراتيجيات مكافحته

تتطلب مواجهة الفقر والتخفيف منه عمل حثيث عبر مراحل، كما تتطلب إعداد إستراتيجيات مكافحة الفقر هي الأخرى مراحل، وسيتم توضيح هذه المراحل من خلال هذا المطلب.

1.1.2.2. مراحل مكافحة الفقر

ويتم ذلك من خلال أربعة مراحل هي:[29] ص 03

1.1.1.2.2. المرحلة الأولى

هي تحديد من هم الفقراء وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي دقيق قدر الإمكان، وبهذا فان هذه المرحلة تعنى بقياس الفقر (poverty measurement). وهنالك أساليب عديدة لقياس الفقر تم التطرق إلى أهمها سابقا.

2.1.1.2.2.المرحلة الثانية

وهي تحديد السمات الأساسية للفقراء من حيث توزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم السكنية والصحية والتغذوية. وكذلك اختبار مدى ما ينطبق من بعض المظاهر المعروفة للفقر، كتأنيث الفقر وتركزه في الريف أو ضمن فئات اجتماعية معينة، والاستفادة من ذلك لتقصي جذور الفقر ومسبباته. وتفضي هذه المرحلة إلى إعداد ما يدعى بملامح الفقر (poverty profile).

3.1.1.2.2. المرحلة الثالثة

وتشتمل تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة على الفقراء ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية كالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروة والنمو السكاني والهجرة والتحولات الاجتماعية والسياسية وما إلى ذلك. وكذلك تحليل البنية المؤسسية ودورها في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات والبحث في الفرص المتاحة لتمكين الفقراء ومعرفة العوامل الخارجية المؤثرة على الفقر. ومن ثم توظيف ذلك، إضافة لما يتوفر من معلومات من المرحلتين السابقتين، لغرض الوصول إلى سياسات لتخفيف الفقر والى إعادة النظر في السياسات المعمول بها لزيادة فاعليتها في تخفيف الفقر. وبهذا فان هذه المرحلة تعنى بتقييم الفقر (poverty evaluation).

4.1.1.2.2.المرحلة الرابعة

ويتم فيها وضع سياسات تخفيف الفقر موضع التنفيذ بعد إقرارها. وينبغي أن يرافق تنفيذ ما تؤول إليه تلك السياسات من مشاريع وبرامج، عملية متابعة ومراقبة مستمرة للتعرف على آثارها الفعلية على الفقراء ولتشخيص مواطن الخلل فيها وتحديد سبل زيادة فعاليتها في التخفيف من الفقر. وتدعى هذه العملية بمراقبة الفقر (poverty monitoring).

2.1.2.2. مراحل إعداد إستراتيجيات مكافحة الفقر

حسب رؤية البنك الدولي، تنقسم مراحل إستراتيجية مكافحة الفقر إلى ثلاثة مراحل أساسية:[63]

1.2.1.2.2.صياغة الإستراتيجية

لقد طرح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يعرف بإستراتيجية اختزال الفقر Reduction Strategy Poverty for في 70 دولة متوسطة الدخل في عام 2002م، وبموجبها تتولى الدول مسؤولية تطوير استراتيجيات محلية، خاصة بها لمكافحة الفقر في أقاليمها. ومن هنا تتوفر ـ من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية ـ المشاركة الوطنية الكاملة في صياغة الإستراتيجية، وتنفيذها والرقابة الفعالة عليها، حيث تعدها الدولة بنفسها، بعد التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء بشكل مباشر من خلال اللجان الشعبية، أو بشكل غير مباشر من خلال نواب الشعب في البرلمان.

وفي هذا الإطار تبدو أهمية مشاركة الفقراء أنفسهم في فهم الأقدر على تعريف الفقر من وجهة نظرهم، وأهم أسبابه. لكن نظراً لضعف وعي هذه الفئة، تتولى اللجان الشعبية هذا الدور؛ حيث تتولى مع أعضاء البرلمان مهمة الرقابة على أداء الحكومة، وضمان اختيار الإستراتيجية المثلى لمكافحة الفقر، والتي تتناسب مع ظروف الدولة ووضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي. وتتولى البرلمانات الوطنية الدور الرئيسي في صياغة الإستراتيجية، والرقابة على تنفيذ الحكومة.

وترجع أهمية تضمين البرلمان الوطني لعدة أسباب. فمن ناحية تفضل المؤسسات المالية الدولية التعامل مع لجان البرلمان عن التعامل مع الوزارات المختصة؛ حيث تضمن بذلك تضمين الحكومات المستقبلية إذا ما تولت المعارضة الحكم، ومن ثم يتوفر للإستراتيجية قدر من الاستقرار والاستمرارية. ومن ناحية أخرى يضمن مشاركة الفقراء في وضع برامج مكافحة الفقر، ومتابعة تنفيذ كل مراحلها، ومن ثم يشاركون في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

إلا أنه نظراً لاختلاف الأدوار التي تلعبها المجالس التشريعية في مختلف الدول، ولاختلاف وعي هذه المجالس بطبيعة الدور المتوقع منها، فيما يتعلق بالإستراتيجية، قدم البنك الدولي والبرنامج الإنمائي

للأمم المتحدة في عام 2001م، برنامج مشترك لتفسير الإستراتيجية، لأعضاء البرلمان في العديد من الدول، ولمساعدتهم في تحديد الدور المنوط بهم في صياغة الإستراتيجية والرقابة على تنفيذها. وبالفعل بدأ تطبيق البرنامج بالتعاون مع البرلمان الفنلندي في عدد من دول إفريقية، وهي: إثيوبيا، وغانا، وكينيا، ومالي، ونيجيريا. وبالفعل طبقت الإستراتيجية 29 دولة إفريقية، ما بين مرحلة الإعداد والتطبيق، كانت أولها تنزانيا والتي بدأت مرحلة الإعداد في أفريل 2000م.

2.2.1.2.2. تنفيذ الإستراتيجية

حيث تتم في هذه المرحلة تنفيذ ماجاءت به المرحلة السابقة.

3.2.1.2.2. تقييم الإستراتيجية

وتشمل تحديد مؤشرات قياس التقدم في عملية التنفيذ والمراقبة الدورية للنتائج، ثم متابعة تنفيذ سياسات الإستراتيجية. لكن واجهت استراتيجيات مكافحة الفقر في الدول العديد من الانتقادات؛ فمن ناحية أولى ورغم التأكيد على أن الإستراتيجية تعد ذاتية الصياغة، تضعها كل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ووفقاً لرؤية فقرائها لأسباب فقرهم، والطرق المثلى لمواجهته، والقضاء عليه. إلا أن اشتراط موافقة المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على الإستراتيجية قبل تنفيذها يثير الشكوك حول دور هذه المؤسسات، ومدى تدخلها في عملية صياغة، وتنفيذ الإستراتيجية، ومن ناحية ثانية أثبتت العديد من الدراسات إغفال أغلب الاستراتيجيات التي تقدمت بها الدول للعديد من القضايا التي تعد هامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ فقد أغفلت دور المرأة، وإدارة البيئة، وتحليل الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي. [63]

2.2.2. محاور استراتيجيات مكافحة الفقر

إن معالجة الفقر كغيره من المشاكل الاقتصادية يتطلب معرفة موطن الأسباب، وعلى أساسها تتخذ الإجراءات والمقترحات والحلول والبدائل لمعالجة هذه العقبات، وعليه فإن الفقر يتأثر بفحوى وأهداف السياسات الإنمائية لبلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ومما تجدر الإشارة إليه أن أغلبية الاستراتيجيات المقترحة من طرف المنظمات الدولية والإقليمية تركز على المحاور التالية:

1.2.2.2. المحور الاقتصادي

يتمثل في المحاور الاقتصادية لمعالجة الفقر في مجموعة النقاط التالية: [13] ص ص268-272

1.1.2.2.2. رفع معدلات النمو الاقتصادي

إن موازنة استخدامات وموارد المجتمع يمكنها أن تعطي دفعة قوية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات المرتكزة على المورد البشري بالدرجة الأولى، وعلى رأس المال بدرجة أقل، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، أي زيادة حجم المداخيل لتمكينهم من اقتناء الحاجات الأساسية للمعيشة وبالتالي تجاوز خط الفقر.

2.1.2.2.2. زيادة الإنفاق العام

إن زيادة درجة الإنفاق العام من قبل الحكومات يتكلف موارد مالية إضافية لذلك، بحيث يجب أن يعتمد الإيراد المرجعي على أدنى مستوى والإنفاق العام عند أعلى مستوياته، لذا يفترض بالدول الفقيرة أن تجد قنوات تمويل محلية (ضرائب، رسوم جبائية...الخ). لرفع الإنفاق والذي يعني ضخ مداخيل إضافية للأفراد وأسرهم من خلال استحداث الأجور، والمنح والتعويضات والتحويلات النقدية والالتزام بتدعيم الفئات الفقيرة بالنسبة للسلع والخدمات الأساسية. وعلى هذا الأساس فإن زيادة حجم الإنفاق ستقلل من الفقر.

3.1.2.2.2. معالجة الاختلالات النقدية

إن عدم التوازن في السوق النقدية بين كتلة النقود وحجم التداول والتبادل، ينتج عنها التضخم النقدي، إذ نجد من بين أولويات السياسات المالية للدولة، تخفيض حجم العجز في ميزانيتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك قصد تمكينها من ضبط الإنفاق واستعمال الإيرادات العادية التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، أما بالنسبة للأفراد فإن ارتفاع التضخم يترجم بزيادة أسعار السلع والخدمات، وهو سيؤثر بالسالب على الفئة التي تكون مداخيلها نقدية (الإجراء والعمال)، إذ تلتهم الأسعار الدخل في حالة عدم وجود أصول حقيقية، وبالتالي فإن زيادة التضخم سوف تؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، والتقليل منه سيرفعهم فوق خط الفقر.

4.1.2.2.2. سياسة سعر الصرف

إن إعادة تخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات الموجهة للتبادل التجاري، يتطلب تخفيض سعر الصرف الحقيقي، ففي حالة تخفيض سعر الصرف الاسمي بالنسبة لصرف العملة المحلية ، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية، وبالتالي ارتفاع أسعارها.ففي ظل جمود الأجور أو عدم تناسبها مع زيادة الأسعار، فإن ذلك سيرفع عدد الفقراء على اعتبار أن مداخيلهم ستنخفض دون تلبية الاحتياجات الضرورية.

5.1.2.2.2. توفير الشروط الملائمة للاستثمار

إذا كان الاستثمار هو المحرك الأساسي لقاطرة التنمية، فإن تهيئة المناخ المناسب له تعبر عن مدى نجاحه أو فشله، ذلك أن الاستثمارات بمختلف أنواعها الأفقية والعمودية، المحلية والأجنبية تسهم في خلق القيمة المضافة، ودعم الدخل الوطني للأفراد والأسر وتحسين مداخيل الدولة.

فالطرح الجديد للاستثمار يستعبد احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية، ويفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المحلية بالدرجة الأولى لاسيما تلك التي لا تتطلب رؤوس الأموال كبيرة وتكنولوجيات عالية، على أن تحقق الكثافة في العمالة. ولعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة قد ساهمت بشكل كبير في معالجة مشاكل البطالة والفقر في الدول المتقدمة لذا ينبغي الاهتمام أكثر بهذا النوع من المشاريع من خلال توفير الموارد المالية بأقل التكاليف والابتعاد عن البيروقراطية الإدارية.

6.1.2.2.2. إحداث التوازن الجهوي

وذلك من خلال إعادة النظر في تخصيص الإنفاق العام بين مناطق الريف والحضر، إذ تؤكد الدراسات أن المدن الكبيرة في الدول النامية يخصص لها 80% عن إنفاق الخدمات على الصحة والتعليم والماء الشروب ، وقد قُدر نصيب الفرد من الإنفاق في هذه المدن بحوالي 550دولار في المتوسط مقابل 10 دولار فقط لسكان الأرياف.

2.2.2.2. المحور الاجتماعي

تتمحور نقاط البند الاجتماعي لمكافحة الفقر فيما يلي: [13] ص268-272

- الالتزام السياسي بأن التنمية البشرية هي نقطة الارتكاز لإحداث معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ذلك أن رأس المال البشري هو المنتج للسلع والخدمات والدخل، وبالتالي فإن الاهتمام بالجوانب المرتبطة بقوة العمل من شأنه أن يسهم في معالجة الفقر على المدى الطويل؛
- ضرورة التزام الدولة بأعباءها الاجتماعية من خلال حماية بنود الإنفاق العام وتدعيم الخدمات العامة؛
- تعزيز وتفعيل دور الضمان الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية، والحيولة دون تسرب منافعها حيث أن إستراتيجية التقليل من الفقر، تعتمد على تأمين الفقراء ضد مخاطر انخفاض أو انعدام الدخل، وذلك بإضفاء نوع من المرونة في تعاملها مع احتياجات الفقراء.
- تشجيع الأنشطة والأشغال ذات المنفعة العامة لاسيما: الخدمات وتهيئة الإقليم ،البنية التحتية باعتبارها مستوعبة لليد العاملة بشكل كبير؛

- توفير المساعدات الفنية فيما يتعلق بالتكوين والتدريب بالنسبة للأعمال التقليدية؛
- ضرورة تبني الدولة لسياسات تكفل الحد من الفقر وجعله من أولوياتها الإنمائية، وذلك من خلال ضمان عدالة التوزيع في المداخيل؛
- تفعيل دور الزكاة لتحقيق التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ومنع أشكال الاكتناز واحتكار الثروة.

3.2.2. إستراتيجية البنك الدولي للقضاء على الفقر

يتكون البنك الدولي من مؤسستين هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، وتشكل هاتان المؤسستان جنبا إلى جنب مع كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار مجموعة البنك الدولي. وتختص كل من هذه المؤسسات بجانب من التنمية مختلف عما تختص به المؤسسات الأخرى في المجموعة، ولكن لها جميعا غاية واحدة وهي عالم خال من الفقر. [64] ص04

وفيما يلي عناصر إستراتيجية البنك الدولي للتصدي للفقر والتي تتضمن أربعة عناصر هي:

- تعزيز إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء؛
- تمكين الفقراء من أسباب القوة؛
- تعزيز الأمان؛
- اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي.

1.3.2.2. إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء

بما أن الأصول التي يمتلكها الفقراء تسهم بشكل مباشر في رفاهيتهم، ولها تأثير فعال على احتمالات إخراجهم من حالة الفقر، فان مسالة توسيعها تصبح ضرورة على الدولة يجب أن تتدخل لتحقيقها، ويكون ذلك من خلال ثلاث طرق تكاملية هي: [65] ص71 .

- إعادة توزيع الإنفاق العام:(خاصة في المجالات المنشئة للأصول: التعليم، الصحة، البنية الأساسية): من خلال مايلي:

* الاستعداد والقدرة على جمع الإيرادات الكافية وتخصيص حصة كبيرة من تلك الإيرادات للتنمية؛
* تخصيص الإنفاق الإنمائي وإدارته من أجل دعم تكوين الأصول لصالح الفقراء؛

- إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية لضمان التقديم الفعال للخدمات: أي التأكد من أن الخدمة تصل حقيقة إلى الفقراء، وكثيرا ما تفشل الدولة في تقديم الخدمات بصفة أشمل، ويعود ذلك إما لأسباب فنية كأن يكون الفقراء يعيشون في مناطق ريفية نائية وذات كثافة منخفضة مما يجعل خدمتها صعبة وباهظة التكلفة أو لأسباب إدارية.
- مشاركة المجتمعات المحلية الفقيرة في القرارات المتعلقة باختيار وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج.

2.3.2.2. تمكين الفقراء من أسباب القوة

يقصد بها زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية التي تمس حياتهم، وحتى يتم ذلك لابد من: [65] ص72

- إزالة الحواجز السياسية والقانونية والإدارية.
- بناء قدرة إدارية وتنظيمية للحد من الفساد الذي يقع على عاتق الفقراء بشكل أقوى.
- إزالة الحواجز الاجتماعية وإقامة مؤسسات اجتماعية.
-تقوية مشاركة الفقراء في العمليات السياسية وفي اتخاذ القرارات على المستوى المحلي[66]

3.3.2.2. تعزيز الأمن

يتمثل تعزيز الأمن في إنقاص تعرض الفقراء للمعاناة من سوء الصحة والصدمات الاقتصادية ولاضطرابات الناشئة عن السياسات والكوارث الطبيعية وذلك من خلال: [65] ص83

- تصنيف المخاطر التي يتعرض لها الفقراء ودراستها، حيث تصنف هذه المخاطر على أساس طبيعة الحدث أو الصدمة إلى طبيعية، اقتصادية، سياسية...الخ، أو تصنف حسب المستوى الذي تحدث فيه الصدمات إلى مستوى بالغ الصغر، متوسط وكبير. حيث أن الصدمات بالغة الصغر تؤثر على أفراد معينين أو أسر معينة، وتحل الصدمات المتوسطة بمجموعات من الأسر أو مجتمع محلي أو قرية بأكملها، بينما الصدمات الكبيرة فتكون على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي مثل الأزمات الاقتصادية الكلية.

ومن أجل التصدي لهذه الصدمات أو التخفيف من حدتها، يقوم الفقراء بما يلي:

- تنويع مصادر الدخل حتى ينتظم تدفق الدخل على مر الزمن؛
- التأمين:حيث يلجأ الفقراء إلى تأمين أنفسهم وممتلكاتهم.؛

- بيع الأصول أو تقليل الاستهلاك، أو يلجأ الفقراء إلى عمل إضافي أو إلى الهجرة بحثا عن وظائف أخرى، وقد يلجأ البعض إلى أعمال غير مشروعة كالسرقة وغيرها.

4.3.2.2. الإجراءات الدولية

إن التحرك المحلي لمواجهة الفقر لا يكفي، فلقد أثبتت تجربة العقود الماضية بوضوح أهمية التحرك العالمي، لذا بات من الضروري اتخاذ إجراءات للتعاون الإنمائي العالمي، وذلك من خلال عدة مجالات: [65] ص81

- إنتاج السلع العامة الدولية: نظرا لما تتضمنه بعض السلع العامة من إمكانيات التقليل من أعداد الفقراء فإنه يجب توجيه اهتمام أكبر لضمان توفير تلك السلع.

- ضمان الاستماع لصوت الفقراء في المنتديات العالمية: حيث ينبغي أن يتمكن الفقراء من جعل أصواتهم مسموعة في مجال السياسة و أن يكونوا ممثلين في محافل صنع القرار.

- تسوية النزاعات: أي الحاجة إلى إنهاء النزاعات ضرورة ماسة للقضاء على الفقر.

- توسيع فرص الوصول للأسواق في البلدان مرتفعة الدخل: وذلك عن طريق التوسع في الصادرات للبلدان الغنية خاصة في المنتجات الزراعية، إلا أنه رغم التقدم الذي تحقق في تحرير التجارة في ظل الاتفاقيات متعددة الأطراف، لا يزال كثير من الحواجز قائما في البلدان النامية والبلدان الصناعية.

- جعل المعونة أكثر فاعلية: رغم النجاح الذي حققته المعونات في الإقلال من الفقر إلا أنها لن تكون مجدية كفاية إلا إذا استخدمت بكفاءة من خلال توجيهها إلى أهداف محددة مع ممارسة الرقابة في صرفها.

- تخفيف عبء الديون على الدول الفقيرة: إن تخفيف عبء الديون يسهم في: [65] ص85

* تخفيف العبء المتكرر على ميزانية الدول؛
* التركيز على الاستراتيجيات السليمة للإنفاق من إعادة التفاوض على الديون باستمرار؛
* جعل التدفقات الجديدة للدخل أكثر فعالية في تخفيض أعداد الفقراء .

3.2. جهود مكافحة الفقر

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحتها باعتبارها هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، وعليه تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف لدولية بما يعكس

تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنميةً وتطويراً. وبناءا ً على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث دراسة الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفقر.

1.3.2. الجهود الدولية لمكافحة الفقر

هناك عدة التزامات للدول حول مكافحة الفقر أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أكد على الحقوق الأساسية للشعوب والتي اشتملت على الحق في السكن، مستوى مقبول من الحياة، الحق في التعليم، الحق في الحصول على خدمات صحية، الحق في العمل، والحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية، الثقافية، المجتمعية، والسياسية. وبالتالي فإن العيش في حالة من الفقر هي في الواقع عملية إنكار لحقوق الإنسان بشكل عام.

- إعلان القمة الاجتماعي للتنمية المنعقد في كوبنهاجن في مارس 1995، والذي أكد على التزام المجتمع الدولي بوضع سياسات واستراتيجيات عملية وجادة تعمل على إزالة الفقر. وعلى أن الحق في التنمية والذي تكون نتيجتها الحتمية إزالة الفقر بأنه حق أساسي من حقوق الإنسان.

إضافة إلى هذه الالتزامات وضعت العديد من المنظمات الدولية من مكافحة الفقر هدفا لها أهمها: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة الدولية للتغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الدولي. وسنسلط الضوء على كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال هذا المطلب.

1.1.3.2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

يعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 السنة المرجعية ويعتبر سنة 2015 السنة القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية والتي تتمثل في: [67] ص53

الهدف الأول: تخفيض نسبة الفقراء المدقعين إلى النصف و نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، والتأكد بحلول عام 2015 أن جميع الأطفال سيتمكنون من إتمام الدراسة في المرحلة الابتدائية كاملة.
الهدف الثالث: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة، عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في الالتحاق بكافة مراحل التعليم.
الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين.
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات، وتخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاث أرباع.

الهدف السادس: مكافحة فيروس ومرض الايدز والملايا والأمراض الأخرى والبدء في عكس مسار انتشارها.
الهدف السابع: ضمان الاستمرارية البيئية، عن طريق تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يتوفر لهم مصدر قابل للاستمرار لمياه الشرب الآمنة بنسبة النصف.
الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وذلك بتطوير نظام تجاري ومالي منفتح ومستند إلى القواعد وواضح و غير تمييزي، وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا.

ينطوي كل هدف على غايات ينبغي تحقيقها بحلول العام 2015، ومؤشرات مناسبة لمراقبة التقدم. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي النظر إلى هذه الأهداف والغايات والمؤشرات كمؤشرات لمراقبة التقدم على صعيد البلد الواحد. (يورد الملحق3 "الأهداف التنموية للألفية" إضافة إلى الغايات والمؤشرات).

تمّ اعتماد "الأهداف التنموية للألفية" المنبثقة من القمم والمؤتمرات العالمية المنعقدة في التسعينيات من قبل 189 بلد بموجب "إعلان الألفية" في سبتمبر 2000. تمثل هذه الأهداف التزاماً لا سابقة له من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

إن هذه الأهداف تتطلب مجموعة من الإجراءات وهي: [68] ص53

- التخلص من الإنفاق غير الإنتاجي؛
- تحسين مرافق التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية؛
- وعلى مستوى الدول الإفريقية التي تعاني من عجز كبير في تحسين أوضاع المعيشة فيها، إذا أرادت أن تنجح في التخفيف من ظاهرة الفقر بنسبة النصف في الفترة المحددة، فإن عليها أن تحقق معدلات من النمو المتسارع، أي بنسبة لا تقل عن 7 % سنويا، وهو يمثل ضعف معدل النمو الحالي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية في المتوسط.

تشكل "وثائق استراتيجيات تخفيض الفقر" الأداة الإستراتيجية والتنفيذية الأساسية لتحقيق "الأهداف التنموية للألفية" بالنسبة لأكثر من 70 بلد من البلدان الأكثر فقراً. وحيث أن "الملكية الوطنية" هي أمر أساسي، فإن على البلدان تحديد غاياتها، في أطر زمنية واضحة موجهة لتحقيق الأهداف ووضع سياسات وبرامج من أجل ذلك. [69] ص33

يوّفر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمانحون الآخرون، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، دعماً منسقاً للعمليات المتعلقة "بوثائق إستراتيجية تخفيض الفقر". وضمن هذا الإطار، تروج منظومة الأمم المتحدة مشاركة المجتمع المدني وتمّد الحكومة بالنصائح حول تطوير القدرات المحلية لمراقبة الفقر وتحليله، وحول الإصلاح المتعلق بالسياسات المحابية للفقراء وتقديم الخدمات. يساعد جميع فريق الأمم المتحدة العامل على مستوى البلد، بالتعاون مع الشركاء التنمويين الآخرين، على ترجمة "الأهداف التنموية للألفية" إلى أهداف وطنيّة مدرجة في "وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقر"، وذلك استناداً إلى تواجده الفعّال في البلد المعني وتغطيته لعدد كبير من القطاعات. بالتالي، يمكن أن ترتكز خطط عمل الشركاء الإنمائيين على كيفية الدعم الأنسب من أجل تنفيذ "إستراتيجية تخفيض الفقر" ومساعدة البلاد على تحقيق "الأهداف التنموية للألفية". كما يوّفر فريق الأمم المتحدة في البلاد بشكل مشترك، الدعم لإعداد التقارير المنتظمة حول "الأهداف التنموية للألفية" والتي تقيّم التقدم المحرز نحو الأهداف. تشكل "تقارير الأهداف التنموية للألفية" للبلدان أداة أساسية للإعلام، من أجل تحديد الغايات الوطنية، ويساعد على تمكين الأطراف المعنية على مساءلة بعضها البعض بشأن تحقيق الأهداف واردة في "إستراتيجية تخفيض الفقر". تساهم "تقارير الأهداف التنموية للألفية" والتقارير السنوية حول تقدم "إستراتيجية تخفيض الفقر" في إبلاغ الجمهور الأوسع وصانعي السياسات بالتقدم المحرز نحو تخفيض الفقر. ومن الضروري أن تتركّز الجهود الرامية إلى إنتاج كل من التقريرين على دعم الإحصاءات الجيدة وأن تعزز القدرات الوطنية لمراقبة وتحليل الفقر. [69] ص34

2.1.3.2. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة الأمم المتحدة المكرسة للقضاء على الجوع والفقر في المناطق الريفية من البلدان النامية، يقوم الصندوق بواسطة قروض بفائدة منخفضة ومنح، بوضع مشروعات وتمويلها لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر بأنفسهم. ويركز الصندوق على مساعدة أفقر صغار المزارعين وأكثرهم تهميشا "النساء الريفيات الفقيرات، والريفيين اللذين لا يملكون أرضا، والرعاة البدو، وصيادي الأسماك الحرفيين، والسكان الأصليين".

وإن الصندوق في عمله مع الحكومات الوطنية يساعد فقراء الريف على زيادة إنتاجيتهم من الغذاء، وزيادة دخلهم، وتحسين أحوال معيشتهم على أساس مستدام دون تقليص قاعدة مواردهم الطبيعية.يعالج الفقر لا كمقرض فقط وانما كمدافع عن فقراء الريف ، ويشكل الصندوق منبرا عالميا لمناقشة المسائل الهامة في السياسة العامة، ولفت الانتباه الى الدور المركزي الذي تؤديه التنمية الريفية في القضاء على الفقر.

منذ عام 1978 وحتى سنة 2006 استثمر الصندوق 9.5 مليار دولار أمريكي في 732 برنامجا ومشروعا يبلغ مجموع تكاليفهم من 25 مليار دولار أمريكي مع تمويل مشترك من مؤسسات أخرى مشاركة للصندوق، وقد ساعدت هذه الاستثمارات300 مليون نسمة من الفقراء على اتخاذ خطوات لتحسين معيشتهم. [70] ص03

2.3.2. الجهود الإقليمية لمكافحة الفقر

تنشط على المستوى الإقليمي عدة منظمات تهدف إلى القضاء على الفقر أهمها: البنك الإسلامي للتنمية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البنك الإفريقي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

وفيما يلي بيان أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل من البنك الإسلامي للتنمية ودوره في القضاء على الفقر في الدول العربية والإسلامية.

1.2.3.2. البنك الإسلامي للتنمية

أنشأ البنك الإسلامي للتنمية بموجب اتفاقية دولية بين 22 دولة إسلامية من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وتم افتتاح البنك رسميا في 1975، حيث يبلغ عدد أعضاء البنك 56 دولة، والشرط الأساسي للانضمام هو كون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، على أن تكتتب في رأس مال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين. [71] ص13

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في: [72]

- تمويل مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول الأعضاء؛
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء و مساعدة تلك الدول في تنمية التجارة الخارجية؛
- دعم المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء؛
- إجراء الدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي؛
- يمول البنك مشاريعه عن طريق عدد من أشكال التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة؛
- يقوم البنك بتنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء عن طريق برامج تمويل الصادرات والواردات؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية باستخدام مؤسستي الزكاة و الأوقاف حيث تتلخص أغراض الهيئتان في: [73]

* دعم تكوين شبكة من مؤسسات الوقف و الزكاة للقيام بالأغراض الخيرية؛
* مساعدة طلاب العلم وتقديم المنح الدراسية في التخصصات التي تلبي حاجة الأمة؛
* إنشاء ودعم المؤسسات والبرامج التعليمية والصحية والاجتماعية؛
* مكافحة الفقر لرفع المعانات عن شعوب الدول الإسلامية؛
* تمويل البرامج الخاصة للمعونات العاجلة والطارئة إلى الدول الأعضاء، وتقديم المساعدات إلى الدول التي تضررت من الفيضانات والجراد والزلازل؛
* توفير مراكز التدريب اللازمة لتعليم الفقراء وتعليم أنفسهم بأنفسهم؛
* تقديم قروض حسنة للحرفيين و العاطلين في صورة أصول إنتاجية مع تمليكهم هذه الأصول؛
* المساهمة في تنمية مناطق الفقراء من خلال إقامة مشروعات البنية الأساسية.

أما عن جهود البنك في مكافحة الفقر في الدول الأعضاء فتتمثل في: [74] ص85
يلتزم البنك في رؤيته حتى سنة1440هـ/2019م بالتخفيف من وطأة الفقر ودعم برامج التنمية البشرية في الدول الأعضاء، عن طريق:

- إنشاء صندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية الذي بدأ عمله برأسمال قدر بـ 10ملايين دولار أمريكي في الفاتح من محرم 1428هـ/2007م، من أجل مساعدة على التصدي للمشكلات الكبرى التالية:

*التخفيف من وطأة الفقر؛
*القضاء على الأمية؛
*استئصال شأفة الأمراض الخطيرة المعدية مثل: الملاريا والسل والايدز؛
*إيجاد فرص عمل والنهوض بتعزيز القدرات.

- مشروع الإفادة من الهدي والأضاحي:إن توافر مقدار كبير من اللحوم من الهدي والأضاحي أثناء الحج، يشكل فرصة لتوزيع على فقراء الدول الأعضاء،وقد عهدت حكومة المملكة العربية السعودية إلى البنك بمهمة إدارة هذه العملية ابتدءا من1403هـ/1982م، وفي سنة 1428هـ/2007م وزعت لحوم732855 أضحية على فقراء الحرم بمكة المكرمة ودول أخرى من العالم أجمع.
- المساعدات التنموية للدول الأعضاء: من خلال توفير التمويل الميسر للدول الأعضاء الأقل نموا وتنفيذ برنامج خاص يهدف إلى تنمية إفريقيا عن طريق دعم الاستثمارات في القطاع الاجتماعي والبنية الأساسية...

- التنمية المستدامة لرأسمال البشري:يهدف البنك إلى دعم قطاع التعليم والتعليم العالي للمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء، كما يعمل على تحسين الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية إلى جانب تحسين الاستفادة من خدمات الصرف الصحي والإمداد بالمياه.

3.3.2. مجالات عمل المنظمات الدولية لمكافحة من الفقر

تعمل المنظمات والهيئات السابقة الذكر، على تقديم الجهود المناسبة على مستويين: [75] ص37

1.3.3.2. مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وذلك من خلال:

- العمل على تطوير البنية التحتية في شق الطرقات، بناء السدود، استصلاح الأراضي ..، وهذه برامج لتطوير الريف ومده بالكهرباء والماء ....الخ.

- تكثيف نسيج المنشآت الصغيرة والمتوسطة والآخذة في الصغر إلى أخذ القرض المصغر وهي صيغ أعطت نتائج متباينة تختلف من دولة إلى دولة أخرى.

- زيادة الإنفاق على الخدمات وخاصة خدمات التعليم، الصحة، النقل...

إن البرامج السابقة تهدف إلى التأثير في الفقر من خلال:

- تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمحاولة رفع قيمة الناتج المحلي الزراعي، تكوين المخزون الغذائي، تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائيين، زيادة الخدمات الاجتماعية، رفع دخل الأسرة .... الخ.

- التغلب على الطبيعة أي مقاومة الجفاف، استغلال الموارد المائية، التوسع في الغطاء النباتي..

2.3.3.2. مستوى التنمية البشرية

وذلك عن طريق:

- تحسين الخبرة وزيادة الإنتاجية والمحافظة على التنوع البيئي الحيوي (المحيط المناسب للحياة).

- ترقية وتنشيط البحث العلمي في الميادين ذات العلاقة بالتقدم الاجتماعي عن طريق تسهيل ظروف تكوين المرأة، تطوير نمط الحياة، العمل على تحقيق فرص الوصول إلى أماكن العمل "الأسواق، المعلومات"، توفير كل شروط الرعاية والوقاية من المخاطر والتهديدات والانحرافات، توفير الأمان وتجنب مخاطر العنف، الطرد من العمل.

4.2. تجارب بعض دول في مكافحة الفقر

إن الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر ضرورة لا بد منها، كما أن عرض التجربة ليس الغرض منه هو الإيحاء بأن تلك التجربة تمثل الحل الأمثل والقابل للتطبيق في أي قطر من أقطار الدول النامية، لكن القصد من ذلك هو الاستفادة من تلك التجربة، ومحاولة إسقاط بعض خصائصها بما يتلاءم والبيئة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وعلى هذا الأساس تم اختيار ثلاث تجارب نجحت إلى حد كبير في الحد من الفقر، تمثلت التجربة الأولى في التجربة الماليزية والتي أردنا من خلالها إبراز دور النمو الاقتصادي القائم على المساواة في الدخل في مكافحة الفقر، والتجربة الثانية هي تجربة بنغلاديش والتي أردنا من خلالها إبراز كذلك دور القرض المصغر في مكافحة الفقر أما التجربة الأخيرة فهي التجربة الصينية والتي ركزت على تنمية الموارد البشرية في مكافحتها للفقر، وسيتم توضيح ذلك بنوع من التفصيل من خلال هذا المبحث.

1.4.2. التجربة الماليزية

هناك بعض الدول تمكنت من تحقيق منجزات في فترات زمنية قصيرة نسبيا في مجال مكافحة الفقر، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر، حيث تمكنت من أن تسابق الزمن وتحقق قفزة تنموية واقتصادية ونهضة شاملة في أقل من 30 سنة، ومن هنا نتساءل: كيف تمكنت ماليزيا أن تجعل تجربتها في مكافحة الفقر تجربة رائدة عالميا؟وما هي الطريقة المتبعة في ذلك؟

1.1.4.2. خصائص التجربة الماليزية

تميزت التجربة الماليزية بمجموعة من الخصائص جعلتها تنجح في تنفيذ سياساتها وبرامجها الموجهة للفقراء نذكر منها: [76] ص13

- المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة .
- اعتمدت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية.
- مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية.
- استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة، أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع واللامركزية في صنع القرار.

- إقامة مشروع بنك الإقراض الفقراء من أجل توليد دخول جديدة لهم تساعدهم على الخروج من دائرة الفقر، وهو عمل يمكن للأفراد القيام به في شكل مجموعات صغيرة، وقد طبقت التجربة في ماليزيا على شكل قروض حسنة، وقد نجح في القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية، كما كان لتجربة صناديق الزكاة دور في تخفيف حدة الفقر.

- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا فقد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي. [77]

2.1.4.2. إستراتيجية مكافحة الفقر في ماليزيا

تقوم فلسفة التنمية الماليزية على فكرة مؤداها أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل، بمعنى إيجاد طبقة وسطى تشمل معظم المواطنين، الأمر الذي جعل سياسات التنمية تركز على هدفين أساسين، هما تقليل الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع.

وتعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000م) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%،كما وضعت ماليزيا خطة للقضاء على الفقر المدقع بحلول العام 2010م، بعد أن هبط إجمالي معدل الفقر إلى 2.8% سنة 2007. [78] إن جزءاً من نجاح البلاد في تقليص الفقر يرجع إلى قدرتها على توفير عدد هائل من الوظائف الجديدة. فبينما تعاني أغلب بلدان العالم من البطالة، كانت ماليزيا تستقدم العمالة من الخارج. وخلال الخمسين عاماً الماضية منذ الاستقلال، نجحت ماليزيا في خلق 7.24 مليون فرصة عمل، بزيادة تبلغ 261%. [79]

وقد نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة أبرزها ما يلي:[80]

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا : يقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة، وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها، وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

- برنامج أمانة أسهم البومبيترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضا بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومبيترا) وبفترات سماح تصل إلى 4سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها .

- برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضا للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

- إعانات مالية للفقراء أفرادا وأسرا: قامت الحكومة بتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130و260دولارا أمريكيا لمن يعول أسر وهو معوق أو غير قادر على العمل.

- تقديم قروض بدون فوائد: لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.

- صندوق دعم الفقراء: أسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية 1997م، تحدد إعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى، رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

- توفير مرافق البنية الأساسية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة: بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020م.

- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة: إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة، وجعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء: مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

3.1.4.2. أهم ملامح التجربة الماليزية

وفي الأخير يكمن ذكر أهم جوانب التجربة في النقاط التالية: [77]

- تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن "النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل"، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً، ونتج عن ذلك تمتع 98% من السكان بخدمات الصرف الصحي والمياه النقية والتعليم.

- تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، حيث يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة حوالي 658 دولار أمريكي في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

- شجعت الحكومة المواطنين المسلمين (أفرادا وشركات) على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي، الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل.

- وضعت الحكومة عدة برامج تنموية مثل برنامج أمانة اختيار ماليزيا وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق تقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء.

- تفردت ماليزيا ببعض التطبيقات الإسلامية في المجال الاقتصادي، مثل وجود شركات للتأمين وبنوك تعمل وفق المنهج الإسلامي، وأيضاً وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية. كما أن ماليزيا تفردت أيضاً بوجود صندوق الحج القائم على توفير مدخرات الأفراد المشاركين فيه في أعمار مبكرة لكي يؤدي هؤلاء الأفراد الحج عند بلوغهم سناً معينة.

- تعاملت الحكومة مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها: ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، وأن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه أما الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار فيسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة لإعطاء الفرصة للعمالة الوطنية.

- و أخيرا.. لا يمكن إغفال الحس الوطني الذي يحرك الاقتصاد الماليزي ولا يجعله تابعا لأي سياسة خارجية فقد خاضت ماليزيا تجربة متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام 1997م، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال

أجندة وطنية، فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج.

هذه بعض ملامح ومشاهدات التجربة في ماليزيا نضعها بين يدي الجميع على أمل أن نستفيد منها لتحسين أوضاعنا.

2.4.2. التجربة البنغالية

يعتبر بنك الفقراء في بنغلاديش أحد أهم بنوك الفقراء باعتباره من أبرز التجارب في العالم التي يستحق النظر إليها، ومعرفة كيف يمكن أن تساهم المصارف بفعالية في مكافحة الفقر، إذا وضعت أسس تمويل مناسبة للفقراء.

1.2.4.2. نشأة وتعريف بنك الفقراء

هو ذلك البنك الذي أسسه البروفيسور "محمد يونس" في سبتمبر من عام 1983م تحت اسم بنك جرامين: Grameen Bank (وتعني بالبنغالية بنك القرية)، ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط في واحدة من أقل اقتصاديات العالم تواضعاً بنغلاديش، في صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرَّة للدخل، وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم في صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد، ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات. [81] حيث لم ينحصر تنفيذ إستراتيجيته الفريدة في قطاع القروض الصغيرة عن طريق بنك جرامين فحسب، وإنما تعدته لتشمل سبعة عشرة منشأة تنموية غير ربحية تسعى في مجملها إلي مكافحة الفقر في بنغلاديش وتحقيق التنمية المستدامة.

وترجع جهود "بنك الفقراء" لمكافحة الفقر في بنغلاديش، إلى أن هذا البلد يعيش فيه حوالي 35.6% من سكانه البالغ عددهم 141 مليون نسمة تحت خط الفقر (دخل الفرد يقل عن دولار واحد يومياً)، يضاف إلى ذلك 20% آخرون يعتبرون على حافة الفقر. وتزداد حدة الفقر في القرى (76.61%) من السكان يعيشون في القرى) حيث تنقص الخدمات وترتفع البطالة، وهو ما يضطر معه الكثير من السكان إلى النزوح إلى المدن للبحث عن فرص العمل. [82]

2.2.4.2. سياسة بنك الفقراء في استهداف الفقر

للتعرف على طريقة عمل البنك وكذا الأسلوب المتبع في منح القروض، والفئات المستفيدة، ودوره في الحد من الفقر، نوضح أهم ملامح عمل بنك جرامين ببنغلاديش والذي جعله يتميز عن غيره من المصارف في النقاط التالية: [83] ص6

- يهدف البنك أساسا إلى مد التسهيلات البنكية للفقراء من الرجال والنساء، القضاء على استغلال المرابين للفقراء، خلق فرص للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المستخدم أومحدود الاستخدام من مصادر الطاقة البشرية، دمج القطاع المهمش من المجتمع في طيات نموذج مؤسسي، يستطيعون استيعابه والتعامل معه ويستمدون منه القوة: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال التعاون والدعم المتبادل؛

- بنك ذو رأسمال يقارب 500 مليون تكا أي حوالي 12.5 مليون دولار، يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية، ولتمويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة، بداية بمستوى المجموعة وانتهاء باستثمار البنك في عدد من المؤسسات على المستوى القومي؛

- تعامل البنك مع عملائه: عملاء البنك من المقترضين من فئة أفقر الفقراء يمتلكون الآن 94% من أسهم البنك، وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارة البنك وبذلك يستحقون أرباح البنك عن استثماراته، وأيضاً يشاركون وبقوة وعلى أعلى مستوى في صنع القرار داخل البنك؛

- الفئة المستهدفة هي فئة أفقر الفقراء التي وضع لها محددات منها أن يكونوا لا يمتلكون أراضي زراعية، وأن يكون قيمة ما لديهم من ممتلكات لو بيعت لكانت قليلة جدا. وهذا الأمر مناقض تماماً لسياسة سائر البنوك التي لا تتعامل مع الفقراء، لأنهم لا يملكون الضمانات المالية التي تشترطها البنوك عادة؛ وهذا يعني ضرورة توفر ضمانات مالية للفقراء بسبب إحجام البنوك عن إعطاء الفقراء قروضاً، وذلك بوضعها شروطاً تعجيزية، ومن ثم يرى البروفسور محمد يونس أن "الائتمان هو حق أساسي من حقوق الإنسان تماماً كالمطعم والملبس والمأوى والتعليم والرعاية الصحية".

- التركيز على النساء كقوة للعمل: حيث يمثل النساء من عملاء البنك نسبة 97% ولهذا التركيز الواضح مبرراته وهي: [84]

* نظرة البنك للأعمال المنزلية للنساء الريفيات الفقيرات كمورد اقتصادي غير مستثمر أو محدود الاستثمار، ومن ثم وجب تصحيح الوضع باستثماره لمصلحة الفقراء.

* تعرض هؤلاء النسوة لقهر اجتماعي مزدوج، أولاً: لأنهن فقيرات، وثانياً: لأنهن نساء، ومن ثم يتعرضن لتحمل العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسرة.

* خبرة البنك: لوحظ أن الأسرة الفقيرة تحقق فائدة فورية إذا كان التحسن في دخلها عن طريق المرأة، فالمرأة تضع أسرتها وأولادها في قمة سلم أولوياتها بينما الرجل لديه سلم مختلف للأولويات.

- تمتلك تجربة بنك جرامين عدداً من المقاربات (طرق التناول والمعالجة) التنموية تقربها من المعنى المتكامل للتنمية أهمها: قروض الاستثمار الفردي، صناديق الادخار المختلفة، المشروعات المشتركة.

فوفقاً لتقرير بنك جرامين في الأول من عام 2007م وصل عدد فروعه إلى 2.343 فرع، تغطي 75.359 قرية، ويعمل به 21.363 شخص، وبلغت جملة القروض التي قدمه منذ أن بدأ 310.20 بليون تكا، وأن نسبة سداد القروض هي 98%.[83] ص11

- تحسين نوعية الحياة وذلك من خلال المداخل التالية:

* المدخل الإسكاني: ويعطي البنك للأعضاء ثلاثة مستويات من قروض الإسكان حسب عدد سنوات العضوية؛

* المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج جرامين الصحي والذي تقوم عليه مؤسسة جرامين ترست، والذي يهدف لمد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة؛

* المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال:

- صندوق رفاهة الأطفال، ويساهم العضو فيه بمبلغ تكا واحدة أسبوعياً، وتستخدم موارد الصندوق في بناء أو تجهيز مدرسة لتعليم الأطفال في كل مركز.

• منح القروض بدون ضمانات، ومن ثَمَّ كان أهم إنجاز حققه البنك على الإطلاق هو تمكنه من عمل نظام ناجح لتوفير الائتمان للفقراء، دون الحاجة لوجود ضمان مالي من ودائع أو عقارات والتي يعجز عنها الفقير بحكم تعريفه حيث يقدم البنك أنواع مختلفة من القروض هي: [81]

oالقرض العام: وهو النوع الأساسي من القروض في البنك ويحصل عليه كل أعضاء البنك والحد الأقصى له 10 آلاف تكا، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

o القرض الموسمي: والغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية، وله نوعان: فردي والحد الأقصى له 3 آلاف تكا ترد في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي ويبلغ حده الأقصى10 آلاف تكا للمجموعة و135 ألف تكا للمركز.

o قرض الأسرة: وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة وهي المسئولة عنه قانوناً، ويسدد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له 30 ألف تكا لكنه يتراوح في الأغلب بين 10 و15 ألف تكا، ويشترط له أن تكون المرأة قد سبق لها الاقتراض أربع مرات. وهناك أنواع أخرى سبق لنا الحديث عنها وهي: قرض الإسكان، وقروض صناديق الادخار.

وأخيرا فقد وصف محمد يونس الائتمان البالغ الصغر قائلا" إن الذي يشغل المحركات الصغيرة للطبقة الدنيا المنبوذة في المجتمع، وإذا ما بدأ عدد كبير من المحركات في العمل فانه يمكن تهيئة المسرح لأشياء أكبر".[84] ص212

مما سبق يتضح بأن القرض المصغر وسيلة هامة من وسائل مكافحة الفقر، وقد ثبت ذلك من خلال نتائج مجموعة من التجارب على رأسها التجربة السابقة.

3.4.2. التجربة الصينية

قامت الحكومة الصينية بعمل مجهودات عديدة لتخفيض حدة الفقر خلال العقود الماضية، وقد لاقت هذه المجهودات قدر كبير من النجاح، فقد انخفض عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 250مليون في عام 1978 على 50 مليون تقريبا في عام ، 1998ولم تتوقف الحكومة عند هذا الحد ولكنها وضعت خطة قومية لتخفيض الفقر، والتي بثمارها نجد أن جميع المؤشرات تشير إلى انخفاض كبير في مستوى الفقر خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكن الفقر قد تزايد في المناطق الريفية المنعزلة وفي ذات الوقت ظل الفقر والبطالة مشكلة في المناطق الريفية.

1.3.4.2.المشكلات التي واجهت الصين والحلول المقدمة

من وجهة نظر الحكومة الصينية، تعتبر تنمية الموارد البشرية من الأمور الهامة التي يجب أن توضع عند التخطيط لاستراتيجيات الفقر، وكانت الخطوة الأولى هي تحديد المشكلات التي تعرقل التنمية البشرية ثم وضع حلول لها، هكذا قامت إدارة تنمية الموارد البشرية في الصين بتحديد إحدى عشر مشكلة ووضع حلول لها: [85] ص33

المشكلة الأولى: انخفاض مستوى التعليم والمؤهلات الفنية للسكان.

- الحل: محو الأمية ورفع درجة الوعي المدني وتوازي برامج محو الأمية مع برامج تنمية المهارات والتدريب العملي.

المشكلة الثانية: الحاجة إلى برامج مبتكرة لتنمية الموارد البشرية.

- الحل: إصلاح نظام التعليم بتطوير دورات التدريب المهني المدرسية وغيرها من الدورات الأخرى.

المشكلة الثالثة: المعرفة غير الكافية للعلوم والتكنولوجيا في المناطق الريفية.

- الحل: تبسيط العلوم وتعليم التكنولوجيا وتطبيقاتها خاصة من خلال التعليم المهني والتقني.

المشكلة الرابعة: نقص التدخلات المنظمة من جانب المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

- الحل: تقديم أو توفير برامج منظمة مخصصة للمرأة كذلك رفع وعي المجتمع بقضايا المرأة

المشكلة الخامسة: عدم الوعي الكافي بالمشكلات المرتبطة بقضايا البيئة.

- الحل: رفع الوعي من خلال الاهتمام بالتعليم البيئي وتحسين مهارات إدارة البيئة عن طريق متخذي القرار خاصة في المناطق شديدة الفقر

المشكلة السادسة: ندرة مبادرات الأعمال الحرة

- الحل: رفع درجة الوعي بين متخذي القرار لتقديم سياسات معينة وتحسين مستوى التعليم الذاتي.

المشكلة السابعة: الحاجة إلى تقييم مختلف التدخلات في مجالات التعليم للقضاء على الفقر وتطوير منهجيات البحث.

-الحل: التدريب التجميعي ومعالجة ومقارنة البيانات الإحصائية والتدريب على الموضوعات ذات الصلة وتطوير إطار للعمل لمقارنة الدراسات المرتبطة بالقضاء على الفقر والدراسات المقارنة والمرتبطة بالعلاقة بين التعليم والقضاء على الفقر.

المشكل الثامنة: الحاجة إلى التأكيد على تنفيذ استراتيجيات أو سياسات حكومية للقضاء على الفقر.

- الحل: توفير معلومات أكثر وتدريب لمتخذي القرار وذلك للتأكيد على تنفيذ السياسات الحكومية والاستراتيجيات الخاصة بالحد من الفقر.

المشكلة التاسعة: ندرة مشاركة المنظمات غير الحكومية في قضية الحد من الفقر ونقص الدعم الحكومي في هذه المشاركة والمساعدات الذاتية.

- الحل: دعوة المنظمات غير الحكومية للمشاركة في القضاء على الفقر والارتقاء بالعمليات الاستشارية.

المشكلة العاشرة: نقص الوعي الحكومي ولا مركزية الأنشطة الجماعية للقضاء على الفقر.

- الحل: توفير التدريب على المشاركة الجماعية.

المشكلة الحادية عشر: نقص حساسية النوع لسياسات وبرامج القضاء على الفقر.

- الحل: رفع الوعي بين متخذي القرار ومؤسسات التنمية.

2.3.4.2.استراتيجيات مكافحة الفقر في الصين

اشتملت استراتيجيات الحكومة الصينية لتخفيض حدة الفقر، على سياسة قوية ودعم مالي من الحكومة وإصلاح إقتصادي وتعليمي ،بالإضافة إلى زيادة مشاركة المجتمع، وقد كان عمل آليات السوق في الاقتصاد وتبنى الاتجاه المتكامل من جانب الحكومة للقضاء على الفقر من بعض أسباب النمو في معظم المناطق في الصين، حيث قامت بـ: [86]

- تطبيق نظام التعليم للكبار(محو الأمية) مما أدى على خفض مستويات الأمية في كثير من المناطق في الصين؛
- برامج التعليم الإجباري (لمدة تسع سنوات)؛
- رفع مستوى التعليم لفقراء الريف، وتزويدهم بالمهارات الفنية اللازمة لزيادة دخولهم وتخفيض حدة الفقر التي يعيشونها؛
- رفع مستوى التعليم الأساسي وتحسين جودته؛
-إجراء تعديلات على النظام التعليمي لمقابلة الاحتياجات المحلية؛
- وضع مقاييس خاصة لضمان سلامة تطبيق برنامج التعليم، لبلوغ مستويات أعلى من التعليم من خلال التعليم الإجباري ومحو الأمية؛
- تنفيذ استثمارات أساسية في تحسين مباني المدارس؛
- زيادة مهارات المدرسين وزيادة مكافآتهم؛
- وضع نظام للتفتيش التعليمي والذي يعتبر نظام أساسي لضمان سلامة تطبيق القوانين الخاصة بالتعليم.

اعتبرت الصين التعليم وتنمية الموارد البشرية الحل الأمثل للحد من الفقر، بالإضافة إلى إيمانها بأن التدريب والتعليم يزيد من مهارات الأفراد، وبالتالي زيادة الفرص أمامهم لزيادة الدخل،

ويعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الصين هو وضع لجان للتفتيش المستمر على تطبيق النظام ووضع عقوبات صارمة لمخالفة ذلك.

ومن خلال ما سبق دراسته يمكن القول أنه:

- تعتبر سياسات مكافحة الفقر جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي تعبير عن الهدف المتمثل في تحقيق النمو والعدالة وحسن التوزيع وتحسين ظروف العامة للمعيشة، وهو هدف لم يعد محل جدل أو نقاش بل أصبح مسلما به بين كل الدول.

- خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية مساعدة على التنمية ومكافحة الفقر، هي شرط ضروري لفعالية جميع الاستراتيجيات والبرامج التي توضع من أجل الوصول إلى مستوى معيشة أفضل للفئات الفقيرة والمحرومة،كما أن الأمر ليس مجرد سياسات وبرنامج ولكن إستراتيجية متكاملة على مستوى الدولة تساعد على الوصول إلى النتائج المرجوة.

وبعدما استعرضنا بعض التجارب الدولية في مجال مكافحة الفقر، نستنتج أن:

- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل، يساهم في التقليل من الفقر.

- توفير مصادر التمويل الضرورية والمناسبة لإنشاء واكتساب وسائل العمل والإنتاج للفقراء، من شانه أن يساهم كثيرا وبشكل مباشر في رفع دخول الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر.

- أن الإنسان هو العنصر الفاعل في نجاح سياسات مكافحة الفقر وأن نجاح عملية التنمية وضمان استمرارها واستدامتها يتوقف علي تبني الفقراء لأهداف تلك السياسات والحرص على تنفيذها ومتابعتها.

- لكل بلد بنيته السكانية أو الديمغرافية الخاصة، إمكانياته البشرية، الطبيعية والاقتصادية. لذلك يبقى لكل بلد أن يضع استراتيجيات خاصة به لمكافحة الفقر، إلا أن الأفكار والوسائل التي تنطوي عليها أي تجربة بالإمكان استيرادها وتلقيها وتكييفها بما يتلاءم وأوضاع بلدان أخرى.

وفي ضوء ذلك يمكن للجزائر تسجيل بعض الدروس والسياسات الفعالة في مجال تقليص الفقر التي يمكن لها أن تستفيد منها وتختار ما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، يساهم في تحسين واقع مكافحة الفقر في الجزائر، هذا الخير ما سيكون موضوع دراستنا في الفصل الموالي.

الفصل 3
واقــع مكافحــة الفقــر في الجزائــر

إن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست ظاهرة جديدة بل تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية، لكن مباشرة بعد الاستقلال تحسنت وضعية الفقراء نتيجة لجملة من السياسات التي طبقتها الجزائر للنهوض باقتصادها في تلك المرحلة.

لكن عادت هذه ظاهرة بحدة مع نهاية الثمانينات، ناجمة عن عدة أسباب أدت إلى ركود اقتصادي ازداد تفاقما مع تدهور الأزمة الأمنية، مما أدى إلى تدني الأوضاع المعيشية للأسر وبروز ظاهرة الفقر كواقع في المجتمع الجزائري.

إن خطورة الوضع الناجم عن انتشار الفقر وزيادة حدته، جعله من الاهتمامات الأساسية على عدة مستويات، فهناك دلائل كثيرة تشير إلى أن ظاهرة الفقر ومعالجتها قد أخذت نصيبا واسعا من اهتمامات صانعي القرار والجهات المهتمة بالتنمية في الجزائر، كما أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أن تخفيف حدة الفقر هو الشغل الشاغل للدولة الجزائرية؛ من خلال الندوة التي أقيمت حول مكافحة الفقر والإقصاء في أكتوبر2000 بالجزائر، وفي هذا السياق وضعت الجزائر جملة من الإجراءات، سنتطرق إليها بنوع من التفصيل في هذا الفصل الذي ارتأينا تقسيمه إلى:

1.3. تشخيص الفقر في الجزائر
2.3. تطور ظاهرة الفقر في الجزائر
3.3. أساليب مكافحة الفقر في الجزائر
4.3. محاولة تقييم جهود مكافحة الفقر في الجزائر

1.3. تشخيص الفقر في الجزائر

إن تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر يتطلب معرفة حدود هذه الظاهرة، وتحديد خصائص الفقراء، بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى انتشارها في المجتمع الجزائري. وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذا المبحث.

1.1.3. حدود الفقر في الجزائر

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الفقر في الجزائر:كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدني في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة(ماديا وثقافيا). [87] ص107

وقد عُرف الفقر في الجزائر حسب الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء بالجزائر التي انعقدت في أكتوبر2000 على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا(ويقصد بالكم نسبة الاستهلاك إلى الدخل أما الكيف فنوعية هذا الاستهلاك)، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. [88]

لكن ماهي الحدود المستعملة لقياسه؟.

1.1.1.3. حدود الفقر في الجزائر

قام البنك الدولي سنة 1999 بإعداد دراسة حول ظاهرة الفقر في الجزائر، اعتمد فيها على نتائج تحقيقات الاستهلاك والدخل لسنوات 1988 و1995 على التوالي؛ وضعت هذه الدراسة ثلاث حدود للفقر في الجزائر هي: [89] ص115

ـ حد الفقر الأقصى: وقد تم الاعتماد في تقديره على كمية النقود التي تمكن من تلبية الاحتياجات الغذائية الدنيا والمقدرة بـ2100 حريرة في اليوم.

ـ حد الفقر الأدنى: ويتم الحصول على هذا النوع من الحدود بزيادة النفقات الأخرى الغير غذائية "لأولئك الذين لهم إمكانية لتلبية حاجاتهم الغذائية فقط" إلى حد الفقر الأقصى.

ـ حد الفقر الأعلى: إن هذا الحد لا يتضمن مستوى النفقات الأساسية للمواد الغذائية والنفقات غير الغذائية فقط، بل يتضمن أيضا احتياجات أخرى أساسية مثل: السكن والصحة والتعليم...

بالإضافة إلى ما سبق، تعتمد الجزائر على حد الفقر الدولي والمتمثل في 01 دولار في اليوم، باعتبارها من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام 2015.

كما اعتمد الديوان الوطني للإحصائيات والندوة الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر على حدود الفقر التالية: [90] ص08

- حد الفقر الغذائي: يتمثل في ذلك المستوى من الإنفاق على المنتجات الغذائية الذي يسمح للفرد باستهلاك 2100 حريرة يوميا، فكل فرد يستهلك أقل من 2100 حريرة يوميا من المنتجات الغذائية يعتبر فقيرا.

- حد الفقر العام: تم الحصول عليه بإضافة مكون غير غذائي أدنى إلى حد الفقر الغذائي، حيث يمثل المكون غير الغذائي الأدنى؛ ذلك المستوى من الإنفاق الذي تخصصه الأسرة ذات قدرة على تلبية حاجات غذائية تعادل 2100 حريرة يوميا لكل فرد، على المنتجات غير غذائية الأساسية مقابل التنازل عن نفس النسبة من الإنفاق الموجه للمنتجات الغذائية الأساسية.

2.1.1.3. القيمة النقدية لحدود الفقر

لقد تم ترجمة حدود الفقر السابقة إلى قيم نقدية يلخصها الجدول التالي:

الجدول رقم 02: القيمة النقدية لحدود الفقر[91] ص88، [92] الوحدة: دج

	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
الحد الأقصى	2181	2165	2172	10991	10895	10943	-	-	-
الحد الأدنى	2771	2809	2791	14706	14946	14827	-	-	-
الحد الأعلى	3158	3265	3215	17666	18709	18191	-	-	-
حد الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905
حد الفقر العام	2.771	2.809	2.791	14.706	14.946	14.827	19.794	19.692	19.751

ومما سبق نلاحظ أن:

- هناك اختلاف في القيمة النقدية لحدود الفقر بين مختلف الفترات، نتيجة لاختلاف الأوضاع الاقتصادية في فترات الدراسة
- إن القيمة النقدية لحدود الفقر تختلف في الوسط الحضاري عنه في الريف، نتيجة اختلاف تكاليف المعيشة في الوسطين.

2.1.3. أسباب الفقر في الجزائر

هناك جملة من العوامل التي تساهم في زيادة الفقر والعمل على استمراره في الدول، أما عن الجزائر فأسباب الفقر يمكن إرجاعها بدرجة أساسية إلى العاملين التاليين: [93] ص ص209-206

1.2.1.3. الصعوبات والمشاكل الاقتصادية وفشل برامج الإصلاحات الاقتصادية

عانت الجزائر منذ مطلع عقد الثمانينات من صعوبات ومشاكل اقتصادية عديدة تمثل أبرزها في:

1.1.2.1.3.الصعوبات والمشاكل الاقتصادية

ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي:

- السياسات الداخلية التوسعية: نفذت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات برامج إنفاق ضخمة مقارنة مع الإيرادات الحكومية المتاحة لها، مما أدى إلى تنامي العجز في الميزانيات الحكومية، وقد لجأت الحكومة إلى التوسع في الإصدار النقدي، والاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز في الميزانية، ترتب على ذلك توسع في السيولة المحلية بمعدلات كبيرة مما أسهم في ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور ميزان المدفوعات، وتنامي المديونية الخارجية.

- الصدمات الخارجية: تعرضت الجزائر منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات والتطورات الخارجية السالبة، التي أثرت على الناتج القومي، وعقدت أوضاع الاقتصاد الوطني تمثلت هذه العوامل في:

- ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات، والتي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية.

- تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية، إذ انخفضت على سبيل المثال أسعار الفوسفات الخام بحوالي 40% بين بداية الفترة (1981-1987) ونهايتها، وسجلت أسعار النفط انخفاضا كبيرا منذ عام 1981. بل انهار سعر النفط ابتداء من شهر مارس 1986.
- انخفاض قيمة الدولار.

- ضعف وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: أخذ الاقتصاد الجزائري يكشف منذ الثمانينات عن علامات بارزة من العبء، ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف وتراجع معدل النمو الاقتصادي، وخاصة خلال الفترة 1985-1995، فلقد تميزت سنة 1986 بتدهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث سجل انخفاض معدل النمو بنسبة6%، ونقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة4.2%، وكذا تدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 15.6% بالإضافة إلى انخفاض نسبة مناصب الشغل الجديدة بـ40%،[94] ص30 مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين، وخاصة الفئات الدنيا.

ويرجع العامل الأساسي وراء هذا الضعف والتراجع في معدلات النمو الاقتصادي، إلى الاختلالات الهيكلية العميقة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة (تقييد الأسعار، العمل بأسعار صرف مغالي فيها للعملة الوطنية، وأسعار فائدة حقيقية سالبة...).

2.1.2.1.3. الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من قبل المؤسسات الدولية في علاج المشاكل الاقتصادية

اعتمدت الجزائر إصلاحات عديدة لتحسين وضع الاقتصاد الوطني يمكن تقسيمها إلى:

- الإصلاحات الاقتصادية الذاتية: مرت الإصلاحات الذاتية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية، ومرحلة استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية.
-إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية**:** صدر مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية في 14 أكتوبر 1980 ومن أهدافه الأساسية: [93] ص210

* إدخال مزيد من المرونة في تخصيص المؤسسات، والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها.
* تعزيز أدوات التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بسرعة ولتحقيق ذلك تم اعتماد: التطهير المالي للمؤسسات، إعداد مخططات الإنتاج، إجراء تعاقدات بين المؤسسات فيما يخص مبادلاتها.

* اعتماد اللامركزية للنهوض بالاقتصاد الجهوي والمحلي.

- استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية: لقد أخذت وتيرة الإصلاحات تتزايد، إذ ازدادت وتيرة التوجه نحو اقتصاد السوق بصدور قانون النقد والقرض 90/10، وما تلاه من مراسيم وأوامر تنفيذية، ثم صدور قانون توجيه الاستثمارات 93/12 المؤرخ في5 أكتوبر 1993، الذي جاء بتشجيعات وامتيازات وضمانات عديدة للمستثمر المحلي والخارجي. ولقد كانت نتائج هذه الإصلاحات محدودة وتميز الاقتصاد الوطني باختلالات كثيرة أهمها:

* الانخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي بالقيم الحقيقية؛
* العجز المتنامي في الخزينة الذي يساهم فيه صندوق تطهير المؤسسات العمومية؛
* ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ 32% سنة 1992 و20% سنة 1993؛
* تزايد حجم البطالة بالإضافة إلى تدهور معدلات التبادل لخارجي واستمرار تزايد الديون الخارجية.

وخير دليل على فشل التصحيح الاقتصادي الذاتي هو إعادة جدولة الديون، والدخول أو تبني برامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية: واصلت الجزائر مسعاها في حركة إصلاح الاقتصاد الوطني، بعد ابرم اتفاقي برنامج الاستقرار(ستندباي)في أفريل 1994، وبرنامج التعديل الذي تمتد فترته من أفريل 1995 إلى مارس 1998.

تنصب جهود الإصلاحات الاقتصادية المدعومة(برنامج الاستقرار أو التعديل)بشكل عام على هدفين رئيسين: أحدهما العمل على استعادة التوازن الاقتصاد الكلي (الداخلي والخارجي)، بما يمكن من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات، واستعادت الجدارة الائتمانية للبلد، والآخر هو تحسين تخصيص وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للبلد بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وزيادة فرص العمل المنتج، وتحسين مستويات معيشة السكان.

ترتكز الجهود في مجال تحقيق الاستقرار واستعادت التوازن الاقتصادي الكلي، على السياسات النقدية والمالية، التي تهدف إلى ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد والائتمان، وتقييد عجز الميزانية الحكومية باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية، وإتباع سياسة للصرف تهدف إلى جذب الموارد إلى القطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، وتشجع على حدوث تحول في

الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية. أما بالنسبة للسياسات والإجراءات المتعلقة بالتصحيح الهيكلي فتتضمن عدة تدابير منها: [93] ص211

- تقليص أو إلغاء الدعم وتحديد الأسعار وتقليص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛
- خصخصة المؤسسات العامة؛
- إعادة هيكلة النظام المالي مع إضعاف أو إزالة القيود المفروضة على حركة رأس المال؛
- تقليص قيود التجارة التي تحمي الاقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية؛
- إلغاء القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسته التقييمية حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، أوضح أن الانكماش قد أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية ولكن بدرجات متفاوتة.

2.2.1.3. الصراع السياسي والنزاع الداخلي الذي شهدته الجزائر في التسعينات

لقد ساهم الصراع السياسي والنزاع الداخلي المسلح في الجزائر في التسعينات، بتعميق الفقر وانتشاره في أوساط فئات عريضة من السكان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذ تسبب هذا الصراع والنزاع في: [93] ص217

- إحجام المستثمر المحلي والأجنبي عن الإقبال على الاستثمار في الجزائر بصورة عامة، والإنتاج بصورة خاصة (باستثناء قطاع المحروقات).
- تخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العامة منها والخاصة، وقد ترتب عن ذلك فقدان لعديد من المواطنين لمناصب عملهم ومصادر رزقهم.
- سخرت السلطة الجزائرية كل إمكاناتها وجهودها وأنفقت مبالغ معتبرة على المعدات والعتاد والأشخاص المنتمين إلى أسلاك الأمن.
- أدى تدهور الوضع الأمني في كثير من أرجاء الوطن إلى الهجرة، خاصة سكان الأرياف والقرى لمساكنهم وممتلكاتهم مما تسبب في فقدان مصادر رزقهم.

إن العوامل سابقة الذكر ساهمت في انتشار وتعميق معدلات الفقر في الجزائر، لذا كان على السلطات العمومية اتخاذ جملة من الإجراءات لتخفيف من الوضع القائم.

3.1.3. خريطة الفقر في الجزائر

من خلال الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر المنعقدة سنة 2000، بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)، كلفت وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا (وزارة التضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية بالخارج حاليا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر، الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT بإعداد خريطة جغرافية للفقر في الجزائر، كما كُلف المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، بإعداد دراسة لتقييم المستوى المعيشي والفقر سنة 2005، سمحت هاته الدراسات بتحديد مواطن الفقر في الجزائر بالإضافة إلى أهم خصائص الفقراء الجزائريين.

1.3.1.3. خريطة الفقر

إن الهدف من إعداد خريطة الفقر في الجزائر، هو تحديد مختلف أشكال ظهور الفقر في الأوساط المعيشية للمجتمع، تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها شملت كل البلديات على المستوى الوطني، وتطرقت إلى مختلف أشكال الفقر من خلال المجالات المتعددة التي تمس المواطن بصفة مباشرة، هذه المجالات هي التي يعرف من خلالها مستوى التنمية البشرية كالاستفادة من التعليم، الصحة، السكن، إلا أنها وزيادة على هذه المجالات فقد تطرقت إلى مجال آخر متمثل في الثروة الخاصة للبلديات والجماعات المحلية.

سمحت هذه الدراسة بتقسيم البلديات إلى 3 فئات: [95] ص20

- الفئة الأولى: تضم 177 بلدية تحوى 15673 نسمة وهي بلديات فقيرة جداً.
- الفئة الثانية: تضم 244 بلدية تتميز حالتها بأنها متوسطة.
- الفئة الثالثة: تضم 1119 بلدية أي ما يمثل 75% من البلديات تعرف حالة مُرضية نسبياً.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسة اعتمدت على 18 مؤشر لإعطاء صورة واضحة حول وضعية البلديات والسكان من جهة وإمكانياتهم المالية من جهة أخرى، تم تلخيص هذه المؤشرات إلى 4 مؤشرات هي: مؤشر أو معامل الثروة، مؤشر السكن، مؤشر التعليم، مؤشر الصحة وقد دلت النتائج الإجمالية على: [95] ص24

- مؤشر أو معامل الثروة: 967 بلدية في حالة سيئة تضم حوالي 11.923.589 نسمة.
- السكن : 229 بلدية في حالة سيئة تضم ما يقارب 2.262.036 نسمة.
- التعليم: 98 بلدية في حالة سيئة تضم 973.555 نسمة.

- الصحة: 168 بلدية في حالة سيئة تضم ما يقارب 1.350.541 نسمة.

ولتشخيص جيد للفقر قدمت النتائج على حسب 8 مناطق، الشمال يضم 3 مناطق (الشمال الغربي، الشمال الوسط، الشمال الشرقي)، الهضاب العليا بالمثل تضم 3 مناطق، أما الجنوب فيضم منطقتي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي. والجدول الموالي يبين المؤشر الإجمالي للفقر (هو مؤشر موفق ما بين المؤشرات الأربعة) حسب المناطق.

الجدول رقم 03: المؤشر العام للفقر [95] ص21

المناطق	عدد البلديات القسم الأول	%	عدد البلديات القسم الثاني	%	عدد البلديات القسم الثالث	%	إجمالي البلديات
الوسط الشمالي	39	8.8	47	10.7	355	80.5	441
الشمال الغربي	22	8.0	34	12.3	220	79.7	276
الشمال الشرقي	13	6.3	39	18.9	154	74.8	206
الهضاب الوسطى	35	32.7	28	22.6	44	41.1	107
الهضاب الغربية	21	18.4	24	21.1	69	60.5	114
الهضاب الشرقية	29	12.4	34	15.9	166	71.2	233
الجنوب الغربي	7	13.7	8	15.7	36	70.6	51
الجنوب الشرقي	11	9.7	27	23.9	75	66.4	113
المجموع	177	11.5	244	15.8	1119	72.6	1541

من الجدول السابق نلاحظ أن:

جيوب الفقراء موجودة عبر كامل أرجاء الوطن، والملحق رقم(3-1 و3-2) الذي يبين خريطة الفقر في الجزائر يوضح ذلك، كما يتركز السكان الفقراء في المناطق المحيطة بالمدن –في بيوت مؤقتة وغير صحية- وفي المناطق الريفية والجبلية، وفي النواحي المعزولة التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية العمومية، وكما توجد جيوب للفقر في مناطق الشمال، وفي المناطق شبه القاحلة بالهضاب الوسطى وفي المناطق الجرداء وشبه الجرداء في الجنوب. [96] ص20

أما عن تصنيف الفقر حسب البلديات، فقد تم إحصاء 46 بلدية، وفقا لدراسة تدقيقية لخريطة الفقر لسنة 2000 التي أُجريت في مارس سنة 2006، التي تبين البلديات الفقيرة والفقيرة جدا في الجزائر (انظر الملحق 3-3).

2.3.1.3. خصائص الفقر في الجزائر

إن دراسة خريطة الفقر في الجزائر أعطت جملة من خصائص للفقراء يمكن تلخيصها أهمها في: [97] ص06

- تركز الفقراء في الريف.
- موارد مالية منخفضة نتيجة لقلة الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- مؤشرات غير ملائمة للسكن والتعليم.
- ارتفاع معدلات الأمية لدى رب الأسرة الى80% .
- ارتفاع الحجم المتوسط للعائلات 7.64 شخص.

إلا أن التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر (Living Standard Measurement Surveys) لسنة 2005، المنجز من طرف المركز الوطني للدراسات والتحليل من اجل السكن والتنمية، الذي اعتمد على عينة من الأسر بلغ عددها 5080 أسرة مأخوذة من 42 ولاية، حيث جرى التحقيق في الميدان في مدة 3 أشهر ابتدءا من 14 فيفري 2005 إلى 15ماي 2005؛ قد بين أن الفقر تراجع بشكل فعلي منذ سنة 1995 نتيجة لمختلف الجهود التي بذلتها السلطات العمومية، والتي سنتطرق لها لاحقا. وحدد خصائص للفقراء الجزائريين تمثلت في: [98] .

- مكان الإقامة: الفقر متعدد لدى الأسر الفقيرة في المناطق الريفية مقارنة بالأسر في المنطقة الحضرية.
- الوضعية الزوجية لمسؤول الأسرة: بين التحليل انه من بين 549 أسرة فقيرة (أكثر من 70 % يكون فيها رب الأسرة متزوج).
- المستوى العلمي لرب الأسرة: كما بين التحقيق أن الأسر الفقيرة تتميز بالمستويات التعليمية الدنيا "بدون تعليم" و"تعليم قراني" بينما الأسر الغنية معنية بكل المستويات العليا"دراسات عليا".
- الوضعية الشخصية لمسؤول الأسرة: يبين التحليل حسب الوضعية الشخصية أن الأسر الغنية يكون فيها مسؤول الأسرة :عاملا، متقاعد ذو معاش، طالب. أما عن الأسر الفقيرة فيكون فيها إما:بطال سبق له العمل، بطال، امرأة ماكثة بالبيت وآخرون.
- سن مسؤول الأسرة: من بين 549 أسرة فقيرة، 40 % من مسؤولي الأسر يتراوح سنهم مابين 25و34 سنة و30% منهم من يتجاوز سنهم 60سنة. في حين يتراوح سن فئة مسؤولي الأسر الغنية مابين(35و49سنة).

- صنف السكنات: يبين التحقيق أيضا انه من بين 549أسرة فقيرة 286(أكثر من50 %)تشغل بيوت تقليدية.

- مصدر التزود بالماء: يبين التحليل أن الأسر الغنية تزود بالمياه لصالحة للشرب عن طريق عداد داخل البيت، بينما الأسر الفقيرة تجلب مياهها الصالحة للشرب من آبار غير محمية، منابع المياه والأنهار.

- صنف المحروقات المستعملة: تعتمد الأسر الفقيرة على (الفحم، بقايا الحصاد) بينما تستعمل الأسر الغنية بشكل خاص غاز المدينة.

- نوعية الإنارة المستعملة: تستعمل الأسر الغنية على طرق إنارة حديثة(إنارة كهربائية بعداد)بينما تستعمل الأسر الفقيرة طرق إنارة ضعيفة (إنارة كهربائية بدون عداد، غاز القارورات،الشمع).

- نوعية التطهير المستعملة: تتميز الأسر الفقيرة بعدم ارتباطها بشبكات التطهير وبعدها عنها، بينما تتميز الأسر الغنية بربط تام بالشبكة العمومية للتطهير.

2.3. تطور ظاهرة الفقر في الجزائر

تعد ظاهرة الفقر من بين المشاكل التي تعاني منها الجزائر، وقد شهدت هذه الظاهرة تقلبات من حيث مدى انتشارها أو انحسارها، تبعا للظروف والأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم محددات هذه الظاهرة بالإضافة إلى تطوراتها.

1.2.3. محددات الفقر في الجزائر

هناك بعض المؤشرات التي تدل على انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر أهمها:

1.1.2.3. البطالة

إن دراسة البطالة في الجزائر تبرز أنها ازدادت تفاقما من خلال الإصلاحات التي طبقت، وقد مست البطالة فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة قدرت بـ 80 %منهم 77.3 %ذكور والبقية إناث وتمثل نسبة البطالة لذوي السن20-24 سنة بـ 50% لعام 1995. [99] ص22

غير أن هذه الفئة قلت نسبتها عام 2000 لتصل إلى 48% [100] ص222 فقط رغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى النمو الاقتصادي، والراجعة خصوصا إلى أسعار المحروقات التي عرفت نموا كبيرا وملحوظا، حيث سجلت أرقام قياسية لم تسجلها من قبل، وقد أدى ذلك إلى زيادة احتياطات الصرف. وعليه، وعلى الرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي عموما، إلا أنها لم تنعكس إيجابا

بالقدر المطلوب على الجانب الاجتماعي، عندما نتحدث عن هذا الأخير فإننا نستثني شريحة من ذلك، وهم أولئك الذي الذين استفادوا من هذه الطفرة النقدية بوسائل ملتوية، وفئات أثريت في ظرف زمني قصير، وهي في عمومها لا تعبر عن حالة المجتمع الجزائري بشكل عام، إذ تصاعدت حدة البطالة بسبب ما رافق عملية الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق الكثير من الوحدات الإنتاجية. [101] ص272

إن تحليل ملامح مرحلة عقد التسعينات من العقد الماضي وسنوات الأولى من العقد الأول من الألفية الجديدة، يبرز لنا مجموعة من الحقائق السلبية في قطاع التشغيل بالجزائر، فرغم الجهود التي بذلت ورغم الهياكل المتعددة التي أنشئت، فالنتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، وبقي معدل البطالة في نمو مستمر، وحيث تجاوز المعدل خلال عقد التسعينات فوق متوسط أزيد من24 %.

والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة: 1988-2007.

الجدول رقم 04 : تطور معدلات البطالة *

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1995	1997	2000	2003	2005	2006	2007
معدل البطالة	12.6	18.1	19.8	20.7	23.8	24.3	28.1	28.6	29.5	23.7	15.4	12.3	11.8

ومن الجدول نستنتج:

- تزايد معدلات البطالة إلى غاية سنة 2000 فقد حيث انتقل المعدل من 12.6 %عام 1988 إلى 29.5 %عام 2000، وعليه فقد بلغ المعدل في هذا العام أعلى قيمة له وهو من أعلى المعدلات الدولية، لكن هذه النسبة مالت إلى الانخفاض بداية من بداية الألفية الجديدة. وحسب الإحصائيات التي قدمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات، فقد تناقصت النسبة إلى 23.7 %عام 2003 ثم انخفضت إلي 15.4 %عام 2001 ثم إلى 11.8 % عام 2007، وهو في الواقع تحسن كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة إلا انه يبقى من أعلى المعدلات في المنطقة العربية.

إن تراجع نسبة البطالة تفترض أو تعني إنشاء مناصب شغل جديدة، مما يطرح التساؤل عن طبيعة مناصب الشغل المنشأة، وبالطبع فإن التعرف على طبيعة مناصب الشغل يسمح بإعطاء فكرة عن

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري.

مناصب الشغل الدائمة، غير أن التحليل بين أن أغلب هذه المناصب هي مناصب مؤقتة والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 05: طبيعة مناصب الشغل*

السنة	1990	1992	1994	1996	1998	1999	2000	2001
عمل دائم	33055	14752	12806	6134	3926	3727	3014	3191
عمل مؤقت	27443	21916	24179	25976	22638	18650	19165	20505

من الجدول السابق نلاحظ:

عدد مناصب العمل الدائمة هي أقل بكثير من عدد المناصب المؤقتة. وقد قدرت مناصب العمل الدائمة من إجمالي المناصب الجديدة في سنوات 2006-2007 بـ 12% . [102] ص17

إن هذه النسبة تعكس واقع التشغيل في الجزائر، إذ تبين أن انخفاض البطالة في الجزائر هي حقيقة رقمية أو إحصائية فقط، وليست واقع وأن هذه السياسات هي مهدءات مؤقتة وليست حلا نهائيا للازمة.

وما تجدر الإشارة إليه هو بروز ظاهرة الشغل غير الرسمي في العديد من الأنشطة الاقتصادية، بتوجه الفئات المهمشة لتفعيل هذا القطاع الذي أصبح يحتضن الشباب البطال خاصة الفئة التي تبحث عن العمل لأول مرة، العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، وحتى العمال الذين يملكون منصب عمل في القطاع الرسمي وذوي الدخل الضعيف، نتيجة لغياب سياسة تشغيلية فعالة يعتمد عليها في تسيير سوق العمل الرسمية، رغم بعض المحاولات التي أدرجت في إطار سياسات إصلاح سوق العمل تماشيا وبرنامج التعديل الهيكلي، ممّا شجع الفئة النشيطة على إقتحام السوق الغير الرسمية . [103] ص177

2.1.2.3. الدخل والمستوى المعيشي

إن دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية LSMS 2005، والتحقيق حول الأجور في القطاع الاقتصادي(وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، 2002) أظهرت عناصر مفسرة جدا في ما يخص الدخول: [104] ص21

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

- أكثر من 74.32%من مجموع الدخول عبارة عن عوائد الأجور، والتحويلات المنتظمة وعوائد الأجور غير الدائمة. أخذت التحويلات، حصة الأسد بارتفاعها مفسرة بذلك الطابع التوسعي للسياسة الاجتماعية للدولة، حيث ارتفع حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من 770 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 50% من جباية البترول و12.6 % من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما ارتفعت الميزانية الاجتماعية للدولة بصفة معتبرة مقارنة بسنة 2000 منتقلة من 161.1 مليار إلى 293 مليار دينار سنة2004، أي بمعدل ارتفاع سنوي يفوق 16%. [104] ص31

- تخصص الدخول التي تم إعادة توزيعها للمناطق الحضرية (57.1%)، أكثر منها المناطق الريفية (42.88%) التي تمثل دخولها فيما عدا الفلاحين غير الأجراء، في التحويلات المنتظمة 60.26 % والمؤقتة 68.01 % . وهذا ما يسمح بفهم عدم ثبات الشغل في المناطق الريفية.

- يحوز الرجال على حوالي 92% من الدخول بينما لا تتعدى حصة النساء 8% ويخص هذا التفاوت الكبير إعادة توزيع.

- الدخل السنوي المتوسط أكبر في المدينة منه في الريف المدينة:22338.32 دج/الشهر.

الريف:17796.77 دج/الشهر. أي بفارق 20.33%.

- 68.2% من الأسر قد اجروا سلفيات، خصص 46.43% منها المبالغ المستلفة في النفقات اليومية بسبب ضعف دخولها.

- يستدين قرابة ثلث الأسر الجزائرية 31.6 % من أجل النفقات اليومية.

أما عن نفقات الأسر ف أظهرت الدراسة أن: [98]

- حصة النفقات الغذائية تمثل 58.22% من الميزانية الإجمالية للأسر، بحيث تخص أول الأمر الحبوب بـ 25.46%، الحليب ومشتقاته بنسبة 13.68% البقول الجافة 13.60% واللحوم بـ 10.12 %، بينما تمثل الفواكه والخضر الطازجة بنسبة 6.44 %و5.10% على التوالي. ومن جانب أخر فان الألبان والبقوليات وبدرجة اقل البيض يشكلون المواد الأساسية للتغذية بالنسبة لجزء هام من السكان.

- تخصص اللحوم والأسماك، بدرجة أقل والفواكه للأقلية.

- أما عن النفقات الغير الغذائية أي 41.8 % فتكشف النسبة على أن النفقات المخصصة للسكن تصل في المرتبة الأولى 23.6% وتليها النفقات المخصصة للصحة 15.9% إضافة إلى انه:

-في كل الحالات، تبقى الفئة السكانية الريفية محرومة بالنظر إلى الفئة السكانية التي تعيش في الوسط الحضاري.

ومن نتائج الدراستين السابقتين يمكن القول بأن:

- تشكل النفقات الغذائية نسبة كبيرة من نفقات الأسر.
- تعتمد غالبية الأسر الجزائرية على الأجور والتحويلات كمصدر للدخل.

والجدول التالي تطور الأجور خلال الفترة 1990-2007.

الجدول رقم 06: تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1990-2007*

السنة	1990	1991	1991	1992	1994	1997	998	1998	2001	2004	2007
الأجر	1000	1800	2000	2500	4000	4800	5400	6000	8000	10000	12000

ومن الجدول نلاحظ:

- قد تمّ مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون وتطور في هذه المرحلة حيث انتقل من 1000 دج سنة 1990 إلى 8000 دج سنة 2001 ثم 12000دج سنة2007، وعليه فقد تضاعف 10 مرات بين 1990و2004، أما مؤشر أسعار الاستهلاك فقد تضاعف 5مرات، وعليه فان القدرة الشرائية للأجر الوطني الأدنى المضمون قد تحسنت بصفة إجمالية، غير أن هذه الملاحظة الأولى ينبغي أن تكون نسبية نظرا للزيادات في أسعار المواد الأساسية وتأثيرها على استهلاك فئات الدخل الضعيف. [105]ص34

وما تجدر الإشارة إليه أن استهلاك العائلات عرف ارتفاعا في سنة 2007 قدر بـ 4.7 % بالمقارنة مع 2006 وأكثر من 4% في الفترة 2005-2007 في المقابل فان معدلات التضخم في أسعار المواد الأساسية بلغت 6.6% سنة 2007. والشكل الموالي يبين العلاقة بين معدل التضخم الإجمالي ومعدل تضخم المواد الأساسية الغذائية. [102] ص18

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري.

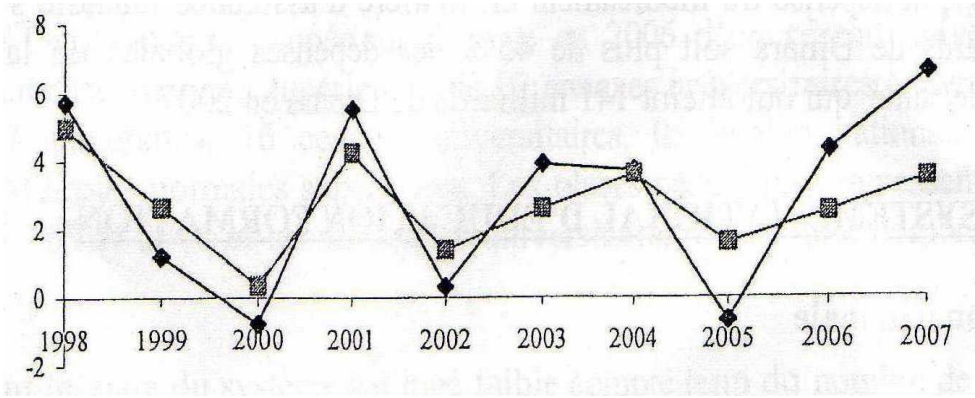

الشكل رقم 3: معدل التضخم الإجمالي ومعدل تضخم المواد الأساسية الغذائية للفترة 1998- 2007 [102] ص18

ومن هذا الشكل نستنتج أن:

- معدل تضخم المواد الأساسية أكبر من معدلات التضخم، نتيجة للتذبذبات في الأسواق العالمية حيث عرف مؤشر FAOللأسعار انتقالا من 139 إلى 219 نقطة في الفترة فيفري 2007-فيفري 2008 بمعدل 57%.وقد مس هذا الارتفاع الحبوب 85 %، الحليب 58%.[106] ص07
- ارتفاع استهلاك العائلات في الفترة 2005-2007 ناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وليس ارتفاع في كميات الاستهلاك.

3.1.2.3. المستوى التعليمي والمستوى الصحي

إن السمة الرئيسية للأسر الفقيرة هي التدهور التي الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، ولقد وجدت العائلات الفقيرة وخاصة ذات الفقر الشديد خلال السنوات السابقة نفسها غير قادرة على الاستفادة من الخدمات الصحية لأسباب عديدة منها:

- ارتفاع أسعار الأدوية وعدم تعويض البعض منها، وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج، خفض من استهلاك بعض الأدوية وخاصة المرتفعة الثمن. إن المساهمة في نفقات العلاج الطبي والتحاليل المخبرية من اجل التشخيص، ونفقات الاستشفاء التي تطلب من المرضى أنقصت من توافد الشرائح السكنية الفقيرة على المصالح العمومية للصحة.

- أما عن التعليم فقد خلصت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة واضحة بين الفقر وانخفاض مستوى التعليم ونوعيته، أي أن نسبة الفقر تنخفض انخفاضا ملحوظا، كلما ارتفع المستوى التعليمي والعكس صحيح، فكلما ارتفعت نسبة الفقر كانت نسبة التعليم مرتفعة، ويدل انخفاض التحصيل العلمي على نقص سبل الوصول إليه وعدم توافر الوقت اللازم للحصول عليه، إن الوقت المحدود والمتاح للأطفال في المناطق الريفية والى حد ما في المناطق الحضرية المحرومة، يستغل في كسب الدخل فهو ثمين ولا ينبغي إضاعته في المدرسة والدراسة، إذ بلغ عدد التلاميذ والطلبة المسجلون في جميع مراحل التعليم لذوي الأعمار 6-23 سنة في الجزائر نسبة52% سنة1980 و60% سنة 1990. وقدرت نسبة الأمية في الجزائر بحوالي 32% سنة 1998. وهي نسبة مضاعفة في المناطق المعزولة. إلا أن هذه النسبة حقيقة عرفت تحسن في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة محو الأمية72.80% سنة 2006، غير أن هناك العديد من النقائص يعاني منها التعليم في الجزائر أهمها: [107] ص34

- لا يستفيد من التعليم إلى حد الآن كل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس طالما أن المعدل الصافي لدخول الأطفال في سن السادسة من التمدرس قد بلغ مستوى 92.8 % .
- يبلغ معدل بقاء التلاميذ في مزاولة الدراسة حوالي 95.2%بالنسبة للطور الابتدائي(الخامسة ابتدائي) و66.20% فقط في المتوسط(السنة 4 متوسط).
- يقدر التسرب المدرسي على امتداد الفترة 1999-2006 معدل 536000 تلميذ منهم 68.9%من السلك الإجباري.
- يبقى معدل شغل الأماكن في الطور الابتدائي وحجم الأقسام البيداغوجية معدلا عاليا.
- يبقى مستوى تكوين موظفي التعليم غير كاف في الطورين الابتدائي والمتوسط حيث لا يتوفر الجزء الأكبر على المؤهلات المطلوبة.
- سجل خلال السنوات الأخيرة اتجاه واضح نحو تراجع التعليم التقني من جهة وتكثيف محتويات البرامج من جهة أخرى.

2.2.3. تطور فقر الدخل (الفقر النقدي) في الجزائر

لقد عرفت ظاهرة الفقر في الجزائر تقلبات في معدلاتها بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة للظروف والأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، وسنسلط الضوء في هذا المطلب على هذه التطورات محاولين تفسير أسباب ذلك.

1.2.2.3. تطور الفقر في الجزائر مابين 1988-2000

ساهمت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، وما ترتب عنها من آثار بالإضافة إلى الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية التي طبقت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، في عودة ظاهرة الفقر من جديد. والجدول التالي يوضح تطور هذه الظاهرة خلال سنوات: 1988، 1995، 2000.

الجدول رقم 07: تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات: 1988، 1995 ،2000 [91] ص88

	1988			1995			2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
معدل الفقر% SA	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
معدل الفقر% SPG	4,8	11,0	8,1	8,9	19,3	14,1	10,3	14,7	12,1
توزيع الفقر SA (%)	24.8	75.2	100	31.3	68.7	100	54.9	45.1	100
توزيع الفقر SPG (%)	28,2	71,8	100	31,3	68,7	100	49,5	50,5	100
أعداد الفقراء SA بالآلاف	210	639	850	504	1107	1611	523	429	952
أعداد الفقراء SPG بالآلاف	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

وما يمكن استنتاجه أن:

- معدل الفقر بلغ أعلى قيمة له سنة 1995 إذ وصل إلى 14,1 % من مجموع السكان، وهو ما يعادل 3.986.000 فقير، بعدما كان لا يتجاوز نسبة 8,1 % سنة 1988 أي ما يعادل 1.885.000 فقير ويتضح جليا، وبمقارنة هذين الرقمين فقط، أن عدد الأشخاص الذين هم في حالة فقر قد تضاعف أي بزيادة حوالي89 % ما بين 1988- 1995، ناهيك عن أن سنة 1995 هي بداية سياسات التعديل الهيكلي، وهذا معناه أن العدد الحقيقي للفقراء أعلى بكثير.

ويفسر هذا الارتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، كما ساهم ارتفاع معدل البطالة في زيادة أعداد الفقراء. ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الحكومة وما تضمنته من إجراءات: تحرير أسعار المنتجات وإلغاء وتقليص الدعم عن معظم المنتجات الغذائية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، نتيجة حل وتصفية المئات من المؤسسات العمومية، ضبط الإنفاق الحكومي الموجه للأجور أو التحويلات الاجتماعية والإنفاق الموجه للمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية، كل هذه الإجراءات ساهمت في تحويل أعداد كبيرة من أفراد الطبقة المتوسطة إلى صفوف الفقراء، وأما خلال الفترة "1995 - 2000 "فقد سجل معدل الفقر انخفاضا طفيفا إذ بلغ 12,1 % سنة 2000 بعدما وصل إلى 14,1% سنة 1995 ويفسر هذا الانخفاض بعاملين رئيسيين: [108]

* الإرتفاع النسبي للدخل الفردي نتيجة تحسن معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ متوسط نمو PIB خلال الفترة :"1995 – 2000 " :3,1 % كما ارتفع الدخل الفردي من 1498 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 1790 دولار للفرد سنة 2000.
* إتباع الحكومة لجملة من التدابير والإجراءات التي هدفت إلى التخفيف من الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، من خلال إنشاء شبكة حماية اجتماعية من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر تضررا ومساعدتها من خلال منح تعويضات أو تقديم الوسائل الكفيلة بترقيتها وتحسين ظروف معيشتها، ورغم ذلك فإن نسبة الفقر بقيت مرتفعة عن النسبة المسجلة خلال سنة 1988، وفي المقابل أدى الارتفاع الملحوظ لأسعار المحروقات إبتداءا من سنة 2000 وما ترتب عنه من تحسن إلى تراجع الفقر في سنة 2000.

- حسب توزيع الفقراء، تتركز ظاهرة الفقر في الريف وانتقالها تدريجيا إلى الوسط الحضري.

وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون على 01دولار في اليوم بلغت 0.8% من مجموع السكان أي 243200 شخص في سنة 2000. [109] ص01

2.2.2.3. الفقر في الجزائر بعد سنة 2000

إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية سنوات 2000، أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، يبن الجدول التالي تطور ظاهرة الفقر من 2001-2005:

الجدول رقم 08: تطور معدلات الفقر من 2002-2005 *

	حدود الفقر	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات الفقر%	SA	-	2.0	1.9	1.6	2.7
	SPG	-	8.5	8	6.8	5.7

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- مؤشر حد الفقر العام قد انتقل من12.1 % إلى 5.7 % حيث بين سنتي 2000 و2005، بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل مكافحة هذه الظاهرة والتي من أهمها:

* لقد ساهم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج "38.8 % " من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج " نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة بمختلف أشكالها.
* إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر على المدى المتوسط"2001-2005"، تكونت من خمسة برامج وطنية هدفت للاستجابة للحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان والمتصلة بالقرض المصغر الفلاحة، السكن، التكوين المهني ، الصحة.
* ارتفاع معدل الفقر الغذائي حيث انتقل من 2 %إلى 2.7%بين سنتي 2000 و2005.

في سنة 2005 بلغت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على 1دولار في اليوم هي 0.6% من مجموع السكان أي 1974000 شخص. [109] ص02

أما عن سنة 2006 فقد قدر معدل الفقر العام بـ5.6%، حيث يتركز3.4 % من الفقراء في الريف و9.6% يتركز في المدن.

والجدول التالي يبين التغيرات في معدل الفقر وعدد الفقراء مابين سنتي 2000 و2006.

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير CNES، commissariat à la planification et à la prospective

الجدول رقم 09: تغيرات معدلات الفقر وعدد الفقراء مابين سنتي 2000 و2006 [91] ص9

	2000			2006			التغيير 2006/2000		
	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن	الحضر	الريف	الوطن
معدل الفقر (%)	10,3	14,7	12,1	3.4	9.6	5.6	-67.0	-34.7	-53.7
أعدادالفقراء (10^{P3}P)×	1842	1876	3719	661	1215	1876	-64.1	-35.2	-49.6

من الجدول السابق نستنتج:

- انخفاض معدل الفقر العام مابين 2000-2006 بأكثر من النصف.
- تراجع الفقر بشكل كبير في المناطق الحضرية بالمقارنة بالريف.

3.2.3. تطور الفقر البشري في الجزائر

يعد مؤشر الفقر البشري أحد المؤشرات الذي يترجم ارتفاعه تدهور الأوضاع بالنسبة إلى الفترة المرجعية، وانخفاضه يعني عكس ذلك، تحسنا في مستوى معيشة السكان.

1.3.2.3. قياس الفقر البشري في الجزائر

إن مؤشر الفقر البشري في الجزائر هو مقياس الفقر البشري، وهو يركز على جوانب الضعف المسجل على مستوى الأبعاد الأساسية الثلاث: [107] ص46

- التعمير(طول العمر) الذي يقاس غيابه باحتمال الوفاة قبل سن الأربعين؛
- المعرفة التي يقاس غيابها بمعدل تعليم الكبار؛
- وأخيرا، الانتفاع بمياه الشرب والخدمات الاقتصادية والصحية، التي يقاس نقصها بالنسبة المئوية للأفراد الذين لا سبيل لهم إلى مصدر من مصادر الماء المحسنة وكذا النسبة المئوية للأطفال الأقل من خمس سنوات الذين يعانون نقصا في الوزن.

2.3.2.3. معدلات الفقر البشري في الجزائر

يبين الجدول التالي تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال السنوات: 1995 – 2006

الجدول رقم 10: تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995 – 2006 *

السنوات	1995	1999	2000	2004	2005	2006
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60	18.95
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	8.26	7.84	6.39	6.39	6.03
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	-	33.40	32.80	20.00	23.70	27.20
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	22.00	14.50	11.10	5.50	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن الأقل من خمس سنوات	13.00	-	6.00	3.50	3.50	3.70

من الجدول نلاحظ:

- عرف احتمال الوفاة قبل سن الأربعين عند الولادة انخفاضا مضطردا منذ 1995، ليستقر في حدود6.03 سنة 2006، وهذا راجع إلى تراجع معدل الوفيات لدى الأطفال وتحسن معدل الحياة على مستوى كل شريحة من شرائح الأعمار المختلفة.

- فيما يخص معدلات تعليم ذوي الأعمار من 15 سنة فأكثر، فقد بلغ المعدل الوطني التعليمي خلال سنة 2006 نحو 27.20%، ما يوافق 6.521.400 شخص، وقد تقلص هذا المعدل على امتداد الفترة 1995-2005 غير أن عدد الأميين قد ارتفع بمعدل سنوي يقارب 10000(9.758) على امتداد نفس الفترة، يعود سبب هذه الوضعية إلى عدم ملائمة الوسائل مع أهداف برامج مكافحة الأمية. [107] ص47.

- أما عن لنسبة المئوية للسكان المحرومين من مصادر المياه المحسنة، فقد انتقلت من 22% سنة 1995 إلى 5% خلال 2006، ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل يمكن أن نذكر منها على

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير CNES.

الأقل تطور عدد المساكن المربوطة بشبكات مياه الشرب وتوسيعها، إلى جانب أهمية الاستثمار في هذا الميدان (السدود،شبكات الربط...).

- تقلصت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن الأقل من 5 سنوات من13% خلال 1995 إلى 3.70%خلال 2006، أي بمعدل انخفاض يساوي 9.30 نقطة وهذا راجع إلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة ،كما يستفيد ما يعادل 88% من الأطفال الأقل من سنتين من التلقيح، ضف إلى ذلك ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر إلى أكثر من 2689 مليار د.ج مسجلا بذلك تقدما بمعدل5.5%.[107] ص48

وأخيرا أسهمت مكونات مؤشر الفقر البشري جميعها في تحسين مستوى المؤشر الذي انتقل من 25.23% سنة 1995 إلى 18.95% سنة 2006.

لكن ماهو ترتيب مؤشر الفقر البشري في الجزائر على المستوى العالمي؟

حسب تقرير التنمية البشرية 2008، الذي جاء تحت عنوان "محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"، تحتل الجزائر المرتبة51 في حين تحتل تونس المرتبة 45 والمغرب 68 وتحتل مصر المرتبة 48 والأردن مرتبة 11. [110] ص228.

إن النتيجة التي حققتها الجزائر تبقى غير كافية إذا ما قورنت بما تملكه الجزائر من إمكانيات، وما حققته الدول الأخرى، هذا ما يستوجب عليها بذل المزيد من الجهود.

3.3. أساليب مكافحة الفقر في الجزائر

تبنت الجزائر أساليب لمكافحة الفقر التي تم ترجمها إلى سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية وبرامج واستراتيجيات، تهدف هذه السياسات إلى تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة. سنقتصر في هذا المبحث على دراسة السياسات المتبعة بالدراسة والتحليل في هذا المبحث.

1.3.3. سياسات مكافحة الفقر في الجزائر

نظرا لانتشار ظاهرة الفقر في الجزائر، أصبحت من الاهتمامات الأساسية للمسؤولين، ولإعطاء حوصلة بهذه الاهتمامات سنقوم بتسليط الضوء على ما أعُد من سياسات التي تهدف إلى مكافحة الفقر في الجزائر.

1.1.3.3. السياسة الاجتماعية

إلى غاية سنة 1992، كان تدخل الدولة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة يتمثل في آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية(الماء، النقل، السكن...). وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار، بوضع آلية جديدة للدفع المباشر لفائدة الفئات السكانية المحرومة سنة 1992، تمثلت هذه الآلية الجديدة في: [111] ص04.

- التعويض التكميلي للمنحة العائلية(ICAF) بمبلغ 60 دج/شهريا وعن كل طفل مستفيد من التعويض؛
- التعويض التكميلي للنفقة والريع الممنوح للمتقاعدين والمستفيدين من النفقة، الذين يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن 7000 دج/شهريا؛
- التعويض عن الأجر الوحيد (IPSU) الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن 7000 دج على أن يكون الزوج عديم الدخل.
- التعويض الخاص بالفئات الاجتماعية العديمة الدخل (ICSR).

أظهر تحليل أثر هذه الآلية بأن 50% من السكان استفادوا من هذا التعويض، لذا تم إعادة النظر في هذه الآلية سنة 1994 ، وهي تتمثل في:

- التكفل بالتعويضات الخاصة بكل من التعويض عن الأجر الوحيد، التعويض التكميلي للنفقة(ICPR) والتعويض التكميلي للمنحة العائلية، على التوالي من طرف المستخدم وصندوق التقاعد وكذا الدولة؛
- إستبدال التعويض الخاص بالفئات السكانية العديمة الدخل، بكل من: [111] ص07.

* المنحة الجزافية للتضامن، لصالح الأشخاص المسنين المعاقين والغير قادرين على العمل عديمي الدخل؛
* التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الذي يتم منحه للأشخاص عديمي الدخل مقابل مشاركتهم في نشاطات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجماعات المحلية.

1.1.1.3.3. وكالة التنمية الاجتماعية

في إطار إصلاح السياسة الاجتماعية تم تعزيز الخريطة المؤسساتية للنشاط الاجتماعي للدولة وذلك في سنة 1996، بموجب المرسوم التنفيذي 232-96 المؤرخ في29جوان1996 الرامي إلى إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية كمؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص، يكفل لها استقلالية إدارية ومالية. وقد أصبحت وكالة التنمية الاجتماعية تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني منذ ماي 2006

بعدما كانت تحت سلطة رئاسة الحكومة. وحاليا، تطور وكالة التنمية الاجتماعية وتتابع برامج اجتماعية، بميزانية سنوية تقدر بحوالي 30 مليار دينار جزائري. تسير الوكالة حليا 07 برامج أهمها[111] ص10:

1.1.1.1.3.3. برنامج المنحة الجزافية للتضامن (AFS)

تم وضع هذه المنحة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1994 (المادة 22). ينص برنامج المنحة الجزافية للتضامن (AFS) على تقديم منحة لرب العائلة دون دخل والعاجز جسديا عن العمل. والأشخاص العاجزين جسديا عن العمل، هم:[112]

- الأشخاص المسنون الذين يتجاوز سنهم 60 سنة ؛
- الأشخاص المعاقون حركيا وعقليا غير القادرين عن العمل .كما يدرج المرسوم الشخص الذي يعيش بمفرده، بدون عائلة وبدون دخل للإستفادة من هذه المنحة بنفس شروط العائلة بدون دخل.

تم إدراج المرأة ربة العائلة التي تبلغ سن (60) أو أقل وبدون دخل، في قائمة الأشخاص المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن وذلك بموجب المرسوم رقم : 96 - 353 المؤرخ في 19 أكتوبر 1996 .

يتم إنخراط المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن وذوي الحقوق لدى صندوق الضمان الإجتماعي ، حيث تتكفل ميزانية الدولة بدفع الإشتراكات.

خلال السنة المالية 2001 تم توسيع الإستفادة من المنحة الجزافية للتضامن للأشخاص المستفيدين سابقا من الإعانات الإجتماعية الممنوحة للأشخاص ذوي العاهات ، العجزة ، المكفوفين والعاجزين.

تم تحديد مبلغ المنحة الجزافية للتضامن بـ 900 دج في سنة 1996 ورفعه إلى 1000 دج في سنة 2001 وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل به بـ 120 دج. والتي تشهدت ارتفاعا في قيمتها ابتدءا من مارس2009 حيث ستصل إلى 3000 دينار شهريا.

2.1.1.1.3.3. التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة: (IAIG)

يمنح هذا التعويض لفرد أو أفراد من عائلة بدون دخل والذي أو الذين يشاركون فعليا في نشاطات ذات منفعة عامة، إن المستفيدين من التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة وذوي الحقوق من عائلاتهم، لهم الحق في الاستفادة من الضمان الاجتماعي حيث تتكفل وكالة التنمية الاجتماعية عبر ميزانية الدولة بدفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.تم تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة

العامة بموجب قرار وزاري مشترك (الوزير المكلف بالنشاط الاجتماعي ووزير المالية) إعادة تقييم مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة 2001 إلى 3000 دج شهريا لكل مستفيد .

كما تسير وكالة التنمية الاجتماعية جملة من البرامج التي تهدف إلى خلق مناصب الشغل أهمها: [111] ص12

3.1.1.1.3.3. برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العامة (TUP-HIMO)

تم الانطلاق في المرحلة الأولى من هذا البرنامج لدعم التشغيل في سنة ،1997 وذلك في إطار مشروع دعم الشبكة الاجتماعية الممول بقرض من البنك العالمي. بعد اختتام اتفاق القرض في ديسمبر 2000، ارتفعت كلفة البرنامج المنفذ خلال الفترة 1997 /2000 إلى حوالي 4.5 مليار دج من أجل إحداث ما يعادل 50.000 منصب عمل في السنة، تم تمويل البرنامج إبتداءا من سنة 2001 من ميزانية الدولة.

يهدف هذا البرنامج إلى إحداث مناصب شغل مؤقتة، عن طريق فتح ورشات ذات منفعة عمومية مخصصة أساسا لصيانة الهياكل القاعدية العمومية في المناطق المحرومة. وتشجيع المؤسسات المصغرة المكلفة بإنجاز المشاريع وتحسين الخدمات في المناطق المتضررة من ظاهرة الفقر.
يكمن المبدأ الأساسي للأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة في التكفل بالأشغال اليدوية البسيطة التي لا تتطلب لإنجازها تكوينا معينا أو خبرة مهنية مسبقة. يتم اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، حسب مجموعة من المعايير لا سيما:

- منفعة عمومية معترف بها ؛
- استعمال مكثف لليد العاملة، يجب أن تمثل التكاليف الأجرية نسبة 60% من الكلفة الإجمالية ؛
- نتائج إيجابية مقابل كلفة منخفضة؛
- أثر إيجابي على البيئة ؛

تتشكل الفئات السكانية المستهدفة من خلال الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة من البطالين دون أية مؤهلات. بخلاف المستفيدين من التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة، يمكنهم الحصول على أجر يساوي (الأجر الوطني الأدنى على الأقل).

- الولايات والبلديات ذات النسب العالية للبطالة والتي تعاني من نقص في الهياكل القاعدية وفي صيانة الموارد الطبيعية.
- المؤسسات المصغرة وصغار المقاولين المتواجدين في موقع أو منطقة إنجاز المشروع.

تقوم وكالة التنمية الإجتماعية المكلفة بتمويل وتسيير ومراقبة الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال المكثف لليد العاملة لحساب وزارة التشغيل، كما يقوم مديرو الولايات المكلفون بالتشغيل بدفع مستحقات صغار المقاولين من خلال تحريك الحسابات البنكية المحلية التي تم فتحها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.

4.1.1.1.3.3. برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)

تم إحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 - 295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المحدد لكيفيات سير "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" ودخل حيز التنفيذ في شهر ديسمبر 1998، كما تم تحديد تنظيمه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 402 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998. المتضمن الإدماج المهني للشباب حاملي شهادات التعليم العالي وكذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين. رغم أن البرنامج ممول من إعتمادات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ) فإن عملية تسيير الجهاز الذي تم وضعه ولاسيما المسار الخاص بدفع مستحقات المستفيدين، وضعت على عاتق وكالة التنمية الاجتماعية وذلك بالتعاون مع مديريات التشغيل للولاية المكلفة بالتسيير الإداري للبرنامج، وكذا بدفع أجور المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل .

يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل والذي يدخل في إطار سياسة ترقية التشغيل إلى:

- تشجيع طلبات العمل ؛
- تشجيع إدماج الشباب الحاملين للشهادات في سوق العمل ؛
- تشجيع مستخدمي القطاع العمومي والخاص بتوظيف الجامعيين المؤهلين وتحسين المستوى التقني لتأطير مستخدميهم.

5.1.1.1.3.3. برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية (ESIL)

تم إدراج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية في إطار الجهاز الأول للإدماج المهني للشاب الذي دخل حيز التنفيذ في 1990. يعرف هذا البرنامج كدعم لكلفة الأجور الخاصة ببرامج النشاطات ذات المنفعة العمومية المقترحة من طرف الهيئات المحلية(خاصة البلديات). يستهدف هذا البرنامج الشباب البطالين خاصة ويوفر إمكانيات التشغيل المؤقت مع آفاق التوظيف الدائم. [111] ص14.

تم تحديد أجور المستفيدين من مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية ESIL قياسا على الأجر القاعدي المضمون. كلفت وكالة التنمية الإجتماعية إبتداءا من سنة 2002 بتسيير البرنامج الذي كان في السابق على عاتق الوزارة الوصية.

6.1.1.1.3.3. القرض المصغر

وضع الترتيب الخاص بالقرض المصغر سنة 1997، تم تسييره من قبل وكالة التنمية الاجتماعية لعدت سنوات وقد أعيد النظر في هذا الترتيب عام 2003 والذي أدى إلى إنشاء هيئة متخصصة وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. مهامها الأساسية تتمثل في: [113] ص02

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- تساعد المستفيدين، عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

ومن أجل تعزيز نشاط الوكالة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، عن طريق المرسومين التنفيذيين 04-16 و05-02 المؤرخين في 2004/10/22 و2005،/01/03 الذي يضمن للبنوك تعويض 85 %من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح كلفتها مابين 100000 و400000 دج.

القرض المصغر هو سلفة موجهة للمشاريع، يوجه للأشخاص البالغين من العمر 18 سنة فما فوق والذين هم في حالة بطالة أو في شغل غير ثابت أو عديمي الدخل، وبشكل خاص المرأة و الذين يرغبون في خلق شغل خاص بهم، كما يوجه أيضا للأشخاص الذين لهم دخل صغير وكذا مداخيل غير ثابتة. تقترح الوكالة الوطنية لتسييره ثلاث مستويات للتمويل:

- قرض بدون فائدة يوجه لشراء المواد الأولية للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها30.000دج وذلك حسب مايلي: 10% مساهمة شخصية، 90 %قرض بدون فائدة.

- قرض بنكي صغير وذلك للمشاريع التي تتراوح تكلفتها مابين 50.000 دج إلى 100.000دج: من 3%إلى 5 %مساهمة شخصية، من 95 %إلى 97 %قرض بنكي الفوائد من 10% إلى 20% حسب الحالات والفارق من النسبة التجارية تتحمله الوكالة.

- قرض بنكي صغير يمثل70%من تكلفة المشروع والمتبقي أي (ما بين 25% إلى 27% من تكلفة المشروع) يكمل بقرض بدون فائدة من طرف الوكالة وهذا بالنسبة للمشاريع التي تتراوح تكلفتها مابين 100.000 دج إلى 400.000 دج. يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهر(من سنة إلى خمسة سنوات).

2.1.1.3.3. منظومة الضمان الاجتماعي

تسمح الحماية الاجتماعية بدعم الصدمات الاقتصادية وهي توفر مداخيل حتى ولو كانت ضئيلة لشريحة كبيرة من السكان، وتستعمل الخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي كعناصر لدعم المداخيل.
إن دراسة منظومة الضمان الاجتماعي تحيل إلى دراسة مختلف صناديق الضمان الاجتماعي التي تتشكل منها والتي تنقسم إلى: [114] ص152.

1.1.1.1.3.3. الضمان الاجتماعي

ويضمن تغطية واسعة ويستفيد منه أكثر من 90% من السكان من آثار إعادة التوزيع في هذا النظام.

2.1.1.1.3.3. التقاعد

إن نظام التقاعد مفتوح للعمال الأجراء في القطاعين العام والخاص (الصندوق الوطني للتقاعد) وللعمال المستقلين المنخرطين في صندوق التأمينات الاجتماعية الغير الأجراء.

3.1.1.1.3.3. التأمينات على البطالة

يقوم على تسيير هذا البرنامج الصندوق الوطني للتامين على البطالة، وهذا البرنامج يعمل على تقديم مداخيل تعويضية للأجراء الذين فقدوا عماهم في القطاع الاقتصادي وهم يتقاضون منحة بطالة لمدة 18 شهرا ويمكن أن يتلقوا تكوينا لتحسين درجة تأهيلهم وامتلاك معارف تسمح لهم بالتكيف مع متطلبات السوق.

تشكل منظومة الضمان الاجتماعي أهم منظومة للحماية الاجتماعية، بضمان تغطية مخاطر عدة أخطار ومنح امتيازات اجتماعية هامة، وتشكل هذه الصيغة لإعادة توزيع المداخيل حجما كبيرا في مجمل تحويلات مختلف الأعوان الاقتصاديين الموجهة للأسر، ففي سنة 2004، بلغت حصة تحويلات مختلف الأعوان الاقتصاديين الموجهة للأسر، ففي سنة 2004، بلغت حصة تحويلات أجهزة الضمان الاجتماعي 222 مليار دج، بما يعادل 28.8 من مجموع التحويلات الممنوحة للأسر. [115] ص102

2.1.3.3. السياسات الاقتصادية

إن من بين أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي طبقت هي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر، وتعد سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة دعم النمو وتنمية المناطق الفلاحية والريفية أهم هذه السياسات، من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بالإضافة إلى برامج أخرى.

1.2.1.3.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2005

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة وتوفير الشغل، عبر ترقية الاستغلال الزراعي والمؤسسة المنتجة خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وإعادة تأهيل المنشات القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.حيث جزء هام من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وعليه فان هذا البرنامج يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: [116] ص112

* محاربة الفقر؛
* خلق منصب الشغل؛
* التوازن الجهوي وإعادة إحياء القطر الجزائري.

إن هذا البرنامج يتضمن غلافا ماليا قدره 525 مليار دينار تتوزع حسب المقومات الآتية:

الجدول رقم11: مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي [116] ص112 الوحدة: مليار دج

طبيعة الأعمال	رخص البرنامج					مجموع الرخص
	2001	2002	2003	2004	04/01	البرامج(%)
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

2.2.1.3.3 .المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية

يتركز قرابة نصف الفقراء في المناطق الريفية التي تعرف أشكالا للفقر أكثر حدة، مرتبطة خاصة بالعجز في الدخول التي تعتبر الفلاحة مصدرا أساسيا لها، وكذا بالوضعية المزرية للأراضي الفلاحية وعليه يشكل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية آلية هامة من أجل القضاء على الفقر، ولا يتجلى تراجع الفقر في انخفاض نسبة البطالة، بل يظهر أيضا في رفع الضغوطات التي تعيق تنمية الريف سواء اقتصاديا أم اجتماعيا.كما يهدف هذا المخطط زيادة على خلق مناصب شغل جديدة، إلى تزويد سكان الأرياف المحرومين عموما بعقارات ووسائل مالية وكذا بمعارف ودعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من الاستفادة في أقصر الآجال من عمله.
تعد عوائد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الشرائح المحرومة معتبرة، حيث تتمثل في مصادر جديدة للمداخيل، وتحسين ظروف المعيشة، وخلق موارد جديدة، وكذا تطوير المنشات والخدمات، لاسيما لفائدة سكان المناطق لمعزولة. [117] ص34

3.2.1.3.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة البرنامج الخاص بدعم النمو، الذي انطلق في مرحلته الأولى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تم اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو يقدر بستين مليار دولار أمريكي ويشمل خمسة محاور: [118]

- تحسين ظروف المعيشة؛
- تطوير المنشآت القاعدية؛
- دعم النمو الاقتصادي؛ تحديث الخدمة العمومية؛
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

غير أن المحوريين الأولين هما اللذين يشكلان الأولوية بالفعل، حيث خصص لهما على التوالي 45.4 و 40.5 بالمائة من الغلاف المالي الإجمالي. [102] ص12.

4.2.1.3.3.المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

تشكل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية، إذ أنها ترتكز على إجراء تساهمي، إذ أن المشاريع يتم اقتراحها من طرف المجتمع المدني على المسؤولين المعنيين في إطار خلية التنشيط الريفي المنصبة على مستوى الدوائر والبلديات، وعليه تعد آلة مجددة فيما يخص بناء المشاريع، خضعت لتجارب في الميدان منذ 2003 وقد سمحت بتحقيق نتائج تنعكس مباشرة على ظروف معيشة السكان الفقراء في المناطق المعزولة. [119] ص38

يقوم المشروع الجواري للتنمية الريفية على جملة من المبادئ أهمها: [119] ص39

- الأولوية للسكان العزل.
- تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة.
- معالجة الإشكاليات المحلية(مكافحة التصحر، ترقية التراث والمهارة المحليين...).
- إدراج حركية للمشروع ضمن إقليمه.

وقد تم تمويل 2070 مشروع جواري للتنمية الريفية، وذلك لفائدة 207000 أسرة مستهدفة. كما تم خلق 91000 منصب شغل في المناطق المعزولة واستفادت 757 بلدية معنية. [107] ص83

5.2.1.3.3. السياسة الوطنية للنهوض بالريف

يفرض عالم الريف في الجزائر نفسه من حيث الجانب الديمغرافي (40 من السكن) والمساحات (979 بلدية ريفية من 1541 بلدية) والمستقبل (70 من سكان الأرياف تقل أعمارهم عن 30سنة)، ومن ثم فان التحدي المطروح يتعلق بتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة من خلال استحداث فرص جديدة للتوظيف والمداخيل، عبر استهداف تحسين الظروف المعيشية ومحاربة التهميش والفقر.

إن سياسة النهوض بالريف تراعي على الخصوص الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل والحماية الاجتماعية ، لقد تم تصميم السياسة الوطنية للنهوض بالريف (2007-2013)التي شرع في تنفيذها في 2007 حيث تتهيكل بنية هذه السياسة على أربعة برامج كبرى: [107] ص82

- البرنامج الأول ويخص تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف؛
- البرنامج الثاني ويعنى بتنويع النشاطات الاقتصادية من اجل التشجيع على تطوير المداخيل البديلة سكان المناطق الريفية وكذا الحث على إدخال التكنولوجيات الحديثة؛
- البرنامج الثالث ويتعلق بحماية وتثمين الموارد الطبيعية ومنظومات التنوع البيئي؛
- البرنامج الرابع يهدف إلى تعزيز الطاقات البشرية والمساعدة التقنية.

وتقوم هذه البرامج على أساس مسعى تشاركي وجواري تمت صياغته في المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة.ولقد تم بتاريخ 11 جوان 2008 تصميم 5200 مشروع جواري للتنمية المندمجة يتوزع على 1033 بلدية منها894 مشروع قد تمت الموافقة عليه وشرع في تنفيذه.

3.1.3.3. سياسات أخرى

إضافة إلى السياسات السابقة اعتمدت الجزائر في معالجتها لمشكلة الفقر على:

1.3.1.3.3. سياسات السكن والتكوين

مع بداية التسعينيات تم استبدال تكفل ميزانية الدولة بتمويل السكن الاجتماعي بتقديم مساعدات للسكن تستفيد منها الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف، وفي إطار إصلاح قطاع السكن قامت الدولة سنة 1996بـ: [120] ص85

- دعم للحصول على الملكية؛
- مساندة الترقية العقارية؛
- المساعدة الشخصية للمستأجرين؛
- تشجيع المنظومات التعاونية على تمويل السكن؛
- تحويل صندوق التوفير إلى بنك للسكن.

بالإضافة إلى ما سبق قامت الدولة بتخصيص العديد من صيغ الاستفادة من السكن المخصصة للفئات الاجتماعية التي تعيش في المناطق الريفية والحضرية، وهي: [121] ص54

- السكن الاجتماعي الإيجاري، الموجه فقط للأسر ذات المداخيل الضعيفة(المدخيل الشهرية التي تقل عن 12000دج)، الذي يمول تماما بمساهمات نهائية من ميزانية الدولة.
- السكن الاجتماعي التساهمي في الوسط الحضري الموجه للسكان الذين لديهم قدرة تساهمية، وتسمح هذه الصيغة، فضلا عن الإعانة المالية المباشرة للدولة (400.000دج أو 500.000دج)، بالاستفادة من أرض تابعة لأملاك الدولة، مع تخفيض في القيمة التجارية، ويقدم المستفيد التكملة(المساهمة الشخصية أو القرض المصرفي).
- السكن الريفي، حيث تقدم إعانات مباشرة، تمكن المستفيد من تحسين مسكنه(أشغال التهيئة، التوسيع بتقديم مساعدة تقدر ب(250.000دج)، أو انجاز مسكن جديد (500.000دج).
- السكن بالبيع عن طريق الإيجار، وهو عرض أسس للاستجابة لاحتياجات الفئات المتوسطة للسكان،التي لا تتجاوز دخلها خمس مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون وتوجه هذه الثلاث صيغ الأخيرة للفئات ذات المداخيل المتوسطة.
- السكن الترقوي، الذي ينجزه المقاولون العقاريون ويوجه للسكان ذوي المداخيل الهامة.

إن هذه التدابير تستفيد منها الطبقات الاجتماعية القادرة على الوفاء، أما فئات المواطنين التي تتوفر على دخل غير كاف أو الفئات التي تعيش في مساكن مؤقتة أو في مساكن لا تتوفر على شروط صحية، فإن أوضاعها حينئذ سيكون من الصعب تحسينها بل وربما ستتفاقم أكثر من ذي قبل وهذا ما سيؤثر على الفقر البشري في الجزائر.

في مجال التكوين؛ قد شهدت عشرية الثمانينات تطورا متسرعا للجهاز العمومي للتكوين واستقلاليته، وانطلاقا من سنة 1990، تم فتح سوق التكوين أمام القطاع الخاص بصفة رسمية وهناك حاجات حقيقية في مجال التكوين للفئات التالية: [117] ص88

- التسربات المدرسية؛
- الشباب البطالون؛
- العمال المسرحون لأسباب اقتصادية.

2.3.1.3.3. دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفقر في الجزائر (الحركة الجمعوية)

تلعب الحركة الجمعوية دور بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن معرفتها وتحديد أشكالها التنظيمية وأهدافها المجتمعية لا تزال محدودة في الجزائر، على الرغم من الدور الذي تلعبه في تخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الطبقات المحرومة. تساهم العديد من الجمعيات في الجزائر، من خلال ما تقدمه من معونات في تحسين معيشة فئات معينة كاليتامى والنساء المطلقات... بالإعانة المباشرة، كما تساهم جمعيات أخرى في تحسين المستوى الثقافي من خلال القضاء على الأمية على رأسها جمعية اقرأ، أما عن جمعيات متخصصة في مكافحة الفقر، فحسب وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، لا توجد جمعيات تعمل تحت هذا الشعار "مكافحة الفقر" بشكل مباشر، بل نسبة كبيرة من هذه الجمعيات تساهم في ذلك بصورة غير مباشرة.

هذا لا يمنع انه في الفترة الأخيرة ، تعمل السلطات العمومية على تحسين قدرات هذه المنظمات التي تنشط في المجال الاجتماعي الثقافي وغيرها، بهدف تشجيع هذه المنظمات على العمل في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية في المناطق الريفية، وقد بدأت الجزائر في تطبيق ذلك بالتعاون مع الكشافة الإسلامية الجزائرية من خلال: [122]

- تكوين المنظمات غير الحكومية في مجال التخطيط لتحقيق أهداف الألفية للتنمية؛
- تفعيل قدرات هذه المنظمات من جانب سياسات الاتصال وتخصيص الموارد؛

- التدريب على المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية التي تعقد في إطار العمل من اجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية.

3.3.1.3.3. أجهزة أخرى

بالإضافة إلى ما سبق هناك جملة من الأجهزة وضعت لذات الغرض أهمها:

1.3.3.1.3.3. الصندوق الخاص للتضامن الوطني

أنشأ هذا الصندوق سنة 1993 من أجل مكافحة الفقر والإقصاء، من خلال تدخله المتعدد القطاعات والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي عن طريق: [123] ص09.

- تنمية المناطق المعزولة
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية(تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب ....).
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، ....
- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل المشاريع جمعوية.

وبهذا فإن الصندوق يتدخل في:

- نشاطات التضامن المدرسي(نقل مدرسي، منح أدوات مدرسية، الإطعام المدرسي....)
- نشاطات تضامنية خلال شهر رمضان الكريم كفتح مطاعم لصالح العائلات المعوزة والذين ليس لهم مأوى وتوزيع قفة تحتوي على مواد غذائية للعائلات المعوزة إلى جانب إعانات مالية.
- أعمال تضامنية اتجاه الأشخاص الذين ليس لهم مأوى حيث تم تدعيم هذا النوع من التكفل بإنشاء مصلحة المساعدة الطبية الاستعجالية الاجتماعية في ديسمبر من سنة2003.
- دعم لفائدة الجمعيات (تمويل المشاريع ذات الطابع الجمعوي)
- ربط المناطق المحرومة والمعزولة في المناطق الريفية بشبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء.
- تهيئة وفتح الطرقات لفك العزلة وانجاز هياكل قاعدية اجتماعية صغيرة.

وتتمثل مصادر تمويل الصندوق في: [123] ص09

- الحاصل من المساهمة في التضامن الوطني؛
- الحاصل من رسوم التضامن التي جاء بها قانون المالية لعام 1990؛

- المساهمات الإرادية لكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

2.3.3.1.3.3. صندوق تنمية مناطق الجنوب

يشتغل هذا الصندوق منذ سنة 2001 والذي انشأ بموجب المرسوم رقم 2000-242المؤرخ في 16 أوت 2000، وقد خصص هذا الصندوق لـ: [123] ص10

- تحسين الإطار المعيشي والتجديد الحضري؛
- فك العزلة والربط مابين المنشات القاعدية؛
- تغطية الاحتياجات من الطاقة؛
- البيئة والمحافظة على المحيط،
- تنمية الفلاحة.

3.3.3.1.3.3. المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر

أنشأ المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 08 جوان 2005، وتم وضعه تحت سلطة وزارة التشغيل والتضامن، يضم هذا المرصد(18) قطاعا وزاريا، (06) مؤسسات للدراسات والبحث، (05) وكالات متخصصة وممثلين عن المجتمع المدني.

2.3.3. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر

يمكن القول بأن سياسات الدولة قبل سنة 2000 والتي كانت تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والتقليل من أثر سياسات التعديل الهيكلي، قد تم وضعها في إطار إستراتيجية وطنية **في** سنة 2000 بالتنسيق بين كل الوزارات لهدف واحد ألا وهو مكافحة الفقر في الجزائر.

1.2.3.3. محاور الإستراتيجية وأهدافها

تتمثل المحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية في: [96] ص63

- الإستراتيجية الأولى: ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة

تهدف هذه الإستراتيجية إلى ترقية النمو إلى تيسير الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى إعداد و تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي كلي ومالي يدمج قدرات الفقراء.

- الإستراتيجية الثانية: الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة

عصرنة المنظومة المالية وتعزيزها وتكثيفها بغية تكييفها مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تسهيل حصول الفقراء على الخدمات المالية الملائمة، لاسيما فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة من الناحية الاقتصادية والمالية: القروض المصغرة.

- الإستراتيجية الثالثة: تطوير القطاع الخاص ومشاركة الفئات الفقيرة

التركيز على الخوصصة كعامل أساسي من شانه أن يدمج الفقراء والمقصيين، كما يتم التركيز على تقديم الدعم والمساندة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الإستراتيجية الرابعة: تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر

إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الإستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية، والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة، واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة من خلال:رفع إنتاج المواد الأساسية من حبوب وحليب وزيوت وغيرها، تنويع الإنتاج الزراعي، تطوير أنشطة الصيد البحري و غيرها .

- الإستراتيجية الخامسة: التنمية الريفية عن طريق المشاركة

إن هذه الإستراتجية تهدف إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة ، من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم للوسائل والإمكانيات اللازمة.

- الإستراتيجية السادسة: التنمية البشرية

تشجيع التنمية البشرية عن طريق تطوير إمكانيات الفئات الفقيرة وقدرتها الاجتماعية عن طريق تحسين استفادتها من خدمات اجتماعية ذات جودة. كما تهدف إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي للفقراء.

- الإستراتيجية السابعة: الجنس

تحقيق توازن بين الجنسين في جميع مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- الإستراتيجية الثامنة: تطوير سوق العمل

- زيادة مناصب الشغل من اجل تخفيض البطالة عن طريق تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة خاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء.

-تحسين سير سوق العمل عن طريق القضاء على أسباب الخلل فيه.

- الإستراتيجية التاسعة: تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه

تحسين نوعية السكن في المناطق الريفية لاسيما لفائدة الأسر الفقيرة ، تخفيف إجراءات القرض الرهني وإصلاح السوق العقارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء.

- الإستراتيجية العاشرة: استمرارية الأنشطة والمشاريع التنموية

ضمان النجاعة الاقتصادية لمشاريع التنمية التي انطلقت،كما تهدف إلى توفير الموارد اللازمة لتمويل مشاريع تنموية و أنشطة مالية جديدة.

- الإستراتيجية الحادية عشر: برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة

إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية الذي يسهر على تنسيق البرامج الخاصة لمكافحة الفقر، وتمويلها ومتابعتها وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.

- الإستراتيجية الثانية عشر: توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي

اعتماد إجراءات وتدابير ترمي إلى تحسين استفادة الفئات الفقيرة والمقصيين من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر وسهولة إدماجهم في المجتمع.

- الإستراتيجية الثالثة عشر: تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة

وذلك بدعم إنشاء مؤسسات تمثيل الفقراء وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية الفقيرة قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.

- الإستراتيجية الرابعة عشر: جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة

- إنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر و الإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية.

-تقييم انعكاسات برامج مكافحة الفقر على حدة الفقر في الجزائر

- العمل على تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعطاء الطابع الرسمي لمتابعة الفقر بمشاركة المجموعات المحلية. [96] ص87

تهدف هذه الاستراتيجيات الفرعية والتي هي جزء من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر إلى تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية وتمكين الجماعات الفقيرة من الوصول إليها.

2.2.3.3.البرامج الوطنية للتنمية المشتركة

إن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر مقرون بتنفيذ خمس برامج وطنية لمكافحة الفقر بالإضافة إلى تنفيذ خمسة برامج نموذجية متكاملة للتنمية المشتركة: [96] ص07.

* برنامج وطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ولرفعها للتخفيف من حدة الفقر؛
* برنامج وطني للقروض المصغرة لصالح الفقراء؛
* برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء؛
* برنامج وطني لتكوين الشباب الذين ليس لهم شغل؛
* برنامج وطني للصحة العمومية.

تكمن أهمية هذه البرامج في كون أن هذه البرامج تساهم في التقليص الفقر أو على الأقل القضاء على مظاهره، كما تساهم أيضا في ادماج السكان الفقراء والمعرضين للفقر في مسار الإصلاحات، كما تقضي إلى تحويل قدرات الموارد البشرية الموجودة إلى قدرة إنتاجية وجعلها عامل اقتصادي، وتحويل شبكة الحماية الاجتماعية لحالية إلى شبكة للإنتاجية الاجتماعية.

1.2.2.3.3. برنامج وطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ولرفعها للتخفيف من حدة الفقر

يتفرع برنامج تنويع الإنتاجية الفلاحية ورفعها إلى ثلاثة برامج فرعية حيث يخص أول هذه البرامج الفرعية تنمية الفلاحة في السهول، ويخص الثاني تنمية الفلاحة في الجبال وفي الواحات وتنمية السهوب، ويخص الثالث تنمية قطاع الصيد البحري.

2.2.2.3.3. 2. برنامج وطني لتكوين الشباب الذين ليس لهم شغل

يكتسي التكوين المهني أهمية إستراتيجية بالنسبة للفرد والمجتمع على حد السواء، لذا كان ولابد من إعداد برنامج تكويني للحد من الفقر، يستهدف هذا الأخير لشباب الذين يتراوح أعمارهم بين16و30 سنة، وليس لهم عمل ضمن : [96] ص23

- الشباب الذين ليس لهم أي تأهيل.
- التلاميذ الذين غادروا مقاعد الدراسة في سن مبكرة وليس لهم المستوى المطلوب للالتحاق بالتكوين.
- المرفوضين من المنظومة المدرسية.

يشمل التكوين المهني في هذا البرنامج كل القطاعات وهو يتم من خلال طريقتين: التكوين بواسطة التمهين والتكوين في المركز.

3.2.2.3.3. برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء

يهدف هذا البرنامج إلى التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية لاسيما لفائدة الفقراء حيث تتوزع تكلفة السكن على ثلاث:

- مساهمة الدولة (المقدرة بثلث كلفة البناء).
- القرض بصيغ متنوعة وملائمة (لمقدار بالثلث).
- مساهمة المستفيد التي تحدد بناء على وسائل خاصة في حالة عجز مالي، بحيث يمكن له أن يساهم سواء بقطعة الأرض التي يمتلكها أو بالمشاركة في بناء مسكنه عن طريق جهده العضلي وجهد عائلته.

وفي حالة عدم توفر المستفيد على أية وسيلة من الوسائل المذكورة، فإن الهيئات والمؤسسات الأخرى (بلدية، ولاية ،قطاع السكن) أو الصناديق الخاصة ستتكفل بتوفير نصيبه.

2.2.3.3. 4. برنامج وطني للقروض المصغرة المخصصة للفقراء

يقترح البرنامج الوطني للقروض المصغرة الموجهة للفقراء إنشاء هيئة مالية متخصصة في منح القروض للفئات الفقيرة، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل القروض المصغرة لصالح الفقراء.
- تشجيع بروز مناخ ملائم لإنشاء المؤسسات المصغرة.
- تعزيز قدرات المؤسسات المصغرة في مجال التسيير.

2.2.3.3. 5. برنامج وطني للصحة العمومية

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين صحة الفئات الفقيرة وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- تحسين الظروف الصحية للفقراء بتحسين نوعية العلاج الطبي، والتأكيد على العلاج الصحي الأولي والوقائي عن طريق دعم وتشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والجماعات المحلية على المشاركة أكثر في تقديم الخدمات.
- رفع إنتاج المواد الصيدلانية ذات الاستعمال الواسع .
- مراجعة وتبسيط نظام تنظيم عملية شراء الأدوية وتوزيعها.
- إنشاء مراكز صحية أولية جوارية ووحدات العلاج الطبي المتنقلة فيما يخص المناطق الريفية.
- إنشاء مراكز إزالة التسمم عبر التراب الوطني.
- اعتماد تدبير لتحسين مرافق صحة الأم والطفل مع تخصيص استقبال أفضل الفقراء.
- إعادة تنظيم وترقية الصحة المدرسية بالإضافة إلى تعميم ودعم المطاعم المدرسية مع تحسين السعرات الحرارية للأطفال المتمدرسين.

في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تم إعداد خمس برامج نموذجية للتنمية المشتركة بمخطط عمل للفترة 2001-2005، وقد تم اختيار هذه المشاريع النموذجية بناءا على عدد معين من المقاييس، وقد تم إعداد قائمة بعشر ولايات الأكثر تضررا وهي: عين الدفلى، الجزائر، البيض، خنشلة، معسكر، سوق أهراس، تمنراست، تسمسيلت، وهران، أم البواقي. بعد ذلك تم تقليص القائمة إلى خمس ولايات مع مراعاة التوازن بين المجموعات الريفية والحضرية، وعلى هذا الأساس تم اختيار الولايات التالية: الجزائر(براقي)، وهران (حي الصنوبر)، أم البواقي (الجازية)، غليزان (الرمكة)، سوق أهراس(سيدي فرج).[96] ص13

3.3.3. دور صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر

سوف نتناول في هذا المطلب تعريف موجز لصندوق الزكاة مع توضيح طريقة عمله وتسييره من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مع عرض حصيلة الأموال الزكوية وكذا المبالغ المخصصة لفئة الفقراء والمساكين.

1.3.3.3. تقديم عام لصندوق الزكاة

إن إنشاء صندوق الزكاة الجزائري كآلية لتنظيم جمع وتوزيع الزكاة ،هو حدث حديث النشأة في الجزائر، وفي هذا الإطار يعتبر هذا الصندوق أسلوب لإدارة أموال المزكين من خلال المساهمة في التقليص من ظاهرة الفقر في الجزائر.

1.1.3.3.3. تعريف صندوق الزكاة

تم تعريف صندوق الزكاة من قبل الوزارة المسؤولة عنه على أنه مؤسسة اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة والقوانين الساري بها العمل في مجال الشعائر الإسلامية. [124] وعليه فان صندوق الزكاة هو:

- مؤسسة دينية اجتماعية.
- أنشئ بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.
- ينشط تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.
- يهتم بجمع الزكاة وتوزيعها واستثمارها لصالح المستحقين.
- المزكون ابرز العناصر المكونة للجانه في كل مستوياته.

2.1.3.3.3. جباية وتوزيع صندوق الزكاة

تتكفل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمهام جمع وتوزيع الزكاة في الجزائر، وذلك عبر مديرياتها على مستوى الولايات والدوائر، حيث يتم التعريف بالمشروع عبر كل الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والمقروءة وفي المساجد وبإقامة أيام دراسية وتحسيسية خاصة في المناسبات الدينية، ويتم تحصيل الزكاة وتوزيعها عن طريق الحسابات الجارية في كل مكاتب القطر الوطني.

3.1.3.3.3. عملية تحصيل الزكاة

بغية زيادة الحصيلة الزكوية، عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية التحصيل، وبهدف تعزيز ثقة المزكين ومن بين هذه الأساليب نجد: [125] ص04

- عملية التحصيل في المساجد: حيث تم تنظيم هذه الطريقة وضبطها وإيضاحها للأئمة أولا ثم الأشخاص ثانيا، تفاديا لأي مشاكل أو تجاوزات.
- الجمع عن طريق المراكز البريدية: بغية تنويع أساليب جمع الزكاة وتسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية وهذا باستعمال:
- الحوالة البريدية: ويطلق عليها اسم حوالة الزكاة حيث نجد فيها رقم الحساب الولائي الموجودة لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر كافة القطر الوطني وبيانات تتعلق بالمزكي والمبلغ الذي قام بدفعه.
- الصكوك: والتي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها، بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف، كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ صك بنكي ويتم البنك إيصاله إلى البريد.

كما يتم اعتماد دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة، أما بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني(رقم 10-4780)، بواسطة حوالة بريدية أو غيرها من وسائل الدفع وهذا مع مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

4.1.3.3.3. عملية توزيع الزكاة

إن عملية توزيع أموال الزكاة تتم وفقا لما جاءت به التعليمة الوزارية ومستندة إلى اجتهادات بعض الفقهاء فيما يتعلق بعملية الاستثمار، أما عن طريقة توزيع هذه الأموال فإنها تتم كما يلى: [125] ص08

- المستفيدين من أموال الزكاة مباشرة: حددت التعليمة الوزارية أهم الأصناف المستفيدة من أموال الزكاة حيث نص المنشور الوزاري رقم 2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم1425هـ /2004م، حيث جاء في هذه التعليمة ما نصه"تصرف الأموال المحصلة من زكوات موسم 1425هـ الموافق لـ2004م وفق ما يلى:

* 50% تصرف للفقراء والمحتاجين؛
* 12.5% توجه لمصاريف صندوق الزكاة؛
* و37.5% توجه للاستثمار.

- استثمار أموال الزكاة: الذي أعطي له شعار"لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا" حيث خصصت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف نسبة تقدربـ37.5% من حصيلة الزكاة للاستثمار، وقد أبرم إتفاق مع بنك البركة ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة والتي تم ترجمتها فيما اصطلح عليه صندوق استثمار الزكاة الذي يمول المشاريع التالية: [125] ص 03

* تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛
* تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
* تمويل المشاريع المصغرة؛
* مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛
* دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
* إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

وللحصول على التمويلات يقوم الشخص المستحق للزكاة بملء استمارة يطلب فيها حق الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية، التي تعمل على التحقيق من وضعية الشخص من خلال لجان المسجد، ثم يتم المصادقة على هذا الطلب ليتم إرساله إلى اللجنة الولائية، حيث تقوم هذه الأخيرة بترتيب الطلبات حسب الأولوية والاستحقاق على أساس الأشد حاجة والمشاريع الأكثر نفعا وأكثر مردودية، ثم

يتم توجيه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين وبغية تكوين الملف اللازم وفق الإجراءات المعمول بها لدى بنك البركة، ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أو رفضها وفقا للمعايير المعتمد لديه، وهناك إجراءات متبعة لدى بنك البركة بحسب نوع التمويل. [125] ص10

- الأموال الموجهة لصندوق الزكاة: حسب المرسوم الوزاري السابق فإنه تم تخصيص حوالي12.5% وقد تم تحديد نطاق هذه المصاريف وفق ما يلي: [126] ص16 2% محولة لحساب الصندوق الوطني للزكاة 10-4780، 6% لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية و4.5% لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للزكاة. ويتم تبرير هذه النفقات بالوثائق الإثباتية ويتولى المحاسب متابعة ذلك، وإن من أبرز هذه النفقات نذكر: مصاريف الحملات الترويجية للصندوق المتمثلة في الملصقات والمطويات وصناديق جمع الزكاة، وشراء بعض المستلزمات لنشاط اللجان المتمثلة أساسا في شراء آلات الطباعة وأجهزة الإعلام آلي ودفاتر ولوازم مكتب ...الخ.

2.3.3.3. دور صندوق الزكاة في التقليل من الفقراء

سنقوم بتوضيح الحصيلة الإجمالية للزكاة منذ بدايتها ، كما سنعرض مقدار الصرف الفعلي للفقراء والمساكين كأهم فئة مستهدفة بالزكاة من خلال التعرف على عدد العائلات المستفيدة.

1.2.3.3.3. حصيلة الزكاة خلال الفترة (2003-2007)

لقد عرفت حصيلة الزكاة ارتفاعا من سنة إلى أخرى منذ إنشاء هذا الصندوق، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه، إلا أنه سجل تقهقرا نسبيا ابتداء من سنة 2008، حيث بلغت الحصيلة إلى غاية منتصف شهر نوفمبر 405 مليون دينار جزائري، بينما توزع ربع حصيلة الزكاة لسنة 2009 على سكان غزة.

الجدول رقم 12: تطور حصيلة الزكاة خلال الفترة2003-2007 (الوحدة: مليون دج)*

السنوات	حصيلة الزكاة
2003	57
2004	200
2005	367
2006	483
2007	567

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

لقد عرفت حصيلة الزكاة ارتفاعا من سنة إلى أخرى منذ إنشاء هذا الصندوق إلا أنه سجل تقهقرا نسبيا ابتداء من سنة 2008، حيث بلغت الحصيلة إلى غاية منتصف شهر نوفمبر 405 مليون دينار جزائري، بينما توزع ربع حصيلة الزكاة لسنة 2009 على سكان غزة.

2.2.3.3.3. توزيع الزكاة على الفقراء

إن أهم مصرف بالنسبة لصندوق الزكاة هو الاهتمام بطبقة الفقراء والمساكين كنوع من الرعاية الاجتماعية، لذا لدينا الجدول التالي الذي يمثل الصرف على الفقراء والمساكين وعدد العائلات المستفيدة ومعدل الاستفادة بالدينار الجزائري خلال الفترة 2007/2003.

الجدول رقم 13: الصرف الفعلي للفقراء وعدد العائلات المستفيدة ومعدل الاستفادة*

السنوات	الصرف على الفقراء	عدد العائلات المستفيدة	معدل الاستفادة دج
2003	69286 741,99	20 882,00	3 318,00
2004	140061 681,06	35 500,00	3 945,00
2005	176187942,85	53 481,00	3 294,00
2006	257717 108,11	62 309,00	4 136,00
2007	263064574,36	77 137,00	3 410,00

3.2.3.3.3. تطور حصيلة زكاة الفطر خلال الفترة (2003-2007)

إن زكاة الفطر كما هو معلوم متعلقة بالأفراد، ويتم جمعها في المساجد في أواخر رمضان، ويتم صرفها مباشرة بعد انتهاء عملية الجمع قبل صلاة العيد، حيث كانت نتائج الحملات الخمس حسب الجدول التالي:

*: من إعداد الطالبة استنادا إلى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

الجدول رقم 14: حصيلة زكاة الفطر للحملات الخمس**

السنوات	الحصيلة الإجمالية	العائلات المستفيدة	معدل الاستفادة	عدد السكان	قيمة زكاة الفطر	الحصيلة المثلى
2003	57.789.028,60	50.000	1.156 دج	31.848.000	70 دج	2.229.360.000
2004	114.986.744,00	105.000	1.095 دج	32.364.000	70 دج	2.265.480.000
2005	257.155.895,80	123.000	2.090 دج	32.906.000	70 دج	2.303.420.000
2006	320.611.684,36	144.380	2.220 دج	33.481.000	70 دج	2.343.670.000
*2007	232.316.006.11	113.258	2.051 دج	33.800.000	100 دج	3.380.000.000

من خلال الجدول نلاحظ أن:

حصيلة زكاة الفطر عرفت ارتفاعا محسوسا حيث انتقلت من 5.7 مليار سنتيم في الحملة الأولى إلى23.2 مليار سنتيم في الحملة الخامسة، وهذا راجع إلى غياب عملية التوعية وعدم اتضاح معالم صندوق الزكاة بالنسبة للحملة الأولى، وزيادة الحملة الترويجية والاستفادة من أخطاء ونقائص الحملات السابقة بالنسبة إلى الحملة الخامسة، وقد سجلنا أعلى نسبة في سنة 2006 بـ32 مليار سنتيم، لكن إذا ما قورنت هذه النتائج مع ما يمكن تحصيله أي الحصيلة المثلى فنلاحظ أن هناك فرق شاسع فعلى سبيل المثال فإن الحصيلة الأولى تمثل2.55% من الحصيلة المثلى وهذا راجع للأسباب المذكورة .كما نلاحظ أيضا أن الحصيلة الخامسة تمثل6.87% من الحصيلة المثلى، فيما سجلنا أعلى نسبة والتي تقدرب13.67% من الحصيلة المثلى لسنة 2006 وعلى العموم فإن صندوق الزكاة حقق خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافه وهذا من خلال زيادة حصيلة زكاة الفطر وبالتالي زيادة عدد المستفيدين.

4.3. محاولة تقييم جهود مكافحة الفقر في الجزائر

اعتمدت الجزائر على عدة آليات لمواجهة هذه الظاهرة وسيتم من خلال هذا المبحث إبراز دور كل منهما في تقليص الفقر في الجزائر وما يعتري كل آلية من مشاكل تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

**: من إعداد الطالبة استنادا إلى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
* تنبؤات لسنة2007.

1.4.3. اجتماعيا

إن السياسة الاجتماعية ساهمت في التخفيف من الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، ومظاهر الفقر والإقصاء التي انتشرت في أوساط المجتمع الجزائري، على رأسها وكالة التنمية الاجتماعية.

1.1.4.3. وكالة التنمية الاجتماعية

حيث استفاد من هذه البرامج عدد لا بأس به من المواطنين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور عدد المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية خلال الفترة2001-2008*

البرنامج	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
AFS	471 358	530 822	564 228	583 587	589 297	605 870	626 371	686 825
برنامج(*L'IAIG"*	132 355	155 814	170 102	178 017	181 223	217 590	252 980	270 543
برنامج *CPE*	6 694	4 683	7 994	54 628	54 400	41 375	61 149	48 492
TUP-HIMO	12 145	17 847	14 152	11 071	6 175	14 939	13 260	8 333
ESIL	89 000	70 500	72 500	70 750	62 581	104 408	126 266	126 622

من الجدول نلاحظ وبصفة عامة زيادة عدد المستفيدين من برامج الوكالة التنمية الاجتماعية من سنة إلى أخرى، نتيجة لتوسيع نشاط الوكالة، إلا أن التقييم الفعلي والملموس لهذه السياسات يبقى ضروريا، ويمكن تدعيمه عن طريق القيام بمعاينات على المستوى الوطني وقد أظهر الوضع مايلي:[105] ص46

- عدد هام من غير المستحقين استفادوا من هذا الجهاز؛
- لم يستفد سكان محتاجون من هذا الجهاز؛
- تخصيص موارد مالية هامة، دون أن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة المداخيل.

أما عن تجربة القرض المصغر في الجزائر، قامت وكالة التنمية الاجتماعية خلال سنة 2003، بتقييم لتجربة القرض المصغر في الجزائر، تمثلت النتائج الأساسية لهذا التقييم في ضعف مرافقة المستفيدين ومتابعة أنشطتهم من طرف كل من الإدارة والبنوك، تمثلت إحدى النتائج اللافتة لهذا التقييم

*: من إعداد الطالبة استنادا إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

في وجود مشكلة في إدراك المستفيدين للقرض المصغر، إذ يعتبر هذا الأخير من طرف أغلبهم مساعدة من الدولة غير واجبة السداد. [127] ص37

2.1.4.3. تجربة القرض المصغر في الجزائر

إن تجربة القرض المصغر في الجزائر تجربة فتية مقارنة ببعض دول العالم، وكذا بعض الدول العربية التي بلغت شوطا كبيرا في هذا الميدان، ورغم ذلك فقد ساهم القرض المصغر في إنشاء مناصب عمل لبعض الفقراء مما يمكنهم من إعالة عائلاتهم، وبالتالي التقليل من فجوة الفقراء. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 16: تطور عدد القروض المصغرة الممنوحة من طرف ANGEM للفترة2005- مارس 2008 *

السنة		2005		2006		2007		2008	
		العدد	% من(1)	العدد	% من(1)	العدد	% من(1)	العدد	% من(1)
الجنس	رجال	932	28،00	8859	34،67	14991	35،04	16791	35،89
	نساء	2397	72،00	16691	65،33	27790	64،96	30000	64،11
قطاعات النشاط	الفلاحة	982	29،50	7384	28،90	10067	23،53	10580	22،61
	الصناعة	1265	38،00	12192	47،72	18681	43،67	20166	43،10
	البناء والأشغال	83	2،49	763	2،99	1505	3،52	1746	3،73
	الخدمات	200	6،01	1752	6،86	4959	11،59	6168	13،18
	الحرف	799	24،00	3459	13،54	7569	17،69	8131	17،38
صيغة القرض	مواد أولية	3329	100	25394	99،39	1801	4،21	44365	94،81
	تمويل ثلاثي	0	0	156	0،61	40980	95،79	2435	5،19
المجموع		3329	100	25550	100	14991	35،04	46791	100

ومن الجدول نستنتج ارتفاع عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة، خلال فترة الدراسة نتيجة عدة عوامل أهمها: لإعلام، التحفيزات الممنوحة، وغيرها...

*: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير للقرض المصغر.

إلا أن تقييم هذه التجربة أعطى نتائج أهمها: إقصاء فئة كبيرة من الفقراء من الاستفادة من هذه القروض، بسبب نسبة المساهمة المفروضة، العراقيل الإدارية التي لم نتعرض لها، كما أن صيغة التمويل المصغر تعتمد على منح القروض فقط، وعند نهاية المدة المتعاقد عليها تسترجع الوكالة هذه القروض، دون تقديم خدمات أخرى تساعد الفقراء على تحسين مستوى معيشتهم، وكذا ضمان تسديد القروض مع الاستفادة منها، وهذا ما سعت إليه بعض الدول العربية مثل مصر التي انتقلت من فكرة القرض المصغر إلى صيغة أكثر تطورا والمتمثلة في التمويل المصغر، والذي يشمل منح القروض بالإضافة إلى تلقي الودائع من الصغيرة من الفقراء، وكذا إنشاء بنوك خاصة بالتمويل المصغر. [128]

2.4.3. اقتصاديا

لقد حققت البرنامج المعدة نتائج مختلفة، يمكن تلخيصها في:

1.2.4.3. برنامج الإنعاش الاقتصادي و المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية

أدى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق النتائج التالية: [119] ص38

4300000 شخص عرفوا تحسنا ملحوظا في أوضاعهم المعيشية في التجمعات الحضرية والريفية.

4000000 شخص استفادوا من فك العزلة.

3900000 شخص استفادوا من الماء الشروب.

2500000 شخص استفادوا توصيل شبكة التطهير.

1900000 شخص استفادوا من توصيل شبكة الغاز والكهرباء.

1700000 شخص استفادوا من تطوير المنشات الصحية.

2100000 شخص استفادوا من تحسن ظروف التمدرس.

كما حقق من المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية والسياسة المختلفة المطبقة للنهوض بالريف حتى 2008/12/31 النتائج التالية[129]:

1.244.843 منصب شغل.

448.941 عدد المساحات المستغلة المستهدفة والمستفيدة من البرنامج.

600.521 هكتار من المساحات الزراعية المستصلحة.

ورغم ما تحقق من نتائج إلا أن الجدول الموالي يبين ما يلي:

الجدول رقم 17: متوسط تغيرات السنوية لقيم المضافة، الشغل، الإنتاجية للفترة 1997-2006.[107] ص39

الوحدة:%

متوسط التغيرات السنوية								
	القيمة المضافة			الشغل			الإنتاجية		
القطاعات الاقتصادية	1997-2001	2001-2006	1997-2006	1997-2001	2001-2006	1997-2006	1997-2001	2001-2006	1997-2006
الفلاحة	1.25	6.66	3.32	2.85	7.04	4.44	-1.6	-0.3	1.1
الصناعة خارج المحروقات	3.84	2.84	3.80	0.4	0.94	0.5	3.8	1.9	3.3
لبناء والأشغال العمومية	1.81	2.38	2.13	2.64	6.57	4.96	-0.8	-3.9	2.7
الخدمات	2.83	7.17	5.41	3.6	5.48	4.52	-0.2	1.6	0.9
المجموع خارج المحروقات	3.37	5.26	4.46	2.49	5.75	4.11	0.9	-0.5	0.3

من الجدول نلاحظ:

- تطورت إنتاجية العمل بوتيرة بطيئة لا يتعدى معدلها السنوي 0.3% على امتداد الفترة ما بين1997-2006. وذلك نتيجة لتواجد خسائر في الإنتاجية داخل قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية من جهة وربح في إنتاجية على مستوى الصناعة والخدمات من جهة أخرى.

- بالنسبة للإنتاجية فنلاحظ مساهمة الفلاحة في تكوين القيمة المضافة يأتي في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات والخدمات. مما سبق نستنتج ان هذه الجهود تستلزم المزيد من التفعيل لتحقيق النتائج المرجوة.

أما عن تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو فلا يزال سابق لأوانه، نظرا لأنه مازال قيد التنفيذ.

2.2.4.3. الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر

لم تعد الوزارة حتى الآن دراسة حول تقييم ما تم تحقيقه من تطبيق الإستراتيجية الوطنية، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات حول انتهاء مدة تنفيذها، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات بل اكتفت بإعطاء النتائج التالية: [109] ص09

- خلق مساحات استغلال فلاحية صغيرة في تلك المناطق.
- تكوين الشباب الغير مؤهلين.
- إعادة تجديد وتطوير المرافق الاجتماعية والتربوية (مراكز التكوين، مراكز صحية.....).
- وإيصال المساكن بشبكات التطهير والمياه الصحية وقد كلف ذلك 964 560 243 دج .
- انجاز 9835 سكن كلفت 411 398 589 1 دج.
- إدماج 1753 صياد مهمش في 11 ولاية ساحلية وقد كلف ذلك 000 900 525 دج.
- الربط في قنوات الغاز الطبيعي وقد كلف الأمر 229 067 263 دج.

إن التقييم الجيد لهذه الجهود ودرجة التحسينات المنتظرة في ما يخص ظروف معيشة الطبقات المحرومة، يبقى خاضع للتطورات الواجب انجازها في المجال: [104] ص37

- التعيين الجيد لفئات الأشخاص المستفيدين من دعم الدولة؛
- التسيير الراشد (الممركز أساسا) والحكم الراشد على الصعيد المحلي؛
- فعالية استعمال الموارد العمومية؛
- تحسين بطاقة أو خريطة الفقر؛
- نوعية وملائمة أنظمة الإعلام والتسيير التي وضعت لمتابعة وتقييم مختلف الأجهزة.

3.4.3. الجزائر وتحقيق الهدف الأول للألفية

كما سبق وقد اشرنا إلى أن الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية يتكون من غايتين:

1.3.4.3. الغاية الأولى: تقليص الفقر المدقع

تقاس الغاية الأولى استنادا إلى 3مؤشرات هي: [130] ص35

1.1.3.4.3. نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولار في اليوم

بالنسبة لحد الفقر القدر بـ1دولار للشخص في اليوم فقد انتقل من 1.9% في سنة 1988 إلى 0.8% سنة 2000 أي قد تناقص بحوالي النصف بمعنى أن الجزائر حققت الغاية الأولى في سنة

2000، هذا ويتوقع بحلول سنة 2015 عدم وجود سكان يعيشون تحت أو عند هذا المستوى. وهذا حسب ما يوضحه الشكل المقابل:

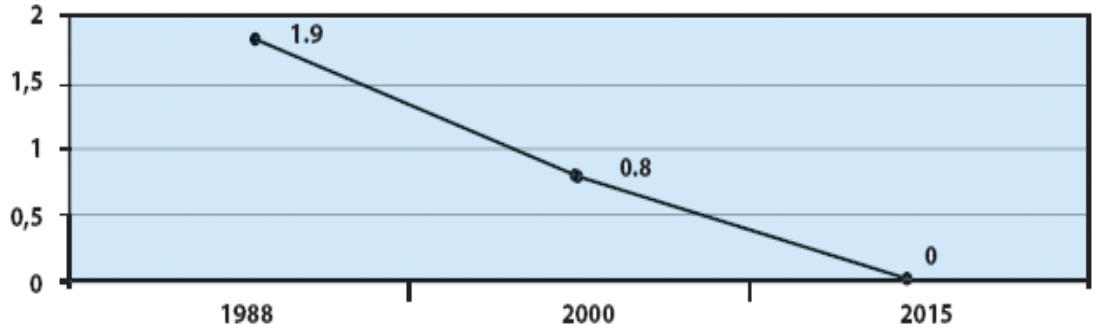

الشكل رقم 04: نسبة السكان الذين يتوفرون على اقل من دولار في اليوم[131] ص18

2.1.3.4.3. مؤشر فجوة الفقر(مؤشر الفقر × درجة الفقر)

يدعى هذا المؤشر أيضا عمق الفقر والذي يمثل فجوة نفقات الفقراء بالنسبة إلى حد الفقر لغذائي، أما درجة الفقر فتمثل مدى التفاوت في نفقات الفقراء بينهم كنسبة من حد الفقر. [131] ص19 والشكل الموالي يبين ارتفاعا في عمق الفقر ما بين الفترة 1988و1995، نتيجة ارتفاع مؤشر الفقر الذي انتقل من0.20 سنة 1988الى 0.35 سنة 1995. أما بين1995و2000 فقد عرف تراجعا في عمق الفقر نتيجة انخفاض فجوة نفقات الفقراء بالنسبة إلى حد الفقر الغذائي 1995و2000، في المقابل فان درجة الفقر ارتفعت خلال نفس الفترات حيث انتقلت من 11.1% سنة 1988 إلى 12.3% في1995 وبلغت 16.1% سنة 2000.

أما بحلول سنة 2015 فيتوقع انخفاض مؤشر فجوة الفقر إلى 0.2 وهذا ما يعني أن الجزائر ستحقق الغاية الأولى من أهداف الألفية للتنمية بحلول2015.

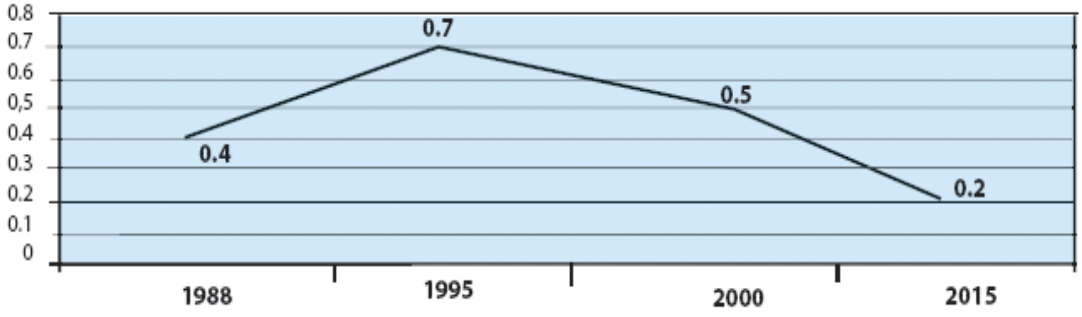

الشكل رقم 05: مؤشر فجوة الفقر[131] ص19

3.1.3.4.3. نصيب خمس السكان الأكثر فقرا في الاستهلاك الوطني

لقد عرف توزيع نفقات الاستهلاك تحسنا طفيفا ما بين 1995و2005 في نفقات الخمس الأول، الذي يشمل الفقراء، وتراجعا بالنسبة للخمس الخامس أي الأغنياء، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبي في الفروقات داخل الطبقات، والجدول التالي يوضح ذلك. [131] ص20

الجدول رقم 18: نفقات الاستهلاك حسب مختلف التحقيقات[98]

لمؤشرات	تحقيق حول الاستهلاك1988 (%)	Lsms1995 (%)	تحقيق حول الاستهلاك 2000(%)	Lsms2005 (%)
نسبة1	6.5	6.8	7.8	7.3
نسبة2	10.8	10.9	11.7	12.3
نسبة3	14.8	14.9	15.9	16.3
نسبة4	20.6	20.7	21.6	22.1
نسبة5	46.9	46.5	43.2	42.1
المجموع	100	100	100	100

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تحسن في نصيب الخمس الأول أي الفقراء في سنة 2000 بالمقارنة مع سنوات 1988 و،1995 إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلا، إذ عرف تراجعا في سنة 2005، وهذا ما يتطلب بذل المزيد من الجهود في هذا الإطار. والشكل الموالي يبين نصيب الخمس الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني خلال الفترة 1988-2015.

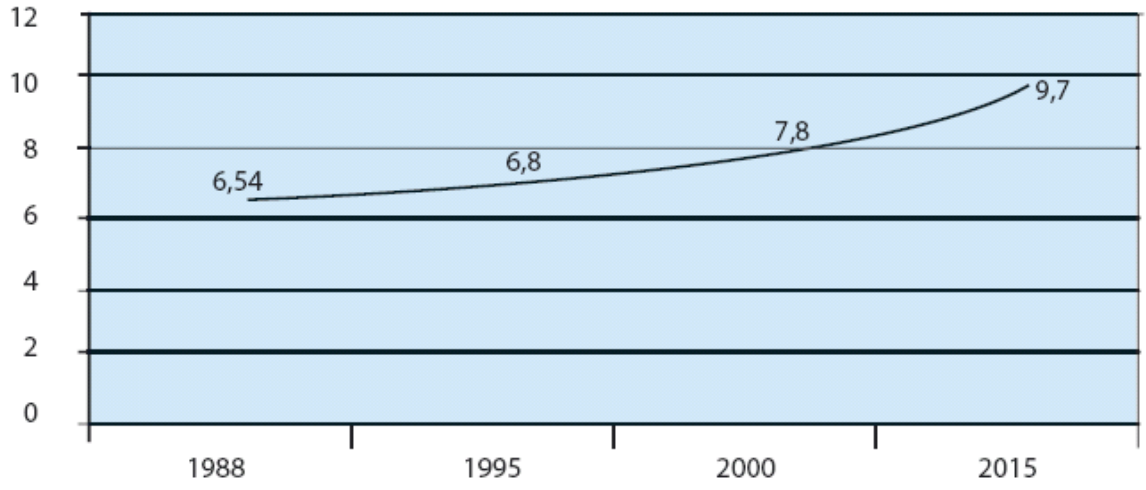

الشكل رقم 6 : نصيب الخمس الأكثر فقرا من الاستهلاك الوطني1988- 2015. [131] ص20

وفقا للشكل السابق، وحسب التقرير الوطني حول التنمية البشرية بالجزائر لسنة 2006، يتوقع أن يصل نصيب الخمس الأول من نفقات الاستهلاك الوطني إلى 9.7% بحلول سنة 2015 .

2.3.4.3. الغاية الثانية:تقليص عدد السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف

ويقاس هذا الغرض استنادا إلى مؤشرين اثنين هما: [130] ص35.

1.2.3.4.3. نسبة الأطفال الذين يقل أعمارهم عن 5سنوات ويعانون من نقص الوزن

يرتبط نقص الوزن لدى الأطفال الأقل من 5سنوات بصفة خاصة بتغذية الأم، متابعة الحمل، تغذية الأطفال وكذا ببرامج الصحة العمومية لحماية الأم والطفل. [104] ص29، والشكل الموالي يبين تطور نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات، ويعانون من نقص الوزن في الجزائر خلال الفترات 1992 و2002، مع توقعات سنة 2015.

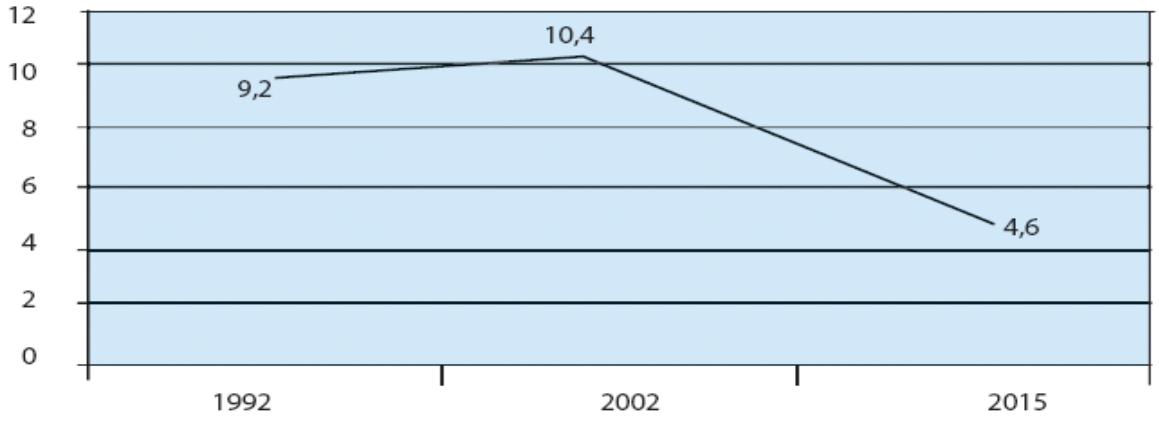

الشكل رقم 07: نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات ويعانون من نقص الوزن [131]ص21

انطلاقا من الشكل أعلاه يمكن القول أن:

- ارتفاع نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات ويعانون من نقص الوزن من 1992 إلى 2002 ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع هذه النسبة عند الأطفال في سن 36 إلى 47 شهر، وما يمكن ملاحظته هو ارتفاع هذه النسبة عند الإناث أكثر من الذكور.
- إذا صدقت هذه التوقعات فإن هذه الغاية لن تتحقق لذا لابد على السلطات العمومية بذل جهود أكبر لتحقيق هذه الغاية.

2.2.3.4.3. نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحد الأدنى من الحريريات

إن الحد الأدنى من الحريريات هو2100 حريرة للشخص في اليوم، وهو الحد المستعمل لحساب حد الفقر الغذائي في الجزائر، وحسب ما جاء سابقا فقد ارتفعت نسبته من 3.6% سنة1988 إلى

5.7% سنة ،1995 نتيجة إلى انتقال الاقتصاد الوطني من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ورفع الدعم على السلع الأساسية وتحرير التجارة وغيرها، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا ابتدءا من سنة 2000، نتيجة للسياسات التي طبقتها الجزائر ويتوقع أن تصل هذه النسبة الى1.8 % بحلول سنة 2015 وفق الشكل الموالي. [131] ص22.

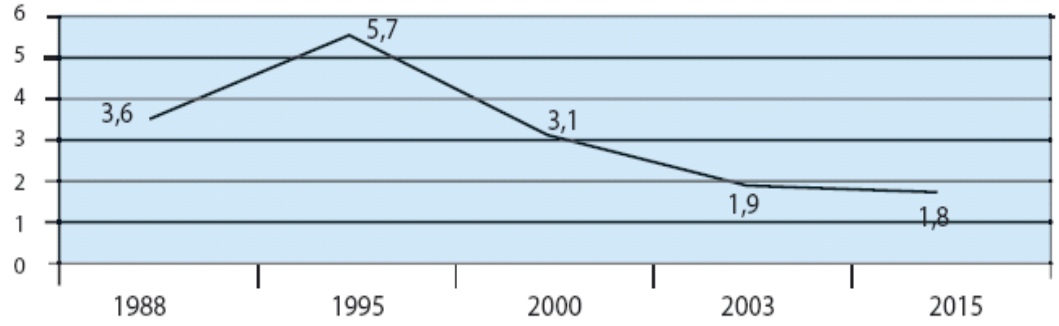

الشكل رقم 08: نسبة السكان الذين لا يتحصلون على الحد الأدنى من الحريريات [131] ص22

مما سبق نستنتج انه إذا صدقت التوقعات الحالية في ظل الظروف العادية ستحقق الجزائر نسبيا الهدف الأول من أهداف الألفية بحلول العام 2015.

إن تحقيق الهدف الأول للألفية هي خطوة هامة، في إطار العمل الدولي لتحقيق الهدف لكن التحديات التي تواجه الجزائر، وطموحات الشعب الجزائري هي أكبر من تقليص الفقر إلى النصف بل لابد من أن تظهر هذه النتائج ميدانيا.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا:

- تتركز ظاهرة الفقر في الجزائر في الريف وانتقلت تدريجيا في السنوات الأخيرة إلى المناطق الحضرية. إلا أنها عرفت تراجع أكبر في المناطق الحضرية بالمقارنة بالريف، نتيجة لاستفادة المناطق الحضرية من مختلف البرامج.

- ارتفاع معدلات الفقر في الفترة 1988- 1995 نتيجة تراجع أسعار النفط، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي.

- تراجع مستويات الفقر خلال الفترة 1995 - 2000، نتيجة للجهود التي بذلت لتخفيف من حدة انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية.

- إن الانخفاض في معدلات الفقر بعد 2000، يبقى مؤقت وغير مستدام باعتبار أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة خلق مناصب شغل جديدة دائمة بل هي مناصب مؤقتة.

- ساهمت السياسة الاجتماعية في التخفيف من الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، وتخفيف من مظاهر الفقر والإقصاء، إلا أنها لازالت تعاني من بعض النقائص.

-بالرغم من تبني الجزائر لإستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها.

- يدخل التمويل المصغر في الجزائر ضمن الإقراض لمكافحة الفقر، وهو يساهم في خلق مناصب تشغيل حقيقية ومستدامة.

- تأخرت الجزائر في إنشاء صندوق الزكاة ، بالرغم من الدور المهم الذي يلعبه هذا الجهاز في مكافحة الفقر.

- تساهم سياسة التضامن الوطني في الجزائر، في الإعانة المباشرة للفقراء لكن لابد من تفعيل هذه الآلية عن طريق المراقبة المستمرة لقوائم المستفيدين.

- إن إيجاد معايير لتحديد الفقير تحديدا دقيقا، تساهم في تفعيل جهود الجزائر في مكافحة الفقر.

خاتمــة

تعتبر ظاهرة الفقر من بين أخطر الظواهر التي مست المجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم، إذ أدت إلى عرقلة سير عجلة التنمية والتأثير بشكل كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بها، ويرجع انتشار وتفاقم الفقر إلى عدة أسباب تكون دافعا قويا لمواصلة واستمرار هذه الظاهرة، كما يترتب عليها عدة آثار ومخلفات يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية لهذه الدول، لهذا على كل دولة أن تحاول معالجة هذه الظاهرة انطلاقا من تصميم سياسات واستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة، لذا كان موضوع بحثنا حول هذه الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة في الجزائر، وللإجابة على إشكالية بحثنا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول، وقد توصلنا في الفصل الأول إلى أن الفقر هو ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تجمع بين فقر الدخل والذي نعني به عدم توفر الحد الأدنى من المال لتحقيق الاحتياجات الأساسية والفقر البشري الذي يركز على مدة الحياة ومستوى الصحة، التمدرس، وإمكانية الحصول على مستوى حياة رفيع، ويتم قياس هذه الظاهرة من خلال جملة من مؤشرات أهمها: (خط الفقر، نسبة الفقر، فجوة الفقر... ، بالإضافة إلى مؤشر الفقر البشري). ويخلف آثارا أهمها اقتصادية واجتماعية وآثار أخرى، هذه الأخيرة أوجبت اتخاذ جملة من الآليات للتقليل منها، وهذا ما تناولناه في الفصل الثاني حيث أوضحنا دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية (السياسات الداعمة للنمو، سياسات التشغيل، برامج التحويلات والضمان الاجتماعي ...) في مكافحة الفقر، كما بينا الجهود الدولية والإقليمية للحد من الفقر وأخذنا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية باعتبارهما في صدارة الجهود المبذولة في هذا الإطار دوليا وإقليميا، بالإضافة إلى أجهزة أخرى مهتمة بهذا المجال. كما عرضنا بعض التجارب التي حُكم عليها بالنجاح إلى حد كبير في مكافحة من الفقر، ومن بين الدروس المستفادة من هذه التجارب نذكر ما يلي:

- استقرار السياسات الاقتصادية وتأسيس نمو اقتصادي قابل لاستمرار قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة، يساهم بشكل مباشر في تقليص الفقر.

- توفير التمويل اللازم والمناسب للفقراء ومساعدتهم على البدء في مشروعاتهم، مدخل حقيقي للقضاء على الفقر.

- التدريب والتعليم يزيد من مهارات الأفراد وبالتالي زيادة الفرص أمامهم لزيادة دخلهم، وتحسين مستوى وظروف معيشتهم.

بينما في دراسة حالة الجزائر في الفصل الثالث، فقد أشرنا إلى حدود الفقر وأسبابه في الجزائر بالإضافة إلى خصائص الفقراء وأماكن تركزهم، محددات الفقر وتطور هذه الظاهرة خلال فترة الدراسة، كما ركزنا على عرض أهم ما بذلته السلطات العمومية في هذا الصدد من سياسات اجتماعية واقتصادية ومؤسسة الزكاة، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر وفي الأخير حاولنا تقييم ما حققته هذه الإجراءات على الواقع في حدود المعطيات المتوفرة لدينا، كما حاولنا إعطاء نظرة أو توقعات مستقبلية لموقع الجزائر من تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية بحلول العام 2015. وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن المجتمع الدولي عامة والجزائر خاصة انتبهت إلى خطورة هذه الظاهرة ووضعت جملة من الإجراءات دوليا ووطنيا لعلاج هذه المشكلة من خلال عقد المؤتمرات، الندوات، وإعداد السياسات والاستراتيجيات وحتى المؤسسات الدولية والإقليمية سخرت نشاطها لتحقيق هدف واحد ألا عالم خال من الفقر.

اختبار الفرضيات

من خلال بحثنا حاولنا الإجابة مباشرة على الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

- يُستفاد من قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة حجمهم والتعرف على خصائصهم، وذلك بهدف وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين وضعيتهم ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- إن دراسة الفقر بهدف رسم السياسات وتصميم التدخلات المناسبة لمكافحته، لا يتطلب الاستناد بالضرورة إلى الدراسات الدولية والتجارب الناجحة، بل يعتمد بالإضافة إلى هذه الأخيرة على دراسات وطنية وتجارب أخرى، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- الجزائر أعدت سياسات واستراتيجيات ساهمت في تقليص الفقر، إلا أن هذه الجهود لم تحظى بالتطبيق الفعال على أرض الواقع، هذا يعني أن الجزائر لم تقض تماما على الفقر بل هي تسعى إلى تحقيق ذلك في السنوات القادمة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأخيرة.

نتائج الدراسة

توصّلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- انتقل الفقر من مجرد ظاهرة تتواجد في كل المجتمعات إلى مشكلة اقتصادية اجتماعية ذات أبعاد متشعبة وتتطلب تظافر الجهود الوطنية والدولية للقضاء عليه.

- يعتري قياس الفقر جملة من المعوقات تتركز بشكل مباشر في مصادر البيانات إضافة إلى بعض المعوقات في أساليب مقارنة الفقر دوليا.

- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار وإتباع سياسة توزيعية تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل، يساهم في التقليل من الفقر.

- الإنسان هو العنصر الفاعل في نجاح سياسات مكافحة الفقر وأن نجاح عملية التنمية وضمان استمرارها واستدامتها يتوقف على وصول تلك السياسات للفقراء والحرص على تنفيذها ومتابعتها.

- تتركز ظاهرة الفقر في الجزائر في الريف وانتقلت في السنوات الأخيرة تدريجيا إلى المناطق الحضرية. إلا أنها عرفت تراجع أكبر في المناطق الحضرية بالمقارنة بالريف، نتيجة لاستفادة المناطق الحضرية من مختلف البرامج.

- معدلات الفقر ارتفعت في الفترة 1988- 1995 نتيجة تراجع أسعار النفط، والانتقال إلى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي.

- تراجع مستويات الفقر خلال الفترة 1995 - 2000، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفقر البشري.

- الانخفاض في معدلات الفقر بعد 2000 يبقى مؤقت وغير مستدام، باعتبار أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة تحسن في أداء القطاع الإنتاجي الذي يعد القطاع الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة.

- يساهم التمويل المصغر في الجزائر في مكافحة الفقر، لأنه يساعد على خلق مناصب تشغيل حقيقية، كما تساهم سياسة التضامن الوطني في الجزائر، في الإعانة المباشرة للفقراء،كما ساهمت

السياسة الاجتماعية في التخفيف من الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، والتخفيف من مظاهر الفقر إلا أن كل هذه السياسات لازالت تعاني من بعض النقائص التي أدت إلى تقليص استفادت الفقراء منها.

- تأخرت الجزائر في إنشاء صندوق الزكاة، بالرغم من الدور المهم الذي يلعبه هذا الجهاز في مكافحة الفقر، إضافة إلى انه بالرغم من تبني الجزائر لإستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، إلا أنها لم تعرف التطبيق الفعال كما كان مسطر لها.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة يمكننا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية :

- ضرورة استمرار ومتابعة وتكثيف الجهود الوطنية والدولية في تحقيق هدف مكافحة الفقر، والالتزام بتحقيق أهداف الألفية للتنمية في مواعيدها، وتوسيع أعمال برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD عن طريق العمل على خلق مؤشر يسمح لنا بتحديد أو قياس فعالية مكافحة الفقر.

- اعتماد السياسات والاستراتيجيات التي تربط بين الأهداف الاقتصادية والأولويات الاجتماعية، من خلال التركيز على العنصر البشري كونها قد ساهمت في التقليل من الفقر في العديد من التجارب الدولية.

- توفير الخدمات الأساسية بحد أدنى من الجودة في كل من قطاع الصحة والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد، وتوجيه الجهود أكثر إلى الريف باعتباره يأوي عدد كبير من الفقراء.

- تحديد مجموعة من المؤشرات والإحصاءات الموحدة التي تسمح بتوفير بيانات محددة بدقة، والتي تعكس حقيقة الفقر بإيجاد معايير لتحديد الفقير في الجزائر تحديدا دقيقا، عن طريق إنشاء هيئة خاصة بدراسة تطورات ظاهرة الفقر في الجزائر، تسهر على إجراء مسح خاص ودوري لمستوى الفقر في الجزائر تمثل نقطة البداية لتطوير نظام استهداف فعال.

- ضرورة التدقيق بمدى نجاعة السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، من الناحية الميدانية والإدارية ومنه مدى التوافق بين السياسات في حد ذاتها وبين الفئات المستفيدة والتكاليف المالية.

- إدماج الفئات المهمشة اجتماعيا في سوق عمل، وإنشاء آليات ملائمة للتغلب على التمييز والعقبات التي تعترض سبيل الحصول على عمل.

- توسيع حجم الفئات المستفادة من القروض الصغيرة، وذلك بتنويع صيغ التمويل حسب مقدرة كل شخص راغب في التمويل، وليس على أساس نسب ثابتة. والتوسع في فكرة القروض المصغرة في الجزائر للوصول إلى المفهوم الأوسع الذي يمكن أن يساعد الفقراء، وهو التمويل المصغر والذي يشمل تقديم خدمات مالية بمبالغ صغيرة، كمنح القروض، وتلقي الودائع من الفقراء، وخدمات التأمين...الخ.

- تحويل برامج التشغيل المؤقتة في الجزائر إلى برامج تمنح فرص عمل دائمة في مشاريع إنتاجية، تساهم في خلق القيمة المضافة ودعم روح الإبداع وخلق المشاريع الصغيرة هي أداة فعالة لمكافحة الفقر في الجزائر.

- ضرورة تفعيل دور الزكاة في الجزائر، من خلال جمعها بشكل منظم وإعادة توزيعها على الفقراء والمحتاجين ليس فقط لسد احتياجاته الأساسية، وإنما لمساعدته على تكوين رأس مال يتيح له فرص العمل والاستثمار في المجالات التي تناسب مؤهلاته. أي أن توجه الزكاة للاستثمار وليس للاستهلاك.

- تشجيع البحث العلمي النظري والميداني والقيام بمسوح دورية حول استهلاك وقياس الفقر والمستوى المعيشي للسكان، تحديد معايير دقيقة لتمييز الفقير من غير الفقير في الجزائر

آفاق البحث

تبقى محاولتنا جهدا ناقصا، ويبقى الموضوع في حاجة دائمة إلى الإثراء ولإثرائه نقترح المواضيع التالية:

- دور القروض المصغرة في مكافحة الفقر في الجزائر ؛
- فعالية سياسات التشغيل في مكافحة الفقر في الجزائر؛
- تقييم تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر.

قائمـة المراجـع

1. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ، مؤسسة الأهرام للنشر، 1990.

2. نشوى مصطفى علي محمد، أثر التكنولوجيا الزراعية على الفقر في الوطن العربي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الفقر في الوطن العربي، جامعة الأردن أيام 17-18 أفريل 2007.

3. World Bank, World Development Report 2000/2001: Attacking Poverty, University Press, Oxford.

4. حمدي باشا، لعنة الفقر ورفع تحدياته، المؤتمر العلمي حول الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 29جوان 2004.

5. فضيل دليو ٍوآخرون، التحديات المعاصرة (العولمة ،الانترنت،الفقر،اللغة...)، مخبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري قسنطينة، 2002.

6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية مصر، 2003.

7. عبد الرزاق الفارس، الفقر و وزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت.

8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، عمان، الأردن، ص10.

10. Kamkwenda Mbaya et autres, la lutte contre la pauvreté en Afrique subsaharienne, Economica, Paris, 1999.

11. ألن ب درننج، الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر، ترجمة: محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1999.

12. كريمة كريم، الفقر والعولمة "مصر و الدول العربية"، ترجمة: سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2005.

13. عبيرات مقدم، العايب عبد الرحمان، القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته"إشارة إلى تجربة ماليزيا"، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

14. عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة"حالة الجزائر"، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في دول منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة،2001.

16. كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية والتقارير الرقمية، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

17. ناصر مراد، تشخيص ومكافحة الفقر في الجزائر، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و لإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

18. سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد32،على الموقع: WWW.ULUM.NL.2009/05/25.

19. طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، مكتبة القدس ، مصر، 2006.

20. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، دراسة الفقر وخصائص الفقراء في مصر في إطار مسح 2005، مصر، أكتوبر 2006.

21. البنك الدولي، مذكرة عن الاستنتاجات الرئيسية لتقرير " العالم النامي أكثرا فقرا عما كان معتقد، لكنه أكثر نجاحا في الحرب ضد الفقر، على الموقع:

http://siteresources.worldbank.org/DEC/Resources/Poverty-Brief-in-Arabic.pdf.30/05/2009.

22.موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:20483795~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html.16/03/2009.

23. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2008، واشمطن، 2009.

24. الأمم المتحدة، تقرير الوضع الاقتصادي الدولي الراهن وتوقعات لعام 2009 ، 2008.

25.Baldacchi. E., and others, Financial Crisis, Poverty and Income Distribution, IMF Working Paper WP/02/4, (Washington D.C., 2002).

26. ازدياد عدد الفقراء بسبب الأزمة المالية العالمية، دراسة للبنك الدولي على الموقع:

http://www.shaqratoday.com/vb/showthread.php?t=2090.05/05/2009

27. على عبد القادر علي، الفقر:مؤشرات القياس والسياسات ، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت2003.

28.Lorenzo Giovanni Bellu, Paolo liberti, Impacts des politiques sur la pauvreté, définition de la pauvreté, organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture.

29. محمد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، على الموقع:

www.surfas.org/RegionalWorkshop/CoP%20Sharm%20ElSheikh/BACKGROUND%20MATERIAL/Poverty%20Background%20Material/PovertymeasurementBakir.doc.12/25/2008.

30. محمد سعيد شاهر، مشكلة الفقر والتنمية البشرية في اليمن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، قسم الاقتصاد، 2000.

31. عدنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الإحصاء، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002.

32. التهامي عبد الخالق: قياسات الفقر النقدي وتفكيكها، فبراير2009 على الموقع :

www.npc.gov.ly.12/03/2009.

33. إبراهيم عليوات، التجربة الأردنية في مكافحة الفقر، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ما بين 01-03 جويلية،2007.

34. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمد، دار المريخ للنشر، السعودية 2006.

35. أديب نعمه، تعريف الفقر وقياسه في دول مجلس التعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، 2008.

36. Nicolas Sirven,de la pauvreté à la vulnérabilité, vulnérabilité,pauvreté et stratégie de survie, monde en développement Nº 4, tome 35 , Belgique ,2007.

37. بوخاري محمد، قياس فعالية مكافحة الفقر البشري، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي،1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

38. محمد عبد الله الرفاعي، معوقات بيانات قياس الفقر، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان الأردن، 12-13 نوفمبر 2007.

39. نادية جبر عبد الله حسن، الفقر وقياسه"اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة"، دار فرحة للتوزيع والنشر، مصر 2004.

40. إبراهيم العيسوي، مناهج قياس التنمية، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997.

41. أديب نعمه، تعدد الفقر ومناهج ودراسته، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 28- 29افريل2009، لبنان، على الموقع:

http://css.escwa.org.lb/SD/0991/expert_presentation4_Ar.pdf.05/05/2009

42. الموسوعة الحرة ويكيبيديا:على الموقع:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9. 31/01/2009.

43. مريم محمد سليمان الخطيب، تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في ظاهرة الفقر في محافظة أربد، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الاردن1999.

44. ALI ABDEL GADR ALI, CHILD POVERTY: CONSEPT AND MEASUREMENT, THE ARAB PLANNING INSTITUTE ;2007,page1.

45. منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، تقرير الأمن الغذائي في العام2000.

46. حمادي نبيل ومحمد زيدان، المشاركة لسياسية للفقراء كآلية للحد من ظاهرة الفقر، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

47. البنك الدولي، التقرير السنوي للتنمية للعالم، للعام 2005، واشنطن، 2006.

48. نور الدين هرمز، النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية "سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية" المجلد (29) العدد (1)2007.

49. محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص و التطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1998.

50. علي عبد القادر علي، حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، يونيو2005.

51. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص تقرير التنمية البشرية للعام2005 ، نيويورك، ص16.

52. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة، 2003.

53. علي عبد القادر علي: تقييم سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يونيو2005.

54. ممدوح محمد يونس احمد، الزكاة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد50، 2001.

55. عصام البشير، الزكاة ودورها في مكافحة الفقر ، على الموقع:

.http://economic.wasatialebanon.org/storage/Book3/7.pdf..20/02/2009

56. منذر قحف، دور الزكاة الاقتصادي، أبحاث وأعمال المؤتمر الرابع المنعقد في السنغال 21-1995/03/23، على الموقع:

http://info.zakahouse.org.kw/idrisi/new-motamarat/MOTAMAR4PAGES/kahf.html. 25/12/2008.

57. منذر قحف، القطاع العام الاقتصادي ودوره في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية جدة، 1989.

58. عوف محمود الكوفي، النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2003.

59. محمد عثمان شبير، موضوع استثمار أموال الزكاة، أبحاث و أعمال الندوة الثالثة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة بالكويت في 02-1992/12/03، على الموقع:

http://info.zakathouse.org.kw/nadawat/NADWA3PAGES/BAHATH-SHOBEER.HTM 12/01/2008

60. الطيب داودي، مؤسسة لزكاة كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب البليدة، 10-11جويلية 2004.

61. عبد السلام مخلوفي، عبد القادر بودي، الأبعاد التنموية للزكاة، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب البليدة، 10-11جويلية 2004.

62. عبد المجيد قدي، الزكاة من منظور اقتصادي، رسالة المسجد، العدد الثاني، رجب 1424هـ/ سبتمبر 2003م على الموقع:

http://www.marwakf-dz.org/rissala-masjed/Edition2/10.doc. 12/01/2009

63. عزو محمد عبد القادر ناجي، الفقر فى أفريقيا: أبعاده والإستراتيجيات الموضوعة لاختزاله (السودان نموذجا)،على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124323.25/05/2008

64. البنك الدولي، التقرير السنوي للتنمية في العالم لعام2007، واشنطن2008.

65. بوساق كريمة، سياسات مكافحة الفقر بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004/2003 .

66. هبة الليثى، مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنموية للألفية اللجنة الاقتصادية: القضاء على الفقر (الحد من الفقر)، على الموقع:

http://www.ncwegypt.com/arabic/conf_papers/economics/4th_conf_economics_Heba_Al_leisy.doc12/12/2008.

67. الأمم المتحدة، تقرير السنوي عن أهداف الإنمائية للألفية،نيويورك، 2008.

68. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي1999-2000، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، 2000.

69. المذكرة التوجيهية الثانية لإعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية، أكتوبر 2003، ص 33، على الموقع:

http://www.undg.org/archive_docs/3053NEW_Guidance_Note_for_MDG_Reports.doc.02/02/2009

70. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير السنوي حول تمكين الفقراء من التغلب على الفقر، 2007.

71. حسين عمر، اقتصاديات البنوك الإسلامية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1995.

72. البنك الإسلامي للتنمية، أسئلة وأجوبة، على الموقع:

www.islamic developement. Org/arabic 26/06/2008

73. عبد الحفيظ الصاوي، البنك الإسلامي والفقر...أي دور ينتظر، على الموقع:

www.islamonline. Net/arabic/econommics 26/06/2008

74. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي لسنة 1428.

75. خالفي علي، علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة.

76. زيدان محمد، وآخرون، دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ما بين 01-03 جويلية،2007.

77. عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، على الموقع:

http://www.badlah.com/page-108.html 12/01/2008

78. محمد عبد الكريم عكور، المسلمون يصنعون النجاح في ماليزيا، على الموقع

http://islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.cfm?id=72&catid=76&artid=2306 15/05/2008

79. جوزيف ستيغليتز، ترجمة أمين علي، المعجزة الماليزية، على الموقع:

http://www.project-syndicate.org/print_commentary/stiglitz91/Arabic 15/05/2008

80. محمد شريف بشير، كيف تهزم الفقر، على الموقع:

http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/zs1eba2x.htm 15/05/2008

81. مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش، على الموقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/Economy/2001/article3.shtml 27/06/2008

82. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، محمد يونس، على الموقع:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D8%BA%D9%8%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B4 27/06/20084

83. يوسف الفكي عبد الكريم، تجربة مصرف الفقراء، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ما بين 01-03 جويلية،2007.

84. Muhammad Yunus، Grameen Bank At a Glance، January ،2007, sur le site:http://wwww.grameen-info.org/bank/GBGlance.htm 27/06/2008

84. محمد يونس، عالم بلا فقر-دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية، ترجمة محمد محمود شهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر 2001.

85. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، العدد الثاني، يناير 2003، مصر.

86. حبار عبد الرزاق، بن داودية وهيبة، استراتيجيات مكافحة ظاهرة الفقر في ضوء بعض التجارب الدولية (اليمن -الهند - الصين - البنك الدولي)، ندوة دولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، 1-3 جويلية 2007، جامعة البليدة

87. conseil national économique et social, La maitrise de la globalisation : une nécessite pour les plus faibles, 17 session plénière, mai 2001.

88. Journée mondiale de la population, bibliothèque El Hamma, ″pauvreté, population et développement en Algérie, ministère de la sante, de la population et de la reforme hospitalière. 12 juillet 2002.Alger.

89. Mohamed Kouidri, politique de réduction de la pauvreté par l aide de l emplois en Algérie: qu' en pensent les bénéficiaires ?,paupérisation des sociétés magrébines, volume 4, CREAD, 2006 .

90.Commissariat à la planification et à la prospective, la pauvreté en 2000 en Algérie, septembre 2004.

91. BACHIR BOULAHBEL, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des sociétés magrébines, volume 4, CREAD, 2006.

92. Banque mondiale″Croissance, Emploi et réduction de la Pauvreté″, rapport principale, n 165618-al, 1997.

93. بن عيسى ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر.

94. محمد بلقا سم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر 1993.

95. PNUD avec L'ANAT," Carte de la pauvreté en Algérie", mai2001.

96. وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، الندوة الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2000.

97. Rapport de synthèse, "l'affinement de la carte de la pauvreté", mars 2006, Alger.

98. وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر (2005 LSMS).الجزائر.

99.CENS, Rapports sur la conjoncture économique et sociale de L'année 1997, Alger .

100.CENS, Rapports sur la conjoncture économique et sociale de L'année 2001, Alger.

101. حميدوش علي، التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة-2005] [1990، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

102.CNES, état économique et sociale de la nation2005-2006-2007, novembre 2008, Alger

103. قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعّالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006.

104. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2006، الجزائر.

105. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عناصر مطروحة للنقاش من اجل عقد للنمو، جويلية 2005.

106.CNES, note de conjoncture du premier semestre 2008, op-cit, Alger.

107. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2007، الجزائر، جويلية 2008.

108. نبيل بوفليح، أحمد ضيف، فعالية برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي"2001-2004" كسياسة لمكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الندوة الدولية:تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة "سعد دحلب " البليدة.2007.

109.Ministère de la solidarité, le programme d ingénierie sociale , de développement et d accompagnement sociale. Alger, 2008.

110. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية"محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم" 2008/2007، نيويورك، 2008.

111. وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة2003 ،الجزائر.

112. المرسوم التنفيذي رقم 94 - 336 المؤرخ في 24 أكتوبر 1994.

113. رسالة الوكالة، مجلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد01، الجزائر.

114. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوطني حول التنمية البشرية 2001 ، الدورة21، الجزائر، 2002.

115. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005.

116. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2001 ،جوان 2002.

117. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2005، الجزائر، 2006.

118. المجالات الرئيسية التي يشملها البرنامج التكميلي لدعم النمو2004-2009، على الموقع:

http://www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm15/01/2009

119. CNES, Rapport national sur le développement humain 2006, Alger.

120. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي 1998.الجزائر،1999.

121. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2004، الجزائر، جويلية 2005.

122. Soutien au renforcement des capacités d'ONG a caractère social dans le cadre de la mise en œuvre des Objectifs du Millénaire pour le Développement (OMD), sur le site :www.dz.pnud.org/ pauvreté/alg pauvreté.html.

123. وزارة التضامن الوطني سابقا، برامج مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر، وزارة التضامن، الجزائر، 2008.

124. الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

www.Marwakf.dz.org./zakat 20/01/2009

125. وزارة الشؤون الدينية، دليل استثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، الجزائر، سبتمبر، 2004.

126. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، عملية توزيع الزكاة لموسم 1425هالموافق ل2004، منشور رقم 2004/139، الجزائر2004.

127. Agence de Développement Social (ADS), " Evaluation de l'expérience algérienne (de microcrédit) »,) 1999-2002 ", communication présentée lors du séminaire international intitulé « Micro crédit : l'expérience algérienne et perspective », Déc. 2002, Alger.

128. ضيف احمد، البشير عبد الكريم، تقييم تجربة القرض المصغر في الجزائر كآلية لمحاربة الفقر، الندوة الدولية:تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة "سعد دحلب " البليدة.2007.

129. Ministère de l'agriculture, indicateur d' évaluation, arrêtés au 4ème trimestre 2008.

130. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشريةلسنة2003 –أهداف الألفية من اجل التنمية انجازات وآفاق- ، ديسمبر2004.

131. CNES, Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2005.

132. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

الملحق1 : التوزيع الإقليمي لمؤشر تفشي الفقر الخاص بخطوط الفقر الدولية المحددة عند مستوى دولار إلى دولارين للفرد في اليوم خلال الفترة 1981-2005

(أ) % الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم

المنطقة	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005
شرق آسيا والمحيط الهادئ	68.7	51.9	39.4	40.6	36.1	24.7	23.7	19.7	9.5
منها الصين	73.5	52.9	38.0	44.0	37.7	23.7	24.1	19.1	8.1
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	0.7	0.5	0.4	0.8	2.1	2.5	3.4	3.7	3.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7.4	9.1	8.4	7.1	7.3	7.9	7.9	6.6	5.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.6	2.7	2.9	2.3	2.2	2.3	2.6	2.0	2.0
جنوب آسيا	42.7	38.0	36.6	33.8	28.5	28.8	26.9	26.5	23.7
منها الهند	42.1	37.6	35.7	33.3	31.1	28.6	27.0	26.3	24.3
أفريقيا جنوب الصحراء	39.6	44.0	42.8	45.9	44.3	47.1	45.6	42.0	39.2
المجموع	**41.9**	**35.0**	**29.9**	**29.9**	**26.9**	**23.5**	**22.8**	**20.8**	**16.1**

(ب) % الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم

شرق آسيا والمحيط الهادئ	78.8	67.0	54.4	56.0	51.2	37.1	35.6	29.6	17.9
منها الصين	84.0	69.4	54.0	60.2	53.7	36.4	35.6	28.4	15.9
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	1.6	1.2	1.0	1.5	3.8	4.5	5.4	5.6	5.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.3	13.9	12.4	10.7	10.8	11.5	11.5	10.1	8.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8.6	6.8	6.9	5.4	5.2	5.3	5.8	4.7	4.6
جنوب آسيا	60.3	55.6	54.2	51.3	46.0	46.8	44.1	43.8	40.4
منها الهند	59.8	55.5	53.6	51.3	49.4	46.6	44.8	43.9	41.6
منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	50.8	55.0	53.4	54.9	54.8	57.5	56.4	53.0	50.4
المجموع	**52.2**	**47.1**	**41.8**	**41.7**	**38.9**	**34.7**	**33.7**	**31.1**	**25.7**

(ج) % الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم

شرق آسيا والمحيط الهادئ	92.9	88.9	81.4	80.1	75.7	64.4	61.5	53.1	39.7
منها الصين	97.8	92.9	83.7	84.6	78.6	65.1	61.4	51.2	36.3
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	8.2	6.3	5.5	6.7	10.9	12.4	13.5	12.6	10.6
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	24.5	27.1	23.9	21.4	21.2	22.6	22.3	21.0	17.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	28.7	24.9	25.0	22.0	21.9	22.3	23.7	19.6	19.0
جنوب آسيا	87.0	84.8	83.8	82.3	79.1	79.9	77.4	77.1	74.0
منها الهند	86.6	84.8	83.8	82.6	81.7	79.8	78.4	77.5	75.6
أفريقيا جنوب الصحراء	72.0	74.5	72.8	73.5	73.7	75.8	75.6	73.7	72.2
المجموع	**69.5**	**67.7**	**64.2**	**63.1**	**61.4**	**58.3**	**57.0**	**53.6**	**47.6**

الملحق2: **التوزيع الإقليمي لعدد الفقراء (بالملايين) الخاص بخطوط الفقر الدولية المحددة عند مستوى دولار إلى دولارين للفرد في اليوم خلال الفترة 1981-2005**

(أ) عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم

المنطقة	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2002	2005
شرق آسيا والمحيط الهادئ	947.5	751.1	598.4	648.1	600.3	427.5	424.7	361.9	179.8
منها الصين	730.4	548.5	412.4	499.1	444.4	288.7	302.4	244.7	106.1
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	2.9	2.2	2.0	3.5	9.8	12.0	16.2	17.6	16.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	27.2	35.7	34.6	31.2	33.7	38.2	39.9	34.7	27.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.3	5.2	6.0	5.2	5.4	6.1	7.2	5.8	6.2
جنوب آسيا	394.2	374.2	384.8	378.3	339.2	364.0	359.0	372.5	350.3
منها الهند	296.1	282.2	285.3	282.5	280.1	271.3	270.1	276.1	266.5
أفريقيا جنوب الصحراء	157.3	190.8	202.5	236.9	247.2	285.1	298.9	297.7	299.1
المجموع	**1535.3**	**1359.1**	**1228.3**	**1303.2**	**1235.6**	**1132.8**	**1146.0**	**1090.2**	**879.0**

(ب) عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم

شرق آسيا والمحيط الهادئ	1087.6	968.8	826.2	893.4	851.7	642.2	635.8	543.9	336.9
منها الصين	835.1	719.9	585.7	683.2	632.7	442.8	446.7	363.2	207.7
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	6.6	5.0	4.3	7.0	17.8	21.1	25.7	26.7	23.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	44.9	54.3	51.4	46.7	49.7	56.0	58.4	53.7	45.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14.9	12.9	14.3	12.2	12.7	13.7	16.0	13.5	14.0
جنوب آسيا	557.3	547.7	569.1	574.4	547.7	591.5	588.9	616.4	595.8
منها الهند	420.5	416.0	428.0	435.5	444.3	441.8	447.2	460.5	455.8
أفريقيا جنوب الصحراء	202.1	238.5	252.9	283.7	305.6	347.6	370.1	375.3	384.2
المجموع	**1913.4**	**1827.1**	**1718.2**	**1817.5**	**1785.1**	**1672.0**	**1694.8**	**1629.4**	**1399.8**

(ج) عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم

شرق آسيا والمحيط الهادئ	1281.8	1285.6	1236.7	1277.9	1259.8	1113.8	1100.7	975.6	748.3
منها الصين	972.1	963.3	907.1	960.8	926.3	792.2	770.2	654.9	473.7
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	34.5	27.4	24.7	31.4	51.5	58.5	64.0	59.8	50.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	89.6	105.7	99.0	93.7	97.8	109.7	113.4	111.1	98.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	49.7	47.4	51.9	49.6	52.9	57.4	64.9	56.7	58.0
جنوب آسيا	803.7	836.0	881.0	921.3	942.6	1009.5	1032.3	1084.1	1091.9
منها الهند	608.9	635.6	669.0	701.6	735.0	757.1	782.8	813.1	827.7
أفريقيا جنوب الصحراء	286.4	323.2	344.8	379.5	411.1	458.4	495.7	522.1	551.0
المجموع	**2545.7**	**2625.4**	**2638.1**	**2753.6**	**2815.6**	**2807.2**	2870.9	**2809.4**	**2598.1**

[21] ص06

الملحق3: الأهداف الإنمائية للألفية[132] ص ص 37-39

الغايات والأهداف	المؤشرات
الغاية (1): القضاء على الفقر المدقع والجوع:	
الهدف الفرعي (1): تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.	1. نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم.
	2. نسبة فجوة الفقر
	3. حصة أفقر خمس سكاني من الإستهلاك الوطني.
الهدف الفرعي (2): تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015 .	4. شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.
	5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لإستهلاك الطاقة الغذائية.
الغاية (2): تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي:	
الهدف الفرعي (3): كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام 2015 .	6. صافي نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي.
	7. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس.
	8. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.
الغاية (3): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:	
الهدف الفرعي (4): إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.	9. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي.
	10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة فيما بين سن 15 و 24 سنه.
	11. حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.
	12. نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.
الغاية (4): تخفيض معدل وفيات الأطفال:	
الهدف الفرعي (5): تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.	13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
	14. معدل وفيات الرضع.
	15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.
الغاية (5): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	
الهدف الفرعي (6):تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990، 2015.	16. معدل الوفيات النفاسية.
	17. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة.

الغاية (6): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز الملاريا وغيرهما من الأمراض	
الهدف الفرعي (7): وقف إنتشار فيروس المناعة البشرية / الإيدز، بحلول عام 2015، وبدء إنحساره إعتبارا من ذلك التاريخ.	18. إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.
	19. معدل إنتشار إستخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل.
	20. عدد الأطفال اليتيم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز
الهدف الفرعي (8): وقف إنتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء إنحسارها إعتبارا من ذلك التاريخ	21. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا.
	22. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها.
	23. معدلات الإنتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل).
	24. نسبة حالات السل التي إكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة.
الغاية (7): كفالة الإستدامة البيئية:	
الهدف الفرعي (9): إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية، وإنحسار فقدان الموارد البيئية.	25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.
	26. المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي.
	27. الطاقة المستخدمة (المكافئة لكيلو غرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية).
	28. إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإستهلاك غازات الكلوروفلورو كربون المسببة لنفاد طبقة الأوزون.
	29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب.
الهدف الفرعي (10): تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015.	30. نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية.
الهدف الفرعي (11): تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة.	31. نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة.
	32. نسبة الأسر المعيشية المستفيدة من السكن المضمون (مالك أو مستأجر).
الغاية (8): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:	
الهدف الفرعي (12): المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز:	
الهدف الفرعي (13): معالجة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا:	33. صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.
	34. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية الثنائية القابلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية، مقارنة بالخدمات الإجتماعية الأساسية.

	35. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بالقيود التي تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية.
الهدف الفرعي (14): معالجة الإحتياجات:	36. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي.
	37. المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من إجمالي الدخل القومي.
الهدف الفرعي (15): المعالجة الشاملة:	38. نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المتقدمة النمو.
	39. متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية.
	40. تقدير الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي.
	41. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (إستدامة القدرة على تحمل الديون)
	42. العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة إتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الإستفاء (تراكمي).
	43. تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.
	44. تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
الهدف الفرعي (16): التعاون مع البلدان:	45. معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، حسب الجنس، والإجمالي العالمي.
الهدف الفرعي (17): التعاون مع الشركات:	46. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام.
الهدف الفرعي (18): التعاون مع القطاع الخاص:	47. عدد خطوط الهاتف والإشتراكات في الهاتف الخلوي لكل 100 من السكان.
	48. عدد الحواسيب الشخصية قيد الإستخدام لكل 100 من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان.

الملحق4:خريطة الفقر في الجزائر(منطقة الجنوب) [95] ص25

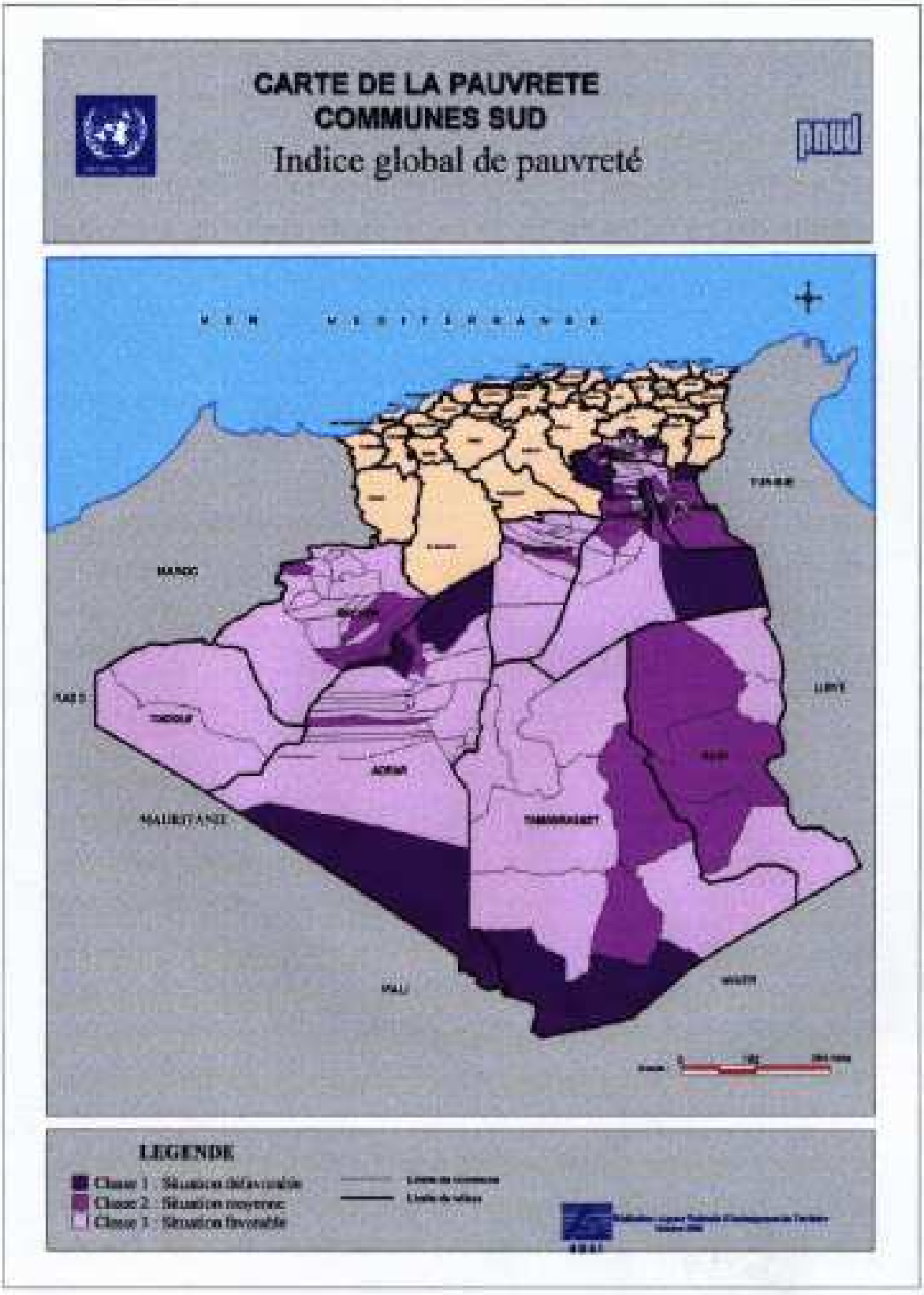

الملحق5 :خريطة الفقر في الجزائر(منطقة الشمال والهضاب العليا) [95] ص24

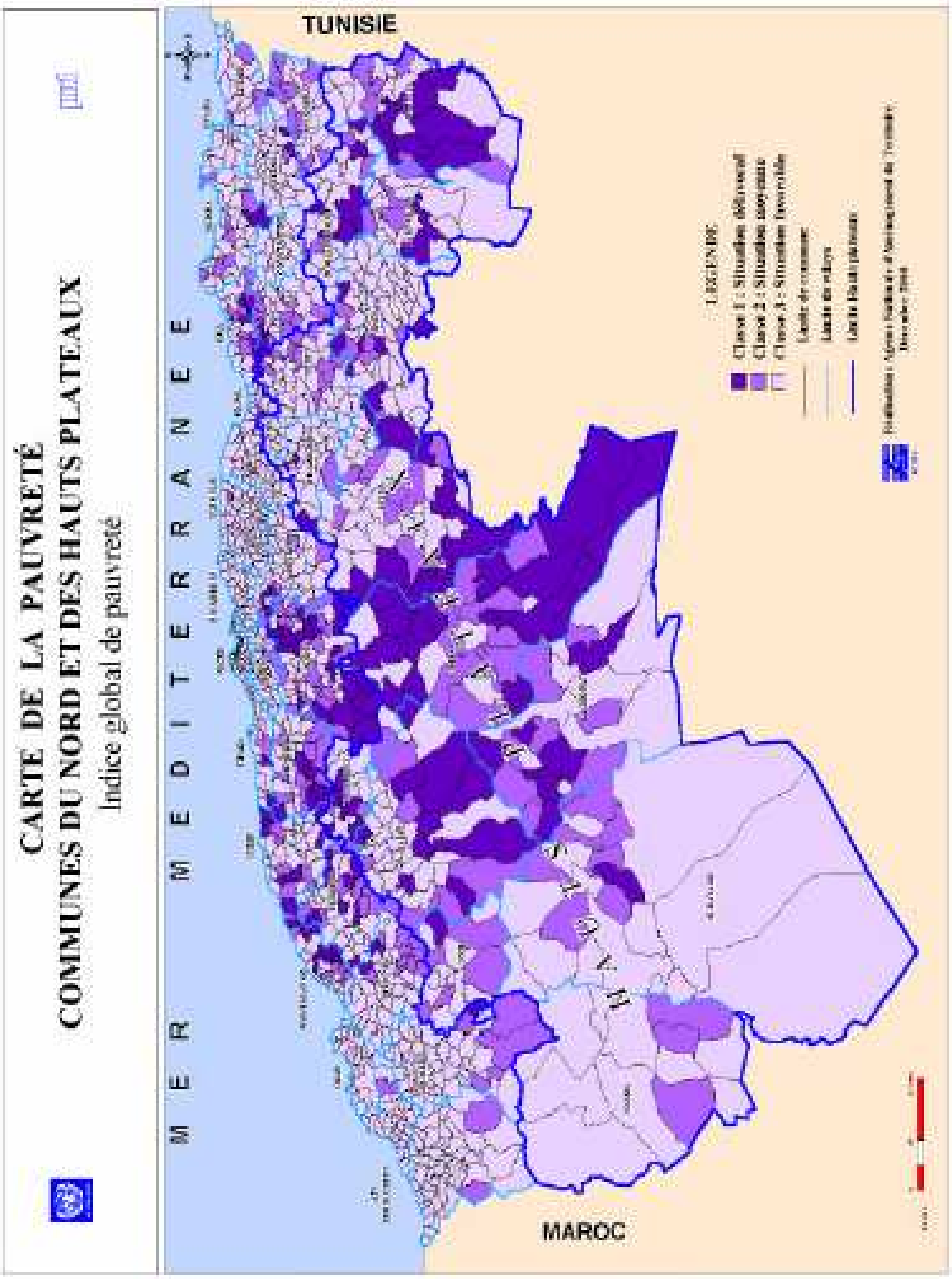

الملحق6: البلديات الفقيرة والفقيرة جدا في الجزائر[97] ص13

Communes pauvres et très pauvres (Etude 2000)

WILAYA	COMMUNE	Classe
ADRAR	TINERKOUK	pauvre
	KSAR KADDOUR	trés pauvre
	TALMINE	trés pauvre
	GHAROUINE	trés pauvre
	BORDJ BADJI MOKHTAR	pauvre
	TIMIAOUINE	trés pauvre
CHLEF	BENI HAOUA	pauvre
	OUED GHOUSSINE	pauvre
	BREIRA	trés pauvre
	MOUSSADEK	pauvre
	DAHRA	trés pauvre
	HERENFA	pauvre
	BENI BOUATTAB	trés pauvre
	EL HADJADJ	trés pauvre
LAGHOUAT	BEIDHA	trés pauvre
	OUED MORRA	pauvre
	SEBGAG	pauvre
	BRIDA	pauvre
	HADJ MECHRI	trés pauvre
	EL GHICHA	trés pauvre
	BENNACER BENCOURA	pauvre
OUM EL BOUAGHI	AIN DISS	pauvre
	HANCHIR TOUMGHANI	trés pauvre
	AIN ZITOUN	pauvre
	EL FEDJOUDJ BOUGHRARA SAOUDI	pauvre
	EL BELALA	pauvre
	EL DJEZIA	pauvre
BATNA	OULED SELLAM	pauvre
	LAZROU	pauvre
	GUIGBA	pauvre
	LEMCEN	pauvre
	DJEZZAR	trés pauvre
	OULED AOUF	pauvre
	AZIL ABDELKADER	trés pauvre
	TIGHARGHAR	pauvre
BISKRA	M_ZIRAA	pauvre
	EL GHROUS	pauvre
	DOUCEN	pauvre
	BESBES	pauvre
	RAS EL MIAAD	pauvre
BECHAR	KSABI	pauvre
BOUIRA	MAALA	pauvre
	GUERROUMA	pauvre
	EL MOKRANI	pauvre
TAMANRASSET	TIN ZAOUATINE	pauvre
	IN GUEZZAM	pauvre
TEBESSA	GOURIGUEUR	trés pauvre
	BIR MOKADEM	pauvre
	BEDJENE	pauvre
	EL MAZERAA	trés pauvre
	EL OGLA EL MALHA	trés pauvre
	THLIDJENE	pauvre
	STAH GUENTIS	pauvre
	SAFSAF EL OUESRA	trés pauvre
TIARET	SEBT	pauvre
	MEGHILA	trés pauvre
	NADORAH	pauvre
	SERGHINE	pauvre
	SIDI BAKHTI	pauvre
	TOUSNINA	pauvre
	FAIDJA	pauvre
	NAIMA	pauvre
	CHEHAIMA	trés pauvre
	MADNA	trés pauvre
DJELFA	BENHAR	pauvre
	AIN FEKKA	pauvre
	EL KHEMIS	pauvre
	BOUIRA LAHDAB	pauvre
	GUERNINI	pauvre
	HASSI EL EUCH	pauvre
	SIDI BAIZID	pauvre
	FEIDH EL BOTMA	pauvre
	ZAKKAR	pauvre
	DELDOUL	trés pauvre
	DOUIS	trés pauvre
	SELMANA	trés pauvre
	AIN CHOUHADA	trés pauvre
	OUM LAADHAM	pauvre
	SED RAHAL	trés pauvre
	GUETTARA	trés pauvre
JIJEL	OULED YAHIA KHADROUCHE	pauvre
	BOUSSIF OULED AKSEUR	pauvre
	OULED RABAH	pauvre
	BOUDRIA BENI YADJIS	pauvre
	ERRAGUENE	pauvre
SETIF	AIN SEBT	pauvre
SAIDA	TIRCINE	trés pauvre

WILAYA	COMMUNE	Classe
SKIKDA	EL GHEDIR	pauvre
	ZERDEZAS	pauvre
	OULED HEBABA	pauvre
SIDI BEL ABBES	TAOUDMOUT	pauvre
GUELMA	DAHOUARA	pauvre
	AIN SANDEL	pauvre
MEDEA	DEUX BASSINS	pauvre
	AISSAOUIA	pauvre
	BAATA	pauvre
	BOUCHRAHIL	pauvre
	SIDI NAAMANE	pauvre
	BOUSKENE	pauvre
	BIR BEN ABED	pauvre
	HANNACHA	pauvre
	SOUAGUI	pauvre
	SIDI ZAHAR	pauvre
	OULED HELLAL	pauvre
	SIDI ZIANE	pauvre
	MFATHA	pauvre
	AZIZ	pauvre
	EL AOUINET	pauvre
	AIN OUKSIR	trés pauvre
	SIDI DAMED	trés pauvre
	BOUGHZOUL	pauvre
	BOUAICHE	trés pauvre
	CHAHBOUNIA	trés pauvre
MOSTAGANEM	ACHAACHA	pauvre
	NEKMARIA	pauvre
	TAZGAIT	pauvre
	OULED MAALAH	pauvre
	SIDI BELATTAR	pauvre
	SOUR	pauvre
	OUED EL KHEIR	pauvre
	SAFSAF	pauvre
	SOUAFLIA	pauvre
M'SILA	BOUTI SAYEH	trés pauvre
	BELAIBA	trés pauvre
	SIDI AMEUR	pauvre
	MENAA	pauvre
	MEDJEDEL	pauvre
	ZERZOUR	trés pauvre
	SLIM	pauvre
	MOHAMED BOUDIAF	pauvre
	SIDI MHAMED	pauvre
	BIR FODDA	pauvre
	AIN ERRICH	pauvre
MASCARA	SEDJERARA	pauvre
	EL MENAOUER	pauvre
	SEHAILIA	pauvre
OUARGLA	MNAGUER	pauvre
	EL BORMA	pauvre
EL BAYADH	KRAKDA	pauvre
BORDJ BOU ARRERIDJ	TAFREG	pauvre
	OULED DAHMANE	trés pauvre
	HARAZA	pauvre
	BENDAOUD	pauvre
EL-TARF	OUED ZITOUN	pauvre
TISSEMSILT	LARBAA	trés pauvre
	BENI CHAIB	pauvre
	SIDI SLIMANE	pauvre
	SIDI BOUTOUCHENT	pauvre
	TAMALAHT	pauvre
	BENI LAHCENE	trés pauvre
	SIDI ABED	trés pauvre
	SIDI LANTRI	pauvre
	MAACEM	trés pauvre
EL OUED	BENI GUECHA	trés pauvre
	MIH OUENSA	trés pauvre
KHENCHELA	MSARA	pauvre
	KHIRANE	pauvre
TIPAZA	SIDI SEMIANE	pauvre
	BENI MILLEUK	trés pauvre
MILA	TASSADANE HADDADA	pauvre
	MINAR ZARZA	pauvre
AIN-DEFLA	TACHTA ZEGARRA	pauvre
	DJELIDA	pauvre
	DJEMAA OULED CHEIKH	pauvre
	EL MAYENE	trés pauvre
	BELAAS	trés pauvre
	BATHIA	pauvre
RELIZANE	BENI ZENTIS	pauvre
	EL HAMRI	pauvre
	EL OUELDJA	pauvre
	SOUK EL HAD	pauvre
	BENI DERGOUN	pauvre
	EL HASSI	pauvre
	SIDI SAADA	pauvre
	HAD CHEKKALA	trés pauvre
	DAR BEN ABDELLAH	trés pauvre